

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة - سطيف 01 -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

تحت عنوان:

آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية دراسة: حالة صندوق النقد الدولي

إشراف الدكتور:
بن فرحات ساعد

إعداد الطالب:
نمديل وحيد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. محفوظ جبار	رئيسا	أستاذ	جامعة سطيف-1-
أ.د. ساعد بن فرحات	مشرفا ومقررا	أستاذ	جامعة سطيف-1-
أ.د. حكيم ملياني	عضوا	أستاذ	جامعة سطيف-1-
د. حسان خبابة	عضوا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف-1-

السنة الجامعية : 2013 - 2014

شكر وتقدير

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والإمتنان الى أستاذي المشرف الدكتور الكريم "بن فرحات ساعد" الذي أمدني من منابع علمه بالكثير والذي ما توانا يوماً عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات رغم انشغالاته الكثيرة، فحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري ليبقى نبراساً متألئناً في نور العلم والعلماء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ماتكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى والدتي التي أرضعتني السهر والصبر والأمل والعمل...

إلى والدي الذي أصّل لدي العزة والكرامة وحب الوطن...

إلى زوجتي الفاضلة وابنتي قُرة عيني رزان...

إلى كل الإخوة والأخوات وأبنائهم وبناتهم...

إلى كل الزملاء والأصدقاء...

إلى كل من يبذل جهداً من أجل حركة الإنسان الفعّال...

أهدي هذا العمل المتواضع

المقَدِّمة العامَّة

مُقدِّمة عامة:

عَرَفَ الإِقْتِصَادُ اللِّبْرَالِي منذ قيامه عدة أزمات اقتصادية من أشهرها أزمته نهاية العشرينيات ونهاية التسعينيات من القرن الماضي، إضافة إلى الأزمة المالية والإقتصادية الأخيرة سنة 2008، التي بدأت بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. كان ذلك جرّاء إتساع التسهيلات الائتمانية المتعلقة بالعقارات، لدرجة قيام المصارف بمنح قروض عقارية للأفراد والمؤسسات دون أيّة ضمانات، هذا ما أدّى إلى انخفاض أسعار العقارات في صيف 2007، إضافة إلى تدمير ملاءة المقترضين وتضرر العديد من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وصناديق المعاشات وشركات التأمين، إضافة إلى انخفاض قيم أسهمها في البورصة. هذا الواقع الإقتصادي المتأزم، أفرز العديد من النتائج الحتمية، لعلّ من أهمّها إفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية وكذلك المؤسسات الإقتصادية والإنتاجية حيث امتدّ الإنهيار إلى الأسواق المالية وجميع قطاعات الإقتصاد.

لم يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ فحسب، بل إنّ الأزمة عرّفت انتشاراً كبيراً بسبب العولمة، إذ مسّت جميع أنحاء العالم حتى في الدول التي لا توجد فيها إستثمارات أمريكية فكانت الخسائر العالمية كبيرة. فبحسب الإحصائيات قُدّرت خسائر المؤسسات المالية العالمية لوحدها ما يفوق 4 تريليون دولار عام 2008* على الرّغم من الجهود الدولية والأمريكية للحدّ أو التخفيف من تداعيات هذه الأزمة.

إنّ البحث في أسباب هذه الأزمة يبيّن أنّ سبب الأزمة هو في الأساس عدم الإلتزام بالمعاملات الإقتصادية والمالية، وغياب أخلاقيات العمل الإقتصادي وعدم الإلتزام بالقواعد والقوانين لدى المؤسسات الأمريكية، إضافة إلى عدم مقدرة المؤسسات النقدية والمالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي على التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها. إذن فالأزمة من هذا

* ماجد سلام الهدمي وجاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات، الإستراتيجية والحلول، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008،



المنطلق هي أزمة حوكمة. هذا المفهوم الذي ظهر منذ حوالي ثمانية عقود ولكنه لم يلق إهتماما كبيرا إلى حين ظهور أزمة 2008، مع إدراك الدول والمنظمات الدولية وحتى المؤسسات الاقتصادية لأهمية هذا المفهوم المعبر على منظومة متكاملة للإدارة والحكم. كما تشير تجارب الكثير من البلدان النامية التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى فشل نسبي صندوق النقد الدولي في تحقيق تنمية اقتصادية في هذه البلدان بسبب عدم ملائمة النموذج الاقتصادي الذي يطبقه صندوق النقد الدولي لطبيعة المشاكل الاقتصادية للدول النامية. كما أنتجت هذه السياسة مشاكل اقتصادية ساهمت بقسط كبير في التأثير السلبي على الاقتصاديات الناشئة، كارتفاع نسب التضخم وازدياد عدد العاطلين عن العمل وتراجع النمو الاقتصادي وتدهور مستويات الدخل ومستويات المعيشية وتنامي مظاهر الفقر والجوع والجهل والامية والأمراض وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أوسع فئات المواطنين.

إن من الواضح أن البلدان الإمبريالية قد سَخَّرت إمكانات صندوق النقد الدولي لترتيب الوضع الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، بما يخدم سياستها الخارجية، فالقروض وما يسمى بالمساعدات الغربية هي من وسائل الإمبرياليين النيو كلاسيكيين لإغراء البلدان الفقيرة وإستئالتها إلى الحضيرة الرأسمالية. وقد أثبتت الوقائع خطر وزيف المساعدات الغربية التي لا تقدم لأي بلد إلا بموجب إعتبارات سياسية واقتصادية تعزز من نفوذ ومصالح الدول الرأسمالية المانحة للمساعدات من جهة ومن جهة أخرى تكون مدخلا لتدخل الدول الإستعمارية في شؤون الدول المتلقيه لهذه المساعدات.

لقد بيَّنت الأزمات السابقة التي ظهرت بعد إنشاء صندوق النقد الدولي والأزمة المالية العالمية 2008 ، محدودية دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية وضعف مستويات أدائها في



ما يتعلق بالإنذار التحذيري المبكر من الأزمات أو بالإجراءات والسياسات الاحتوائية الخاصة بإدارة الأزمات. حيث بيّنت الأزمة الآسيوية 1997، كيف ساهمت المؤسسات الدولية والنقدية ومنها صندوق النقد الدولي في تفاقم الأزمة وانتشار العدوى أو فيما يتعلق بالإستفادة من التجارب الماضية في منع تكرار الوقوع في الأزمات والأزمة الأخيرة 2008 دليل واضح على ذلك وهي تدل على فراغ مؤسساتي وإجرائي ورقابي كبير وفُصُور في التَّنسيق والتعاون على المستوى النقدي والمالي.

إنَّ الأزمات المتعاقبة التي عرفها الإقتصاد العالمي جعلت جميع الدول وكذلك المنظمات الدولية ذات الصلة تدرك أهمية الحوكمة العالمية (الدولية) (**Gouvernance**) وتدفع بهذه القضية أن تكون على جدول إهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات النقدية والمالية العالمية. إن بعض الوقائع الإقتصادية والمالية التي وقعت خلال العقدين الماضيين وخصوصا الإنهيارات المالية التي حدثت في أسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والتَّحول إلى نظام السوق الحر وانتهاج سياسة التَّحرير الإقتصادي والخصخصة بعدد من دول شرق أوروبا، جعلت جميع الآراء على الصعيد العالمي (سياسيين، خبراء أكاديميين) تتوافق على أهميَّة الحكم السليم سواء على مستوى الإقتصاد الكلي أو على مستوى المؤسسات المالية وغير المالية، بإعتباره حجر الأساس في النموذج الناشئ للتنمية الإقتصادية والمصرفية للقرن الحادي والعشرين.

لقد حازت قضية الحكم السليم أو الجيد على قدر كبير من الإهتمام والعناية من قِبَلِ السُّلطات الإشرافية والرَّقابية والمنظَّمات الدولية، وأيضاً قطاع المصارف سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. حيث أُصدِرَت عِدَّة مُنظَّماتٍ إقتصادية وهيئات رقابية عالمية مثل: منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (**OCDE**)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية دراسات تتضمن معايير

وأدلة وافرة للحكم السليم في الحكومات والشركات والمؤسسات المصرفية والمالية وفي المؤسسات العالمية النقدية والمالية التي هي موضوع دراستنا.

الإشكالية:

مع تصاعد حالات الفشل الكبيرالتي منيت به المؤسسات النقدية والمالية الدولية . في مقدمتها صندوق النقد الدولي . والعديد من المصارف والشركات والحكومات على مستوى العالم في العقدين الأخيرين، وما أفرزته الأزمة المالية العالمية سنة 2008 من إنهيار لعدد من الحكومات وكبريات البنوك والمؤسسات المالية، هنا يطرح التساؤل الرئيسي:

. إلى أيّ مدى يُمكن أن يُساهم نظام الحوكمة الدولية (العالمية أو الشاملة) في صندوق النقد الدولي كخيار إستراتيجي لحماية الإقتصاد العالمي من الأزمات؟

ويتفرّع عن هذا التساؤل الجوهري عدّة تساؤلات:

- ماهي أبرز مفاهيم حوكمة الشركات والحوكمة القطرية (السياسية) والحوكمة العالمية (الدولية أو الشاملة)؟
- ماهي آليات ونمط التسيير في صندوق النقد الدولي؟
- ماهي آليات الحوكمة الدولية في صندوق النقد الدولي؟ وما مدى فعاليتها؟
- ما مستقبل صندوق النقد الدولي في ظلّ التحوّلات التي يشهدها النظام النقدي والمالي الدولي؟



فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث، والوقوف عند أهم مفاصلها، ارتأينا تبني مجموعة فرضيات أساسية وهي:

- لقد بقيت المؤسسات المالية والنقدية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي حبيسة لأطرها القانونية الجامدة ورهينة إنتقائيتها الرقابية ومشروطيتها المذهبية ومحدوديتها الوضائفية والمجالية.
- على الرغم من أن صندوق النقد الدولي من أكبر المؤسسات الداعية للحوكمة إلا أنه في حد ذاته بحاجة إلى تطبيق أسس الحوكمة الدولية (الشاملة) داخل مؤسساته التي تخدم مصالح الدول الكبرى بالدرجة الأولى، دون مراعات حقوق الدول الأخرى الأعضاء.
- تُساهم الحوكمة العالمية (الدولية) في صندوق النقد الدولي في الحفاظ على إستقرار النظام المالي وسلامته في مواجهة الأزمات المالية، وذلك من خلال قواعدا المتعلقة بإحترام معايير العدالة والشفافية في الإفصاح والمسؤولية وفرض سيادة القانون.
- إن الأزمة المالية العالمية 2008، ستؤدي بصندوق النقد الدولي في إلى تغيير جانب كبير من سياساته.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع في التركيز على النقاط التالية:

- التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة العالمية (الشاملة) على مستوى المؤسسات النقدية والمالية الدولية.
- الإستفادة من قيام المؤسسات المالية والنقدية الدولية بوضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء والرقابة القوية.



- التركيز على الأهمية والدور الكبير للمؤسسات المالية والنقدية الدولية لإحتواء الأزمات المالية.
- الرّفْع من فعالية صندوق النقد الدولي وتعزيز دوره وشرعيته، وذلك من خلال صياغة مسار وآليات للمساءلة.
- التمهيد لبناء نظام حوكمة عالمي أكثر عمقا وإتساعًا في المجال المالي والإقتصادي عموماً.
- كما تتجلى أهمية هذا البحث في تركيزه على الأثر الذي خلّفته أزمة 2008 على سياسات أهمّ مؤسسة في نظام الحوكمة المالية العالمية أي صندوق النقد الدولي.

الهدف من الدراسة:

نستهدف من خلال تقديم هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحديد وتقييم إيجابيات ومزايا الحوكمة العالمية أو الدولية (الشاملة) والإستفادة منها، بهدف الكشف عن دورها في الحدّ من وقوع الأزمات وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- التّوصُّل إلى أنّ الحوكمة العالمية (الشاملة) هي عبارة عن إستراتيجية ضرورية لكافة المؤسسات النقدية والمالية الدولية لعلاج الأزمات المالية والوقاية منها.
- تحديد المفاهيم الأساسية والمستحدثة لموضوع حوكمة الشركات والحوكمة القطرية (السياسية) والحوكمة الدولية أو العالمية (الشاملة) وأهم مؤسسات صندوق النقد الدولي.
- تحليل سياسات إحتواء آثار الأزمة وإدراجها على المستوى الدولي والإقليمي والقطري.
- تقييم وتحليل الجوانب الأساسية والمبادئ الجوهرية لحوكمة الشركات والحوكمة القطرية (السياسية) والحوكمة العالمية (الدولية).

أسباب إختيار الموضوع:

لعل من أبرز وأهمّ الدوافع التي حفزتنا لإختيار هذا الموضوع مايلي:

- الإهتمام الشخصي بموضوع الحوكمة الدولية (الشاملة أو العالمية) .
- محاولة توظيف و إثراء بعض القناعات العملية والنظرية.
- إدراكنا بالدور الحيوي الذي تلعبه الحوكمة العالمية (الشاملة) على صعيد تمكين الدول النامية من إستثمار قدراتها بشكل أمثل.
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات والتطورات الإقتصادية التي تشهدها مختلف مؤسسات العالم.

منهج البحث:

من أجل دراسة مشكلة موضوع البحث وتحليل مختلف أبعادها، تمّ الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم مكوناته وتحليل مختلف تمفصلاته، كما تمّ إعتماد منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، من أجل إسقاط الدراسة النظرية على صندوق النقد الدولي.

صعوبات الدراسة:

إعترضتنا عدة صعوبات عند إنجاز هذا البحث، تمثّلت أهمها في نقص البحوث والمراجع التي تتناول هذا الموضوع، إضافة إلى صعوبة اعتماد الجانب التطبيقي على صندوق النقد الدولي.



الدِّراسات سابقة:

لإثراء الموضوع وتحديد نقطة بدايته، انطلقاً ممّا هو موجود على الساحة الوطنية من دراسات سابقة، ثمّ الاطلاع على بعض هذه الدراسات وتلخيص مفادها كالآتي:

. دراسة المجموعة العاملة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام (2005) التي كانت إشكالياتها تهدف إلى تزويد صناع القرار والسياسات ورواد القطاع الخاص، بما فيهم المستثمرون الدوليون والخبراء والمؤسسات ذات العلاقة بمراجعة للقضايا الرئيسية والتطورات المهمة في المنطقة العربية في مجال الحوكمة، من خلال إجراء دراسة مقارنة لمبادئ الحوكمة في عدد من البلدان العربية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات لأجل الإصلاح، وتقديم عدد من النقاط التي يمكن أن تُؤخذ في الحسبان أثناء عملية قياس التقدم الحاصل، وعليه فإن هذه الدراسة تتقاطع مع بحثنا في النقاط التالية:

- إبراز مفاهيم حوكمة الشركات والحوكمة العالمية أو الدولية (الشاملة).

- مدى توفر الحوكمة في المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

. رسالة ماجستير للطالب محمد الأمين وليد طالب، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، بعنوان إنعكاسات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي ، والتي تناولت إشكالياتها تداعيات أكبر أزمة مالية يواجهها صندوق النقد الدولي سنة 2008 منذ تاريخه، و قد سجلت هذه الأزمة عجز الصندوق في التنبؤ بوقوعها و عجزه كذلك في كبح تطوراتها و مواجهتها. وعليه فإن هذه الدراسة تتقاطع مع بحثنا في النقاط التالية:

- إمكانية تأثر سياسات صندوق النقد الدولي بتداعيات الأزمة المالية العالمية (2008).



- أثر أزمة (2008) على سياسات الصندوق النقد الدولي في مختلف المجالات.

. مداخلة للدكتور صالح بصالح بعنوان إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية، في إطار بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي بعنوان الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009. بحيث تناولت إشكالية هاته المداخلة الحاجة والدعوة إلى إعادة النظر في قواعد إدارة النظام المالي العالمي تحت إشراف صندوق النقد الدولي بإعتماد إجراءات تصحيحية على آلية عمله ونظام حوكمته لجعله قادراً على توفير السيولة والتنبؤ بالأزمات، وعليه فإن هذه الدراسة تتقاطع مع بحثنا في النقاط التالية:

- وجود فراغ مؤسسي وإجرائي ورقابي رهيب وقصور في التنسيق والتعاون على المستوى النقدي المالي.

- إزدياد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لهذه المؤسسات الهامة لتكون في خدمة المجتمع الدولي بكامله.

تقسيمات الدراسة:

للتعامل مع مشكلة البحث وفق التَّصوُّر المعروف، تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول ينطوي بعضها على الجانب النظري والأخر على الجانب الميداني، اعتمدنا في ذلك الطريقة التي تمكن من ترابط أجزاءها وتجانسها وتكامل أفكارها وتسلسلها.

حيث كان **الفصل الأول** عبارة عن مدخل مفاهيمي، حاولنا من خلاله استجلاء بعض المفاهيم المترابطة مع مفهوم الحوكمة، فقد كان بمثابة مدخل نظري للدراسة، إذ احتوي على أربعة مباحث أساسية تعرَّضنا في **المبحث الأول** إلى مفاهيم الحوكمة ومُحدِّداتِها، فقد خصَّصنا هذا المبحث لتناول حوكمة الشركات والحوكمة القطرية (السياسية)، أمَّا **المبحث الثاني** فقد استعرضنا مفاهيم الحوكمة الدولية أو العالمية (الشاملة) ومحدداتها، في حين تناولنا في **المبحث الثالث** أهميَّة تطبيق الحوكمة في مستوياتها الثلاثة، و**المبحث الرابع** تناولنا من خلاله مُعوِّقات تطبيق الحوكمة في مستوياتها الثلاثة.



أما **الفصل الثاني** المُعنون ب: آليات ونمط التسيير في صندوق النقد الدولي؛ فقد تضمَّن أربعة مباحث أساسية، تطرَّقنا في **المبحث الأول** للتعريف بصندوق النقد الدولي ، أما **المبحث الثاني** فقد تناول القروض والتسهيلات التي يُقدِّمها صندوق النقد الدولي، أما **المبحث الثالث** فقد استعرضنا في مُحتواه خدمات صندوق النقد الدولي، و**المبحث الرابع** حلَّلنا في محتواه برامج وآليات صندوق النقد الدولي لتجنب الأزمة المالية الأخيرة سنة 2008. واستتباعا لما تمَّ تحليله في الفصل الثاني، كان **الفصل الثالث** الذي عنوانه ب: **ميكانيزمات الحوكمة في صندوق النقد الدولي**، احتوى هو الآخر على أربعة مباحث أساسية، تعرَّضنا في **المبحث الأول** للمحة عامة عن الأزمات المالية العالمية التالية لإنشاء صندوق النقد الدولي ودور صندوق النقد الدولي لإحتوائها، أما **المبحث الثاني** فتناولنا فيه أثر أزمة 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، أما **المبحث الثالث**، فقد كان بمثابة تقييم لدور الحوكمة في صندوق النقد الدولي، وفيما يخصُّ آفاق النظام المالي والنقدي الدولي، فقد كان محور التحليل في **المبحث الأخير**.

وكانت خاتمة البحث عبارة عن مقارنة ختامية، استعرضنا عبرها مختلف النتائج التي توصلنا إليها من خلال التحليل الذي قمنا به طيلة صفحات البحث.

الفصل الأول:

بعض مفاهيم الحوكمة

تمهيد:

المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات و الحوكمة الدولية .

1-1 الأصول النظرية لحوكمة الشركات

ومفاهيمها

2-1 مفاهيم الحوكمة القطرية ومحدداتها

المبحث الثاني: مفاهيم الحوكمة الشاملة ومحدداتها .

1-2 مفاهيم الحوكمة الشاملة .

2-2 مبادئ الحوكمة الشاملة (صندوق النقد الدولي)

3-2 هيكل الحوكمة في صندوق النقد الدولي .

المبحث الثالث: أهمية تطبيق الحوكمة .

1-3 أهمية إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات .

2-3 أهمية إتباع القواعد السليمة للحوكمة القطرية

(السياسية) .

3-3 أهمية إتباع القواعد السليمة للحوكمة الشاملة .

المبحث الرابع: معوقات تطبيق الحوكمة .

1-4 معوقات تطبيق حوكمة الشركات .

2-4 معوقات تطبيق الحوكمة القطرية (السياسية) .

3-4 معوقات تطبيق الحوكمة العالمية (الشاملة) .

خلاصة الفصل:

تمهيد:

إنَّ الإضطرابات النقدية والمالية التي رسخت حالة عدم الإستقرار في النظام المالي والنقدي الدولي وما ترتب عنها من تفاقم الأزمات المالية وتزايد تأثيراتها السلبية على أداء الإقتصاد العالمي وتحولها إلى أزمات إقتصادية، أدت إلى إزدياد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لهذه المؤسسات الهامة، لتكون في خدمة المجتمع الدولي. كمالها دورها الدولي الذي يركز على الكفاءة النقدية والمالية والإقتصادية، لضمان مصالح جميع الأطراف المتفاعلة في السوق الدولية بعيدا عن التأثير الإيديولوجي والإزدواجية في التفاعل مع الأعضاء.

لقد بيَّنت الأزمات التي ظهرت بعد إنشاء صندوق النقد الدولي وبالأخص الأزمة المالية العالمية سنة 2008 محدودية دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية وضعف مستويات أداءها، كما ساهمت أيضا في تفاقم الأزمة وانتشار العدوى، الأمر الذي أدى إلى الحاجة الملحة إلى الشفافية في إدارة هذه الأزمات. من هنا برز مفهوم الحوكمة الذي أصبح من أهم أدوات الإدارة الحديثة والذي لا يمكن الإستغناء عنه والذي يعتبر عنصر الأمان لأي إقتصاد.

إنَّ الحوكمة وبداية تطبيقاتها كانت تقتصر على المؤسسات والشركات وما يرتبط بهم من شركاء ومسيرين ومساهمين وهو ما يسمى بحوكمة الشركات، أي الحوكمة على المستوى الجزئي. أما النوع الثاني من الحوكمة هي الحوكمة على المستوى القطري (مستوى الدولة) وهي ماتسمى بالحوكمة السياسية، التي تبحث في نظام الحكم وطرق الوصول إلى السلطة والتداول عليها وكيفية إتخاذ القرارات الكلية، وتكون العلاقة هنا بين مؤسسات الدولة. أما النوع الثالث من الحوكمة يطبق على المؤسسات النقدية والمالية والسياسية الدولية، بداية بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكل المؤسسات ذات الطابع العالمي، حيث تكون الرابطة هنا بين سلطات الدول الأعضاء والمجلس التنفيذي ومجلس المحافظين والمدير العام وخبراء تلك المؤسسات المالية والنقدية والسياسية ويدعى هذا النوع من الحوكمة بالحوكمة العالمية أو الدولية أو الشاملة أي على المستوى الدولي أو العالمي.

إن موضوع دراستنا يركز على الحوكمة الشاملة (العالمية) غير أنه ومن أجل تيسير فهم الحوكمة فسوف ننطلق من الجزء إلى الكل، بمعنى أنه سوف نتناول مفاهيم حوكمة الشركات والحوكمة القطرية (السياسية) وصولاً إلى الحوكمة الدولية أو العالمية (الشاملة).

المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات والحوكمة الدولية

نظرا للإهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، خاصة بعد الإنهيارات الإقتصادية والمالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا عام 1997 وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن الماضي، كذلك ماشهده الإقتصاد الأمريكي والإقتصاد الأوروبي إبتداء من سنة 2008. فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليل أبعاده والسعي إلى تطبيقه.¹

1.1 الأصول النظرية لحوكمة الشركات ومفاهيمها.

لقد أخذ مفهوم الحوكمة في الأونة الأخيرة أهمية كبيرة على مستوى رجال السياسة والإعلام والباحثين في مختلف مجالات البحوث الإقتصادية والتسيير حتى القانونية، في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومختلف دول العالم، وفي الجزائر خاصة مع صدور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية مؤخرا سنة 2009.²

1.1.1 الأصول النظرية للحوكمة :

أصل الكلمة يعود إلى اللغة الإغريقية *Kybernetes* أو *Kybenan* وبالفرنسية *Gouvernance* والتي تعني القيادة والإشراف.³

بداية الموضوع يعود إلى تحليل كل من (*Means و Berle*) سنة 1932، اللذان يعتقدان بأن مشكل الحوكمة كان وليد تجزء وظيفة ملكية المؤسسة إلى وظيفة رقابية تتطلب الحراسة والتحفيز، إضافة إلى وظيفة إتخاذ القرارات التي يقوم بها القادة والمسيريون.⁴

¹ شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 711 .

² الميثاق الجزائري للحكم الراشد للمؤسسة، 2009، دون صفحة، مقال متاح على الموقع التالي :

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=53123، تاريخ الزيارة: 15. 03. 2013، الساعة: 22:00 .

³ سكاك مراد وفارس هشام، دور التدقيق الإجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة إجتماعيا في ظل الإنفتاح الخارجي، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 667.

⁴ Gerard Charveaux, *Encyclopedie Des Ressources Humaines, Vuibert, Paris, 2005, P628.*

إنَّ هذا التجزء حدث في المؤسسات الكبرى المسعرة بالبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين، بسبب خلل في الأنظمة المكلفة بالرقابة على المسيرين مما أدى إلى إنخفاض في فعالية و نجاعة تلك المؤسسات.

إضافة إلى هذه النظرية يمكن أن نذكر نظرية خلق وتوزيع القيمة المضافة، التي مفادها أن كل مؤسسة تهدف إلى خلق قيمة مضافة. من خلال المزج المنظم والمنسق للموارد المتاحة لديها وتوزيعها بشكل عادل، يحقق لها الإستمرارية وبالموازاة مع ذلك فإن الحوكمة تعمل على تحقيق نفس الظروف المناسبة لخلق وتوزيع القيمة المضافة. بالتالي فإن عدم فعالية ونجاعة المؤسسات يكون ناتج إما عن الصراعات بين مختلف الأطراف ذات المصلحة ضمن ما يعرف بنظرية الوكالة، أو من خلال النظريات الحديثة التي تعتمد على المعرفة والتي تنتج عن نظام المعلومات الذي يساعد على الإبتكار والتطوير لدى الأفراد،¹ حيث يمكن أن نستخلص مختلف النماذج التي يتم على أساسها تفسير نظام الحوكمة الأفضل وهي:

أ . النموذج المالي للحوكمة: والمستخلص من نظرية الوكالة المقترح من طرف كل من (Mechling Et Jensen) ، اللذان يعتقدان بأن المنظمة ماهي إلا رابطة عقد والرابطة تقتصر فقط بين المساهمين والقادة المسيرين بحيث يكون دور الحوكمة هنا تأمين المردودية المالية للإستثمارات المالية² والإهتمام الأساسي يكون للعائد المالي للأطراف وبالتالي فإن الهدف من نظام الحوكمة يقتصر فقط على تخفيض التكاليف لزيادة العوائد المالية.

ب . النموذج التعاوني الإشتراكي: حيث يرى أن المؤسسة ماهي إلا فريق للإنتاج وخلق القيمة المضافة، من خلال المزج بين مختلف عوامل الإنتاج، وحق إتخاذ القرارات يكون يستند على الملكية، بالتالي فإن الفرد الذي يتخذ القرارات بناء على إستغلال وتثمين المعرفة يصبح

¹ سكاك مراد وفارس هباش، دور التدقيق الإجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة إجتماعيا في ظل الإنفتاح الخارجي، مرجع سابق، ص 667 .

² Gerard Charveaux , *Encyclopedie Des Ressources Humaines Op.cit, p637.*

مالك ولتحفيزه لا بد وأن يتلقى جزء من العائد الذي أصبح يعرف بالعائد التنظيمي¹، مما يعمل على تطوير الإستثمار في المجال البشري ونظام الحوكمة يعمل على تنمية العلاقات بين مختلف الأطراف بنظرة تعاونية إشتراكية توسيعاً لمفهوم العائد التنظيمي .

ج . النموذج المعرفي: هو الذي يعتمد على مبادئ مختلفة جذريا عن نموذج القيمة المضافة، حيث يعطي التركيز المحوري للكفاءات والإبتكار² الذي يتجلي في مقدرة المؤسسة على تغيير محيطها، حيث يعتبر أن الرشادة لا تقاس بنتائج القرارات ولكن تقاس من خلال إجراءات إتخاذ القرارات.

2.1.1 مفهوم حوكمة الشركات :

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح (Corporate Governance) أما الترجمة العلمية المتفق عليها هي : أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة³ وهناك عدة تعريفات لحوكمة الشركات قدمتها مؤسسات دولية مختصة نلخصها في مايلي:

عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) الحوكمة على أنها:

نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة والمديرين

¹ سكاك مراد وفارس هباش، دور التدقيق الإجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة إجتماعيا في ظل الإنفتاح الخارجي، مرجع سابق ، ص668.

² سكاك مراد وفارس هباش، نفس المرجع ، ص669.

³ محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الإستثمار القومي، جوان 2007، ص32، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: [Http://Saaid.Net/Doat/Hasn/Hawkama.Doc](http://Saaid.Net/Doat/Hasn/Hawkama.Doc)، تاريخ الزيارة 20 جانفي 2011، الساعة 21:30 .

وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لإتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة.¹

كما عرفت مؤسسه التمويل الدولية على أنها:

النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.²

كما عرفها المجمع العربي للمحاسبين القانونيين على أنها:

مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه إستراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم وإستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول.³

كما تناول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مفهوم الحوكمة تحت إسم (Corporate Governance)

وهو ما تم ترجمته للعربية واتفق على تعريفه بالإدارة الرشيدة سواء للشركات تحديداً أو الإقتصاد بصورة عامة وهي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق إختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة.⁴

كما عرفها صندوق النقد الدولي على أنها نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة

¹ هـش نعيم وإسحاق أبو زر عفاف، تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، ديسمبر 2003 ، ص 27.

² محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها ، مرجع سابق ، ص 34.

³ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، عدد 53، فيفري 2004، متاح على: <http://Www.ascasociety.Org> ، تاريخ الزيارة جانفي 2011 ، الساعة 21:00 .

⁴ سرمد كوكب جميل، معايير الحكم الصالح في بيئات الأعمال ،مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 37/36 سنة 2006 ، ص 80.

داخلياً، أو خارجياً من التأثير السلبي على أنشطتها، وبالتالي ضمان الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمؤسسة و أملاكها وللمجتمع ككل¹.

كما تعرف الحوكمة أنها الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة، من خلال الإرتكاز على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة أسهمها وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

كما عرفت لجنة (Cade Bury)* على أنها ذلك النظام الذي وفقاً له يتم تسيير ورقابة المؤسسة، وتعتني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة لتفادي كل الإنحرافات الشخصية وتقوم على ثلاثة ركائز أساسية وهي: مجلس الإدارة التدقيق وإدارة أعمال المؤسسة².

كما تعرف الحوكمة بأنها الآلية التي تقدم ضمان لممولي المنشأة بأنهم سيحصلون على عوائد من إستثماراتهم في هذه المنشأة.³

وينظر إلى الحوكمة كل من (Vishny Et Shleifer) سنة 1997 على أنها أحد حقول الإقتصاد الذي يعنى في البحث عن الطرق التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمنها، كما أنها تعنى بالتحفيز على الكفاءة الإدارية من خلال إستخدام آليات معينة.⁴

كما يرى بعض الباحثين أنّ الحوكمة إنما هي مفهوم واسع يشتمل على عدة معاني بداخله يخدم كل معنى منها هدف معين وفي هذا الصدد فقد أشارت (Cattrysse) سنة

¹ سرمد كوكب جميل، معايير الحكم الصالح في بيئات الأعمال، مرجع سابق، ص 80.

* (Cadbury) لجنة تدقيق الشؤون المالية للشركات البريطانية والمعروفة باسم كادبوري.

² Jaques Renard, *Theorie Et Pratiques De Laudit Interne, Edition Dorganisation, 6eme Edition, Paris, 2007, p436*

³ عماد محمد أبو عجيلة وعلام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 727 .

⁴ عماد محمد أبو عجيلة وعلام حمدان، نفس المرجع، ص 729.

2005، بأنه يمكن النظر إلى الحوكمة على أنها المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة وكذلك فهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، كما تعبر الحوكمة أيضا عن الأنظمة والعمليات الموجودة ضمن الشركة والتي تحدد الأهداف وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة وتعني كذلك القيام بالأعمال بطريقة أفضل، مما يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميها وتحسين الجودة الإدارية وتشجيع التفكير على المدى الطويل والتأكيد على مقابلة إحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات والتأكيد على أن الإدارة التنفيذية مراقبة بشكل يضمن قيامها بالأعمال.¹

أما المفهوم العام لحوكمة الشركات: هي مجموعة من الميكانيزمات التي من المفترض أن تؤدي إلى عقلنة في القرارات المتخذة من طرف المسيرين والقادة وتضمن الشفافية اللازمة لذلك، مثل إلزامية الإفصاح عن الحسابات.²

3.1.1 محددات الحوكمة:

إن التطبيق الجيد للحوكمة الشركات يتوقف على مجموعتين من المحددات : وهي محددات داخلية وأخرى خارجية.

أ . المحددات الداخلية:

تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الثلاثة أطراف الرئيسية وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمسيرين التنفيذيين، حيث ترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.³

ب . المحددات الخارجية:

¹ عماد محمد أبو عجيبة وعلام حمدان ، مرجع سابق ، ص729.

² Marc – Hubert Depret Et Autres, Gouver Nance Dentreprise, Edition De Bock, Bruxelles, Belgique, 2005, P16.

³ Fawzi Sameh , Assessment Of Corporate Governance In Egypt , Working Paper, N 82, Egypt, The Egyptian Center O Economic Studies, April 2003, P4.

تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة، وتشمل مايلي:

. القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية والإفلاس.

. كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم.

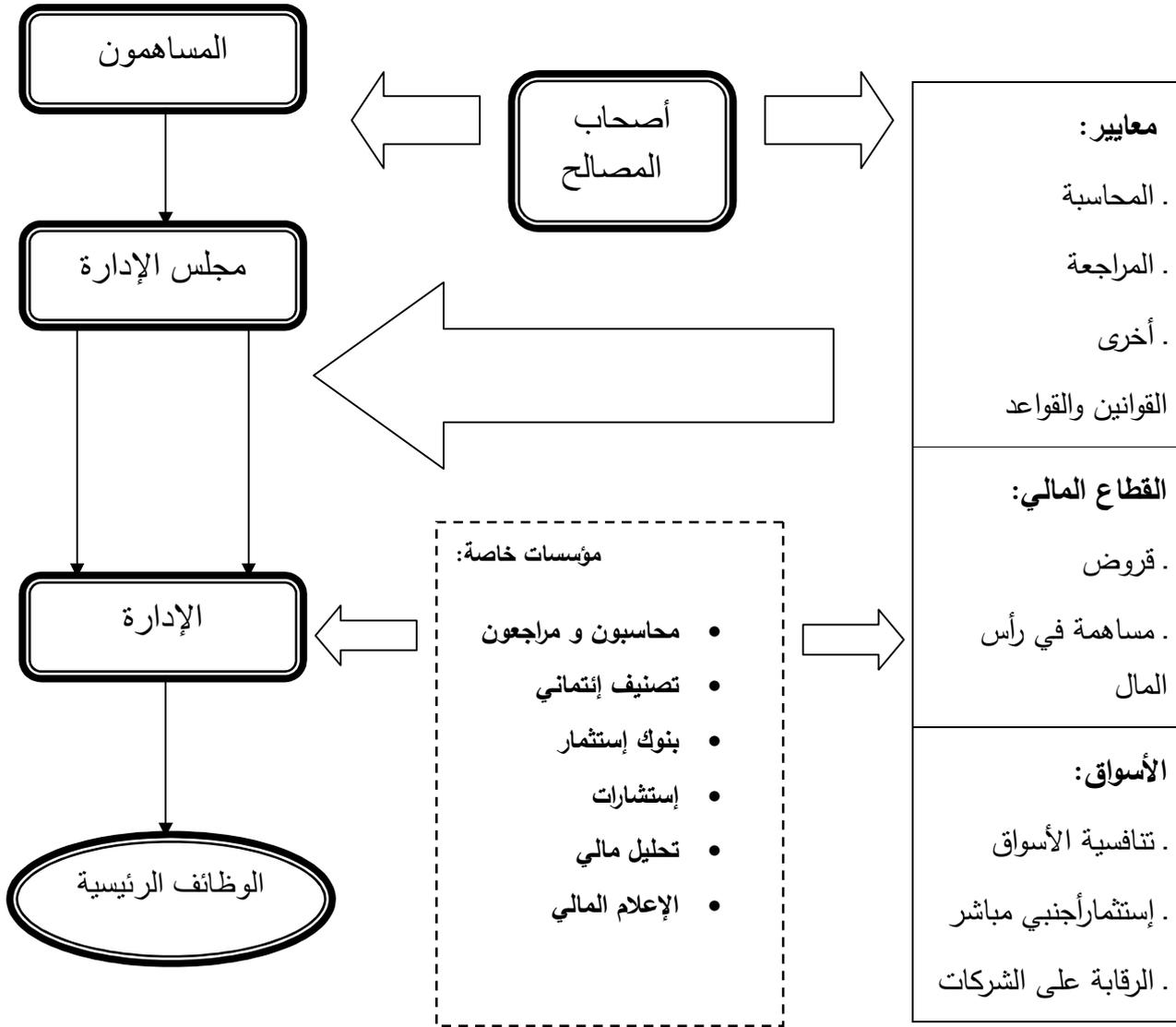
. درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

. كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق والمراجعين المحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها إضافة إلى المؤسسات الخاصة، حيث ترجع أهمية المحددات الخارجية لكون وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الإجتماعي للشركة والعائد الخاص لها.¹

ويمكن أن نلخص هذه المحددات الداخلية والخارجية في الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

¹Fawzi Sameh ,Assessment Of Corporate Governance In Egypt, Opcit,P3,4.



المصدر: محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: [http:// Saaid.Net/Doat/Hasn/Hawkama.Doc](http://Saaid.Net/Doat/Hasn/Hawkama.Doc) تاريخ الزيارة: ديسمبر 2012، الساعة 14:00.

4.1.1 مبادئ أو معايير حوكمة الشركات.

نظراً للتزايد المستمر الذي يكتسبه الإهتمام بهذا المفهوم فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة، لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال وإستقرار الإقتصاد ككل، ويدعم هذا ما أكدت عليه المنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية (IOSCO) في ماي 2002 من أهمية إنتهاج مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات، وذلك للحفاظ على سلامة أسواق المال وإستقرار الإقتصادات.¹

ويمكن أن نلخص هذه المعايير كمايلي:²

أ . ضمان وجود أساس لنظام فعال لحوكمة الشركات:

حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق، بما يتوافق و حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، هذا ما يؤدي إلى التأثير الإيجابي على الأداء الإقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق .

ب . حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية:

وتتضمن:

- الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية.

- الحق في نقل الملكية.

¹ أمال جيل ،حوكمة الشركات وحتمية التطبيق التدريجي، وثائق مركز المشروعات الدولية، ص67.65

² *Oecd, Principles Corporate Gouvernance, 2004, P 08,*
<http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples> ,date de visite le 07-10-2012,19 :00.

- الحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالمؤسسة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة.
- الحق في المشاركة في التصويت في الجمعيات العمومية.
- الحق في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- الحق في الحصول على نصيب من الأرباح.
- للمساهمين الحق في المشاركة في القرارات التي تتعلق بالتغيرات الجوهرية في المؤسسة

ج . المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

- تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في المعاملة بين كافة المساهمين بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، في الحصول على المعلومات،¹ بحيث يجب:
- . أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة بحيث:
- . يجب أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس الحقوق المذكورة .
- . ينبغي أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المعوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
- . يجب أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين كما يجب أن لا تفسر إجراءات الشركة عن صعوبة أو إرتفاع تكاليف عملية التصويت.
- . يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتم بالإفصاح والشفافية.

¹ Oecd,Principles Corporate Gouvernance ,Opcit ,Page09

. ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة التي تتصل بمسائل قد تمس المؤسسة.

د . دور ذوي المصالح في حوكمة المؤسسات:

يجب أن يعترف في إطار حوكمة المؤسسات بحقوق ذوي المصالح التي تم إقرارها وفقا للقانون وتشجيع التعاون بينهم و بين المؤسسة، و هم الأطراف الذين تتقاطع مصالحهم مع بقاء وإستمرار المؤسسة (النقابة، المستهلكون، البنوك، الموردون، المساهمون... إلخ) وهذا بإشراكهم في آليات تحسين أداء المؤسسة، وتمكينهم من الإطلاع على المعلومات المطلوبة منهم.¹

هـ . الإفصاح و الشفافية:

تضمن الحوكمة تحقيق مبدأ الإفصاح و الشفافية في كافة الأمور الأساسية المتعلقة بالمؤسسة، عن طريق توفير المعلومات عن:²

- النتائج المالية للمؤسسة.
- أهداف المؤسسة.
- أعضاء مجلس الإدارة و رواتب كبار المسؤولين.
- هيكل وسياسات الحوكمة المطبقة في المؤسسة.
- ويتم إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق والمعايير المحاسبية والمالية المتعارف عليها، كما تتم عملية المراجعة الخارجية بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية.

¹ Oecd,Principles Corporate Gouvernance ,Opcit , Page10.

²Oman Charles , Blume Daniel , La Gouvernance D'entreprise :Un Defit Pour Le Developpement Rapport n 03 , Centre De Developpement De L Ocde , P14.

<http://www.usinfo.state.gov/journals/ites/0205/ijee/wray.htm> , date de visite : 15 mars-2012, 20 :00

و. مسؤوليات مجلس الإدارة :

تتكفل الحوكمة بوضع مخطط إستراتيجي للمؤسسة و مراقبة أداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة إتجاه المؤسسة و المساهمين، وهذا عن طريق:¹

. عمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس من المعرفة التامة، كما يجب أن يبذلوا كل الجهود لصالح المؤسسة و المساهمين.

. حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات مُتَبَايِنَة على مختلف فئات المساهمين فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

. يجب أن يضمن مجلس الإدارة تحقيق التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الإعتبار إهتمامات كامل أصحاب المصالح.

. يجب أن يتمكّن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وأن يجرى ذلك بصفة خاصة، بنحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

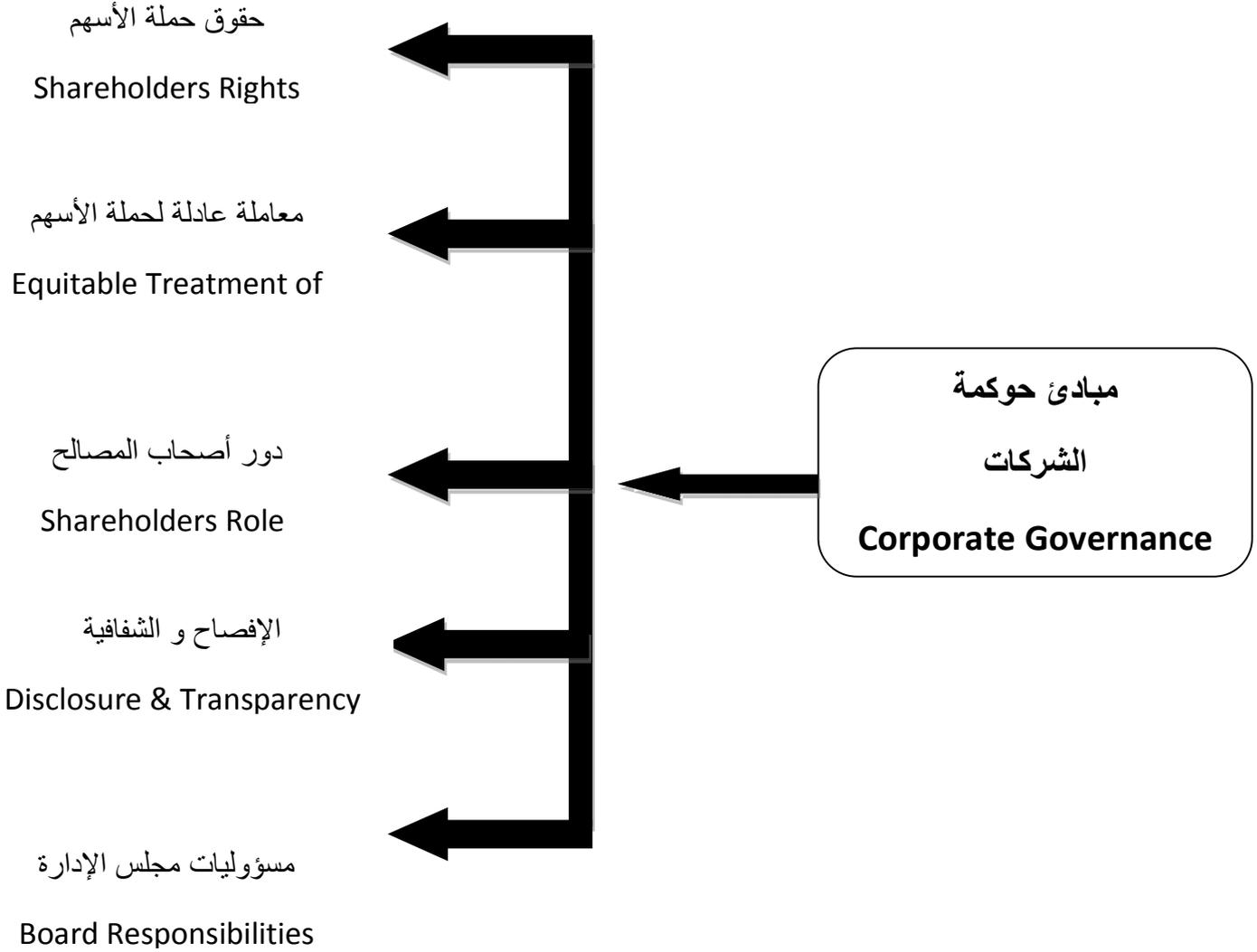
. كي يتحقق الإضطلاع بتلك المسؤوليات يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات دقيقة وذات الصلة وفي الوقت المناسب.

. يسهر أعضاء مجلس الإدارة على تنفيذ المهام المحددة كإختيار شاغلي المناصب الهامة في الإدارة المالية وتحديد صلاحياتهم ورواتبهم، توجيه ومراجعة إستراتيجية الشركة وضع الأهداف ومراقبة التنفيذ، ضمان تكامل النظم المحاسبية والمالية، و تنفيذ نظم مراقبة ملائمة خاصة نظم مراقبة المخاطر والإدارة المالية.

¹ محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، مرجع سابق، ص77.

ويمكن تلخيص مبادئ حوكمة الشركات في الشكل (02):

الشكل (2) : مبادئ حوكمة الشركات



المصدر: *OECD (2000), Corporate Governance Principles*

، <http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples>

تاريخ الزيارة: ديسمبر 2012، 20:00

2.1 مفاهيم الحوكمة القطرية (السياسية) ومبادئها.

فبعد التطرق إلى حوكمة الشركات وتحديد محدداتها ومبادئها ، سوف نعالج الحوكمة السياسية أو الحوكمة القطرية والتي يكون نطاقها إقليم الدولة.

1.2.1 مفهوم الحوكمة القطرية (السياسية):

اشتقَّ مصطلح (Governance) في اللغة الفرنسية، الذي يُترجم إلى العربية عادة بـ (الحوكمة)، من الفعل اليوناني (κυβερνάω) (kubernáo)، الذي يعني (توجيه)، فقد إستعمله أفلاطون في معنى مجازي ثم إنتقل بعد ذلك إلى اللغة اللاتينية، ثم إلى لغات عدة ويُستعمل مصطلح (الحوكمة) بديلا عن الترجمة المختصرة للمصطلح (Governance Corporate) أما الترجمة العلمية المنطق عليها لهذا المصطلح فهي: أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة.¹

يرى البعض أن الحوكمة القطرية أو السياسية تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية النظام على المدى البعيد وتحديد المسؤول، ويتفق الجميع على أنها تهتم بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والإنضباط والعدالة.²

كما تعرف الحوكمة القطرية (السياسية) بأنها العملية التي يتم من خلالها إختيار الحكومات ومراقبتها وإستبدالها، وقدرة الحاكم على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة على نحو فعال، وإحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية فيما بينها وعلى ذلك، لا بد من توافر الوسائل التي من خلالها تدار عملية الحوكمة أو الحكم، فعلى

¹ نهى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة ، 2011 ، ص01 ، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: http://dr-nuhaal-darwish.blogspot.com/2011/11/blog-post_8829.html، مداخلة بتاريخ: 30 نوفمبر 2011، الساعة:20:30.

² نهى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة، نفس المرجع، ص01.

سبيل المثال قد يختار الناس توقعات ما عن طريق النشاط السياسي حيث يتم بموجبه منح السلطة من خلال العمل السياسي، وربما الحكم على الأداء من خلال السلوك السياسي.¹

ويمكن القول أن الحوكمة القطرية هي الوجه العقلاني للممارسة الديمقراطية في الحكم وهي أيضاً ما يقصد به بالحكم الرشيد الذي يفسر شمول الحوكمة لجميع مؤسسات الدولة التي ينبغي أن تخرج من النطاق الحزبي، فريداً كان أو تعديداً، إلى النطاق السياسي الديمقراطي الرشيد المتمثل بإعلاء مبدأ المواطنة فوق الهويات الفرعية المتعددة بتعدد ألوان طيف جمهور الناخبين سياسياً وقومياً .

و تُمَثَّل الحوكمة السياسية وعاء الدولة الديمقراطي الذي تنصهر فيه البرامج السياسية للأحزاب والمرشحين لتنتج فعلاً مواطناً مستداماً وتتموياً عالي الجودة.

2.2.1 المبادئ العامة للحكومة القطرية (السياسية):

لقد تم بذل جهود كبيرة لتهيئة معايير دولية لقياس الحوكمة القطرية بهدف المقارنة وتقييم المؤسسات، سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية، وتمثلت هذه الجهود بمشروع (المؤشرات العالمية لإدارة الحكم)، التي وُضِعَتْ من قِبَل أعضاء في البنك الدولي ومعهد البنك الدولي، وقد اعتمد المشروع مؤشرات مجمعة وفردية لأكثر من 200 دولة تم توحيدها في ستة أبعاد للحكومة²، هي: التصويت والمساءلة، الإستقرار السياسي وإنعدام العنف فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية.

¹ وثيقة المفوضية الأوروبية ، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:

http://ec.europa.eu/governance/docs/doc5_fr.pdf، مداخلة بتاريخ: 2011.11.15، الساعة 20:00.

² عزة الشاوش بوروي، تكريس الحوكمة من خلال دسترة مبادئ الشفافية والمشاركة، ص 03، مقال متاح على الموقع

الإلكتروني التالي: <http://tounesaf.org/?p=1267>، : 10 نوفمبر 2012، الساعة 9:30 .

وقد تم تطوير مؤشرات عالمية للحوكمة القطرية لتحقيق التنمية من خلال اعتماد مؤشرات دولية وأرقام قياسية ومشاركة الجمهور، هذه المؤشرات هي: السلام والأمن، سيادة القانون حقوق الإنسان والمشاركة، التنمية المستدامة، والتنمية البشرية¹.

وتقيس المؤشرات العالمية لإدارة الحكم، ستة أبعاد في أكثر من 200 بلد وإقليم في الفترة بين عامي (1996 و2007)، حيث تتضمن هذه المؤشرات ترتيباً وتصنيفاً لبيانات تعكس وجهات نظر آلاف من أصحاب المصلحة في أنحاء العالم ومن بينهم المشاركون في الإستقصاءات العائلية وإستقصاءات الشركات وخبراء من منظمات غير حكومية ومؤسسات القطاع العام والهيئات المعنية بإتاحة المعلومات عن الأنشطة التجارية، كما يستند التحديث الجديد لتقرير المؤشرات العالمية لإدارة الحكم إلى 35 مصدراً للبيانات من 32 منظمة في أنحاء العالم، الأمر الذي يجعل المؤشرات العالمية لإدارة الحكم واحدة من أكبر مصادر البيانات المجمعّة من مختلف البلدان عن إدارة الحكم والمتاحة للجمهور².

ويمثل الجدول رقم (01) مصادر بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم

¹ عزة الشاوش بوراوي، تكريس الحوكمة من خلال دسترة مبدأي الشفافية والمشاركة، نفس المرجع، ص04.

² خان حسين، الحكم الراشد، ص03، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki>، مداخلة بتاريخ:

30 ديسمبر 2011، الساعة 09:30.

الجدول (01): مصادر بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم

<p>مؤسسة <i>Afrobarometer</i>، ومؤسسة <i>Barometer Americas</i>، وإستقصاء بيئة أنشطة الأعمال وأداء مؤسسات الأعمال، ومنظمة غالوب لإستطلاعات الرأي، والتقرير العالمي للتنافسية، والمقياس العالمي للفساد، ومؤسسة <i>barometer Latino</i>، ومؤسسة <i>Political Economic</i> ومؤسسة <i>Risk Consultancy</i>، والكتاب السنوي للتنافسية في العالم.</p>	<p>إستقصاءات الشركات</p>
<p>نشرة أنتلجنس عن مخاطر بيئة الأعمال <i>Business Environment</i>، ووحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونوميست، ومؤسسة جلوبال إنسايت <i>Global Insight</i>، ومؤسسة <i>iJET</i> للتصنيفات الأمنية القطرية <i>iJET Country Security Ratings</i></p>	<p>الهيئات المعنية بإتاحة المعلومات عن الأنشطة التجارية</p>
<p>مؤشر بيرتلسمان للتحويلات <i>Bertelsmann Transformation Index</i>، ومنظمة فريدم هاوس <i>Freedom House</i>، والمؤشر العالمي لإدارة الحكم <i>Global E-Governance Index</i>، ومؤشر النزاهة العالمية <i>Global Integrity Index</i>، ومؤسسة هرينج فاوندیشن <i>Heritage Foundation</i>، ومجلس البحوث والمبادلات الدولية <i>International Research and Exchanges Board</i>، ومنظمة صحفيين بلا حدود <i>Reporters Without Borders</i>، ومؤشر الميزانيات المفتوح <i>Open Budget Index</i>.</p>	<p>المنظمات غير الحكومية</p>
<p>بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وتقييمات البنك الدولي للسياسات والمؤسسات القطرية، وقاعدة بيانات <i>Cingranelli-Richards</i> <i>Human Rights Database</i>، وتقرير البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير عن المرحلة الانتقالية، وقاعدة بيانات الأوضاع المؤسسية التابعة لوزارة المالية الفرنسية، وتقييمات أداء القطاع الريفي التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتقرير مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي عن الآفاق الاقتصادية لأفريقيا، وتقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإتجار في البشر.</p>	<p>مؤسسات القطاع العام</p>

المصدر: <http://www.alghad.com/index.php/article/232953.html>، تاريخ الزيارة: جانفي 2013،

الساعة 10:00.

1.2.2.1 الأبعاد الستة الرئيسية لإدارة الحكم:

تتمثل الأبعاد الرئيسية لإدارة الحكم في مايلي:¹

- **التعبير عن الرأي والمساءلة:** يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في إنتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.
 - **الإستقرار السياسي وغياب العنف (الإرهاب):** إحتمال زعزعة إستقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
 - **فعالية إدارة الحكم:** نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية وإستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.
 - **نوعية الأطر التنظيمية:** قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.
 - **سيادة القانون:** يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك إحترام العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم.
 - **الحد من الفساد:** يقيس هذا المكون مدى إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك إستحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.
- تعتبر هذه المؤشرات أداة قيمة لتقييم الإختلافات فيما بين البلدان والتغيرات في أدائها على مدى الزمن في المجالات الأساسية لإدارة الحكم، لكن مُجَرَّد النظر إلى الإختلافات في تقدير درجات أداء إدارة الحكم غالبا ما يكون غير كاف، لأن بعض التغيرات قد تكون أصغر

¹ نهى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة ، مرجع سابق ، ص02 ،مقال متاح على الموقع الإلكتروني: http://dr-nuhaal-darwish.blogspot.com/2011/11/blog-post_8829.html ،مداخلة بتاريخ: 30 نوفمبر

من أن تترك أثرا ذا مغزى، ومن أجل أن تصبح هذه المقارنات أكثر فائدة وبغية نقادي الإحساس الكاذب بالدقة بشأن الاختلافات الطفيفة بين البلدان، توفر المؤشرات العالمية لإدارة الحكم هوامش خطأ في تقييم درجات كل بلد، وتشير هوامش الخطأ هذه إلى النطاق المحتمل لدرجات التقييم لكل بلد¹، وعلى الرغم من أن عدم الدقة أمر قائم في كل محاولات قياس إدارة الحكم، فنادرا ما يتم الإقرار به صراحةً كما هو الحال في المؤشرات العالمية لإدارة الحكم.

وبفضل التحسينات التي أجريت على تلك المؤشرات على مر السنين، فإن هوامش الخطأ هذه قد تقلصت ومع أنها لا تزال غير ثانوية، فإنها أقل كثيرا من عدم الدقة الموجود في أي مؤشر منفرد من مؤشرات إدارة الحكم.

ويستخدم كثير من صانعي السياسة ومنظمات المجتمع المدني هذه المؤشرات العالمية لرصد أداء نظام إدارة الحكم والتشجيع على إصلاحه، كما يستخدمها أيضا المستثمرون الذين يدركون أن نوعية إدارة الحكم عامل مهم في تحديد مدى نجاح برامج التنمية ويستخدم الأكاديميون أيضا المؤشرات في بحوثهم التطبيقية للبحث عن أسباب ونتائج الحكم الرشيد.

3.2.1 خصائص الحوكمة القطرية (السياسية):

تتميز الحوكمة القطرية بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يأتي:²

. الحكم الرشيد ليس حكرا للبلدان الغنية، ففي الواقع هناك أكثر من 12 بلدا ناميا وناشئا، من بينها سلوفينيا وشيلي وبوتسوانا وإستونيا وأوروغواي وجمهورية التشيك والمجر ولاتفيا وليتوانيا وموريشيوس وكوستاريكا، قد حازت درجات في إدارة الحكم أفضل من بلدان صناعية مثل إيطاليا أو اليونان.

. تحسينات كبيرة في نظام إدارة الحكم يمكن أن تحدث في فترة زمنية قصيرة نسبيا قدرها عشر سنوات وفي الواقع، يظهر حوالي ثلث البلدان الواردة في المؤشرات العالمية تغيرا

¹ خان حسين، الحكم الرشيد، مرجع سابق، ص 03 .

² نهى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة، مرجع سابق، ص 03.

لموسا في واحد على الأقل من المؤشرات الكلية الستة بين عامي (1998 و 2007) مقسمة بالتساوي تقريبا بين التحسينات والإنتكاسات.

. الأفكار عن "التشاؤم الإفريقي" فيما يتعلق بإدارة الحكم ليست في محلها الصحيح إذ سجلت عدة بلدان في أفريقيا تحسينات كبيرة في إدارة الحكم خلال العقد الماضي ومن بينها غانا وليبيريا ورواندا وأنغولا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع أنها بدأت في الغالب من مستوى متدني للغاية .

. وتساعد المؤشرات العالمية لإدارة الحكم، بتوفيرها الأدوات اللازمة لقياس نظام إدارة الحكم ورصد التغيرات في نوعيته، من أجل إعادة تشكيل الإطار الذي يتم فيه تصميم إصلاحات هذا النظام وتنفيذها وتقييمها.

كما أن الحكم الراشد يستخدم في تحليل العلاقات التالية:¹

- بين الحكومات والأسواق و بين الحكومات والمواطنين وبين الحكومات والقطاع الخاص.
- بين المسؤولين المنتخبين والموظفين المعيّنين.
- بين المؤسسات المحلية وسكان المناطق الحضرية والريفية وبين الفروع التشريعية والتنفيذية.
- بين الدول القومية والمؤسسات.

إن الحقيقة أن المسائل القانونية والتشريعية الخاصة بالحوكمة السياسية وسن قوانين وأنظمة عالمية لتطبيقها بما يتناسب مع التغيرات الجارية في بنية النظام العالمي، يمكن أن تؤدي إلى فقدان جزء من السيادة السياسية وذلك بحكم الإلتزام بالإسترشاد المنهجي الذي سيقر ويطبق على المستوى العالمي، ولاشك أن هناك جوانب متفاوتة لهذا التوجه العالمي للحوكمة والهادف إلى توجيه السياسات بما يتناسب مع العولمة السياسية التي يفترض بالبلدان المنضوية تحتها إضفاء المزيد من الشفافية والإفصاح على مجمل قراراتها.

¹ نهى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة، مرجع سابق، ص 04.

إن الجانب الآخر من تعقيدات هذا التوجه العالمي يكمن في تناقض بعض التشريعات العالمية الخاصة بالحوكمة مع التشريعات والأنظمة المحلية، ما سيؤدي إلى صعوبات أثناء عملية التطبيق لمبادئ الحوكمة السياسية المعولمة والتي لا يمكن تجنبها لإعتبارات تتعلق بالمتابعة الدولية للبلدان التي لا تستجيب للإتفاقيات الدولية الخاصة بالحوكمة العالمية.

المبحث الثاني: مفاهيم الحوكمة العالمية (الدولية، الشاملة) ومحدداتها.

إنه إلى حد الآن لم يتمكن المجتمع الدولي بمؤسساته المختلفة من تقديم خطة رسمية فعالة لحوكمة عالمية، رغم أن البعض يرى في مؤسسات وهيئات دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية على أنها بذور أو بدايات لنظام حوكمة عالمية. كما قامت هيئة مؤلفة من قانونيين من دول مختلفة تعرف باسم "برلمانيو العمل العالمي" بالدعوة إلى قيام نظام حوكمة عالمي ديمقراطي، رغم أن دعوتها هي نفسها تنوعت من حيث هدفها وشدتها خلال تاريخ تلك المنظمة أو الهيئة.

إنَّ الحوكمة لا تقتصر على الشركات والمؤسسات والحكومات، لأنه وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي يعمل ويبحث على تطبيق الحوكمة على الحكومات والشركات، فكثيراً ما توجه إليه الإنتقادات المرتبطة بدرجة تطبيقه الحوكمة والشفافية داخل مؤسساته، فعلى سبيل المثال هناك نقص في الشفافية في إختيار قادة الصندوق، ولتعزيز مستويات الشفافية لا بدَّ وأن تتم عملية إختيار مدير صندوق النقد الدولي والموظفين المهمين فيه على أساس من المنافسة والكفاءة وليس على أساس الجنسية أو حجم حصة الدولة العضو التي ينتسب إليها المرشح، كما يجب مراجعة تشكيل المجلس التنفيذي للصندوق بحيث تتم إتاحة تمثيل أفضل للدول النامية والفقيرة، "من ناحية أخرى فإنَّ تعزيز دور الصندوق عالمياً سوف يَتطلَّبُ إصلاحاً مؤسسياً للإطار الذي يمارس فيه الأعضاء عملية التصويت على القرارات التي يتخذها والسياسات التي ينفذها الصندوق."¹

1.2 مفاهيم الحوكمة العالمية (الدولية أو الشاملة)

¹ محمد عبدالله المومني، تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها في الشركات الاردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية(دراسة ميدانية)، الأردن، أريد، ص13 ، مقال متاح على الموقع الالكتروني: momani_m62@yahoo.com ، تاريخ الزيارة 20 سبتمبر 2012، الساعة 19:30 .

الحوكمة العالمية هي كيان سياسي يضع ويفسر ويطبق القانون الدولي. وطبقاً لمفهوم الحوكمة العالمية فعلى الشعوب أن تساهم أو ترسخ لتلك المنظمات ذات الطابع العالمي (كل حسب نظرتهم)، والتي مفادها أن الحوكمة العالمية ستضيف مستوى جديداً من مستويات الإدارة فوق المستوى الوطني للحكومات.¹

الحوكمة الدولية أسلوب وطريق الحكم والقيادة، لتسيير شؤون منظمة قد تكون بين دولتين أو مجموعة من الدول (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، هيئة الأمم المتحدة... الخ) منطقة مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، وهي تركز على التنسيق، التشاور المشاركة، و الشفافية في القرار، فهي تقارب بين المصالح.²

إن مفهوم الحوكمة العالمية يطرح ضمن إشكالية واسعة من الفعالية والنّجاعة في العمل اليومي وتهتم بالعلاقة بين سلطات الدول الأعضاء والمجالس التنفيذية والخبراء والمديرين ، حيث يركز هذا المفهوم على ثلاث أسس رئيسية:³

- الأساس الأول يتعلق بوجود أزمة في إدارة الحكم وإتخاذ أفضل القرارات ، فقدان مركزية هيئة دولية أو إقليمية وضعف الفعالية والنجاعة في إدارة تلك الهيئات أو المنظمات.
- الأساس الثاني يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في تسيير شؤون تلك المنظمات والهيئات .
- الأساس الثالث يتعلق بظهور شكل جديد لإدارة للحكم وحسن إتخاذ القرارات وفعاليتها لتكون أكثر موائمة للمعطيات الحالية.

¹ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الحوكمة العالمية، دون صفحة، مقال متاح على الموقع التالي: <http://ar.wikipedia.org/wiki>، مداخلة بتاريخ 15 جانفي 2013، الساعة 20:00 .

² حسين احمد دحدوح ، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا ، مجلة أريد للبحوث والدراسات، جامعة أريد الأهلية، الأردن المجلد (11) ، العدد الأول، 2007، لاتوجد الصفحة.

³ حسين احمد دحدوح، نفس المرجع، لا توجد الصفحة.

كما تعرف الحوكمة الدولية (الشاملة) أنها مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي، بالإضافة إلى الإلتزام بسيادة القانون.¹

تعرف الحوكمة الشاملة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات النقدية والمالية الدولية والتحكم في أعمالها.²

كما أنّ الحوكمة العالمية (الشاملة) هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبناها المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين، بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة القروض بشكل ملائم واستغلال موارد المؤسسات النقدية بشكل مسؤول.

كما أنّ الحوكمة الشاملة (الدولية) هي ميكانيزم لقيادة النظام الإقتصادي وتطبيقاته من أجل تحقيق الرفاهية، الأمن والإزدهار، التناسق، التنظيم والازدهار لهذا النظام.³

كما عرفت الحوكمة العالمية على أنها ذلك النظام الذي وفقاً له يتمّ تسيير ورقابة المنظمات الدولية وتعتني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة لتفادي كل الإنحرافات الشخصية، وتقوم على ثلاثة ركائز أساسية وهي: المجلس التنفيذي سلطات البلدان الأعضاء، ومجلس المحافظين، خبراء الصندوق.⁴

¹ محمد عبدالله المومني، تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية، مرجع سابق، ص06.

² محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، مرجع سابق، ص81.

³ مركز المشروعات العربية الخاصة، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، دون صفحة.

⁴ زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص177.

وتعرف الحوكمة العالمية على أنها مجموعة من الميكانيزمات التي من المفترض أن تؤدي إلى عقلنة في القرارات المتخذة من طرف مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية والمدير العام وتضمن الشفافية اللازمة لذلك.¹

كما تم تعريف الحوكمة الدولية بالإدارة الرشيدة للمؤسسات النقدية والمالية الدولية.²

والحوكمة العالمية مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق إختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف صندوق النقد الدولي.³

كما تعرف الحوكمة العالمية أنها نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة الأمم المتحدة، ومؤسسات نقدية ومالية أخرى من التأثير السلبي على أنشطتها وبالتالي ضمان الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنظمات الدولية وللمجتمع ككل.⁴

وهي الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الإرتكاز على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تُحدّد العلاقة بين مجلس التنفيذ والمحافظين من ناحية الدول الأعضاء وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمنظمات من ناحية أخرى.⁵

¹ وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، ص 280

² صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي ينشيء صناديق إئتمانية لدعم المؤسسات الفنية، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، مقال متاح على الموقع التالي :

www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2008/new092908Ba.pdf، مداخلة بتاريخ: 2008.09.29، الساعة

. 11:00

³ وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 280.

⁴ عماد محمد أبو عجيلة وعلام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إداة الأرباح، مرجع سابق ، ص 730 .

⁵ سرمد كوكب جميل، معايير الحكم الصالح في بيئات الأعمال، 2007، ص 81.

2.2 مبادئ الحوكمة الدولية أو الشاملة في صندوق النقد الدولي

يبدو أن هناك أربعة مبادئ تقوم عليها الهيكلية الجديدة قيد النشوء ونذكرها في مايلي:¹

1.2.2 حوكمة دولية أكثر تمثيلاً للوقائع الاقتصادية الجديدة.

لقد أدت الأزمة إلى تسريع إعادة التوازن بين الأطراف الفاعلة على المسرح الدولي حيث قامت القمم الأولى لمجموعة العشرين بالبت لصالح إعادة التوازن الذي تمخض عنه داخل المنظمات المالية الدولية، تحرك لصالح البلدان الناشئة التي سيزداد ثقلها مستقبلاً، ففي صندوق النقد الدولي (نقلت 5% من نسب التصويت من البلدان الأكثر تمثيل إلى البلدان القليلة التمثيل) وفي البنك الدولي (نقلت 3% كحد أدنى من نسب التصويت من البلدان الأكثر تمثيل إلى البلدان القليلة التمثيل)، ونفس الشيء في مجلس الإستقرار العالمي الجديد الذي جرى إستحداثه في قمة لندن ليحل محل منتدى الإستقرار المالي.

2.2.2 حوكمة دولية أكثر شمولاً .

في الوقت الذي نشهد فيه قيام عمليات متعددة الأطراف بسرعات متفاوتة إلى جانب وجود أندية وتحالفات ذات أشكال مختلفة، سنكون يقظين بشأن الدور الرئيسي والأعلى الذي ينبغي أن يلعبه صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة في عدد من الموضوعات العالمية الكبرى، وذلك لضرورات إقتصادية وسياسية وأخلاقية: إحتمال حدوث فصل بين مجموعة مؤلفة مما يقارب العشرين بلداً تكون أعضاء في جميع النوادي تقريباً وبين باقي البلدان التي تُعتبر كدول من العالم الثالث، لأن الحوكمة تدعم هذه التحالفات بالإضافة إلى ذلك يبدو أن الأزمة خلقت واقعاً جديداً بشأن مبادرات التعاون الإقليمي (إتفاقات شيانغ هاي، وتطوير الصين لإتفاقات المقايضة، وقمة مجموعة بريك BRIC في مدينة يكاتيرينبورغ والتحالف البوليفاري لشعوب

¹ منصف فولان و رافائيل مارتينيز، ما بعد بيتسبورغ، ص24، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/spip.php?page=article_imprim&id_article=824، مداخلة بتاريخ: 01.10

أمريكا اللاتينية (ALBA، وبنك الجنوب) التي ينبغي لنا أن نحرص عليها كي تدعم المؤسسات المتعددة الأطراف العالمية لا أن تعرقل عملها.

3.2.2 حوكمة دولية ذات بعد إجتماعي أكبر.

خلال فترة طويلة من الزمن جرى إهمال البعد الإجتماعي للعولمة، حيث أشير في مؤتمر العمل الدولي في جوان 2011 إلى أن فرنسا تريد من الآن فصاعداً أن تقوم جميع المنظمات الدولية بأخذ هذا البعد في الإعتبار، سواء على مستوى المؤسسات المالية والنقدية أو منظمة التجارة العالمية.

4.2.2 حوكمة إقتصادية دولية أكثر فعالية للتعامل مع كل رهان من الرهانات العالمية الكبرى.

لقد بات من الضروري الإنطلاق من كل موضوع من الموضوعات الملموسة التي ينبغي إيجاد حوكمة معينة بشأنها أو تكميلها وذلك من أجل تحقيق التقدم وتجاوز الفوارق التقليدية بين البلدان المتطورة وبلدان مجموعة الـ 77، بالتالي ينبغي تطبيق مقاربة براغماتية على كل موضوع من الموضوعات، قائمة على أركان خمسة:¹

الحوكمة الفعالة ينبغي لها أن تُوقَّفَ بين محفل دولي (كإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) ومجموعة رائدة من البلدان لقيادة المفاوضات (كمنتدى الإقتصادات الرئيسية بشأن المفاوضات المناخية)، وخبير مرجعي (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، أو المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أو مشروع شبكة الخبراء التابع للشراكة العالمية للأغذية والزراعة)، وهيئة للتنفيذ والتحكيم، كهيئة تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية، وإذا اقتضى الأمر أداة مالية مخصصة أو على الأقل هيكلية مالية متينة.

في أعقاب قمة بيتسبورغ 2011، إنفتحت فترة جديدة من الحراك الدبلوماسية المكثف، فقد كانت عملية الحوكمة العالمية في السنوات الماضية وكأنها تشكل مشكلة نظرية في الوقت الذي

¹ منصف فولان ورافائيل مارتينيز، ما بعد بيتسبورغ، مرجع سابق، ص 25.

كان فيه العالم منشغلاً بإعطاء فضاء أكبر لقوى السوق، تلك الحقبة قد ولّت فالأزمة أجبرت المجتمع الدولي على أن يتعامل دون أي إنحياز، لتنظيم نفسه في سياق العولمة والاستجابة للرهانات العالمية الكبرى.

2-3 هيكل الحوكمة في صندوق النقد الدولي.

يعمل صندوق النقد الدولي على إجراء إصلاحات شاملة في هيكل الحوكمة، بما يعكس التغيرات الجوهرية التي شهدتها الإقتصاد العالمي في العقود القليلة الماضية، فقد تطور الصندوق مع تطور الإقتصاد العالمي على مدار تاريخه الممتد منذ 68 عاماً، مما أتاح له الإحتفاظ بدوره المحوري في البنيان المالي الدولي وعلى خلاف الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يحصل كل بلد على صوت واحد، جاء تصميم عملية صنع القرار في الصندوق ليكون إنعكاساً لأوضاع البلدان النسبية في الإقتصاد العالمي والهدف من الإصلاحات الجارية، هو تجسيد الدور الأكبر الذي أصبحت تؤديه بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في الإقتصاد العالمي.

إنّ صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته، حيث يتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 187 بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام، علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم إختياره من منطقة مختلفة من العالم وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا¹.

إنّ مجلس المحافظين، الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ عادة ما يكون

¹ صحيفة وقائع، لمحة عن صندوق النقد الدولي، دون صفحة مقال متاح على الموقع الإلكتروني:

،مداخلة بتاريخ: مارس 2012، الساعة: 22:00. <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/glancea.htm>

هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد ومحافظ مناوب¹، كما يبيت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ويفوض للمجلس التنفيذي إتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية، ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها إسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، (وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999)، أما لجنة التنمية وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية.

كما يتألف المجلس التنفيذي من 24 مديراً، ويرأسهم المدير العام للصندوق، ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوماً كاملاً ويمكن عقد إجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى إنتخابهم مجموعات من البلدان تعرف بإسم الدوائر الإنتخابية لفترات مدتها عامين².

المبحث الثالث: أهمية تطبيق الحوكمة

منذ عام 1997 ومع إنفجار الأزمة المالية الآسيوية، التي يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم العلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومات أخذ

¹ صحيفة وقائع، لمحة عن صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق، دون صفحة.

² صندوق النقد الدولي، دون صفحة، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki>، مداخلة بتاريخ

جانفي 2013، الساعة: 21:00.

العالم ينظر نظرة جديدة إلى الحوكمة.¹

وقد إكتسبت الحوكمة أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف وفساد النظام القانوني والإقتصادي وإنعدام الشفافية والثقة، الأمر الذي يؤدي بشدة إلى الحاجة الملحة إلي مؤسسات ومنظمات دولية مالية ونقدية تكون بمثابة الموجه لإقتصاديات هاته الدول، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

إنّ المؤسسات الإقتصادية المُتمثّلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعلى الرغم من وزنها المالي الثقيل وهيكلها الإداري الكبير، فقد وجهت لها إنتقادات حول درجة الشفافية فيها، وعدم تطبيقها لمعايير الحوكمة داخل مؤسساتها، بالتالي وعلى الرغم من أنّ هاته المؤسسات تحت الدول والحكومات والشركات على الحوكمة، إلّا أنّها بحاجة الى تطبيق معايير الحوكمة داخل مؤسساتها.²

وقد أدت الأزمة المالية بعدد من الباحثين إلى اتّخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام الحوكمة الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة، حيث يرجع هذا إلى أنّ الحوكمة الشاملة ليست مُجرّد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط، بل إنها مفيدة لمنشآت الأعمال والحكومات، حيث يؤدي الإفصاح عن المعلومات المالية في الشركات إلى جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد، كما تُؤدّي الديمقراطية في الحكم والشفافية الى زيادة ثقة الشعب في الحكومات وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية والإستقرار السياسي، كما أنّ الحوكمة في صندوق النقد الدولي تُؤدّي إلى ثقة الحكومات الأعضاء في تلك المؤسسات بالتالي الإستفادة بأكبر قدر من صندوق النقد الدولي.³

¹ همش نعيم، إسحاق أبوزر عفاف، تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مرجع سابق، ص31.

² همش نعيم، إسحاق أبوزر عفاف، نفس المرجع، ص31.

³ البشير محمد، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين، عمان، 2003، ص54.

لقد تعاضمت بشكل كبير أهمية الحوكمة لتحقيق كل من التنمية الإقتصادية والحصانة القانونية والرفاهية الإجتماعية للإقتصادات والمجتمعات.

13 أهمية إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات

تبرز أهمية إتباع قواعد الحوكمة الشركات في النقاط التالية:¹

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لإستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة حائزي أقلية الأسهم.
- تعظيم القيمة السهمية للشركة، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، خاصة في ظل إستحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث إندماجات أو إستحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.
- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الإستخدام الأمثل لها، منعاً لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.
- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة إنتقال التدفقات الرأسمالية.
- تجنب الإنزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم وإستقرار نشاط الشركات العاملة بالإقتصاد ومنع حدوث إنهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي.
- مكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن ومدى ما يمثله من إعاقة للنمو.
- الإفصاح عن المعلومات المالية، يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة.

¹ Cattrysse, Jan, *Reflection On Corporate Gouvernance And The Role Of The Internal Oditor*, 2005, Wwww.Ssrn/Com.Date De Visite Mai 201, 21:00 .

- عدم حصول المستثمرين على ما يضمن لهم عائداً على إستثماراتهم، فإن التدفق المطلوب للتمويل سيتوقف ودون التدفقات المالية لن تتمكن المنشآت من تحقيق الإمكانيات اللازمة لنمو المنشأة.
- تنامي الثقة في المنشآت التي تطبق الحوكمة مما يساعد على جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، كما يساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية.
- رفع مستوى الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الإقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها وإعتمادهم عليها في إتخاذ قراراتهم.
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.
- زيادة المتاح من التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة خصوصاً بالنسبة للدول النامية.

23 أهمية إتباع القواعد السليمة للحوكمة القطرية (السياسية)

في ضوء ما تُسفرُ عنه التجارب المستخلصة من مختلف الدول بجميع أرجاء العالم، يبدو أن ثمة منافع واضحة تتحقق للمجتمع بكامله في حال إتباع القواعد السليمة للحوكمة الدولية والمتمثلة في مايلي:¹

- وضع عمليات الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والتي تكون في بدايتها متواضعة في مضمونها، حيث أن تطبيقها على النحو السليم يجعلها بمثابة أحجار زاوية لإصلاحات أكثر شمولاً في المستقبل، فبمجرد أن يتضح لدى المواطنين الأسلوب المتبع في تطبيق القوانين، وتصير الجدوى مقنعة، وبمجرد أيضاً أن يرى المواطنون أنّ القوانين توضع حقاً موضع التطبيق، يكون من الأيسر الإضطلاع بعمليات الإصلاح الضرورية.
- كما أنه من الأهمية بمكان، أن تؤخذ بعين الإعتبار الحقيقة المتمثلة في التخفيف ثم القضاء على الإنحرافات والتشوهات بالمؤسسات وهياكل الحوافز، التي كانت تُعيقُ التطبيق السليم للتشريعات الخاصة بالشركاء الثلاثة الرئيسيين بالمجتمع، المتمثلين في: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، التي غالباً ما يجنّونَ منافع كبيرة إذا أمكّنهم القضاء على التشوهات التي تشوّبُ هيكل الحوافز، وإذا بذلوا أيضاً جهوداً حثيثةً صوّبَ تنفيذ عمليات الإصلاح الرئيسية.
- يُؤدّي تطبيق مبادئ الحوكمة الدولية إلى حرص الحكومة على الوفاء بوعودها، الأمر الذي يُؤدّي إلى زيادة ثقة المواطنين بها، ويزداد احتمال إعادة إنتخابها.
- ينطوي تطبيق القوانين وتنفيذ عمليات الإصلاح على قدر من المصاعب، إلا أن حرص الحكومات على الجدية في تنفيذ إلتزاماتها، بالتغلب على فجوات التطبيق من شأنه أن يؤدي إلى تفهم المواطنين، وتولد الدوافع لديهم لمساندة تلك الإصلاحات وإذا إرتأى

¹ نهى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة، مرجع سابق، 2011، ص 02، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: http://dr-nuhaal-darwish.blogspot.com/2011/11/blog-post_8829.html، مداخلة بتاريخ: 30 نوفمبر 2011. الساعة: 09:30.

المواطنون أن الحكومة تؤدي الأدوار المنوطة بها، وأن القوانين يتم تطبيقها على النحو الواجب، فمن الأرجح أن تتولد لديهم الدوافع الذاتية لإتباع القانون، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن في ثقافة الالتزام، وسيادة للقانون، وارتفاع الإنتاجية، وغيرها من الظواهر الإيجابية، لأن حقيقة الأمر، أن جانباً كبيراً من الطاقة الاجتماعية يُهدر نتيجة الإفتقار إلى الثقة في الحكومة والأجهزة التابعة لها.

- إن تطبيق القوانين بأسلوب متسق، يخفف من إنتشار الفساد وبيّح القدرة لوضع التوقعات بالنسبة لإتجاهات النشاط ووفقاً لآراء المستثمرين، فإنهم يفضلون ممارسة أنشطتهم في بيئة لا تحكمها القوانين المُتلى (مثلاً، من حيث يسر إجراءات التسجيل أو معدلات الضرائب).

- كما يتولد عن تطبيق معايير الحوكمة، إحتتمالات إنخفاض أعداد الشركات التي تعمل في إطار القطاع غير الرسمي فمع تبسيط المتطلبات القانونية المرتبطة بممارسة الأعمال، يصبح من الأيسر للشركات الدخول في إطار القطاع الرسمي، بالتسجيل وممارسة النشاط في ظل حماية القانون، الأمر الذي يعود بالفائدة على المجتمع، حيث تُضاف الشركات المنظمة لهذا القطاع إلى قاعدة دافعي الضرائب بالتالي زيادة الدخل القومي.

- كما أن التطبيق بالنسبة لقوانين العمل، يسفر عن تحسن واضح في درجة رضا العاملين، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الإنتاجية، وتحسن جودة السلع والخدمات وإجمالاً، فإن سد فجوة التطبيق يحقق منافع مباشرة لكيانات الأعمال وللعاملين بها، كما أنه يفيد بصورة غير مباشرة قطاع المستهلكين ومن ثم، يتيح فرصاً أفضل للجميع.

- كما يعد التصدي لفجوة تطبيق الحوكمة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمجتمع المدني، فبالنسبة لبعض المجموعات، يكون الحد من إتساع هذه الفجوة أو سدها كلية في بعض مجالات القانون مثل القوانين التي تضمن مساءلة موظفي الحكومة، أو القوانين المتعلقة بإتاحة المعلومات التي تمثل مجال نشاطهم وإهتمامهم، وبالنسبة للبعض الآخر.

فإنه إذا ما تم تضيق أو سد فجوة يكون بوسعهم التركيز بصورة فعالة على مسائل أخرى (مثل تحقيق المزيد من الشفافية في مجال الموازنة، أو صياغة حلول جديدة في مجال السياسات العامة).

وإذا كان من المؤكد أن القوانين ستوضع بالفعل موضع التطبيق، فإن هذا سيكون مدعاة لإتجاه المجتمع المدني صوب التركيز على أنشطته الأساسية، دون قلق من أن جهوده حتى إذا ما وجهت إلى مجال القوانين لن تنطوي على جدوى في الممارسة العملية وينتج عن هذا الوضع أيضاً المزيد من التنوع داخل مختلف مجموعات المجتمع المدني، بما يتضمن تناول عدد أكبر من القضايا والمجالات، الأمر الذي يحقق فوائد جمة للمجتمع بسبب التغطية العريضة للموضوعات الاجتماعية المهمة.

ونظراً لما لهذه المنافع من أهمية بالغة للمجتمعات، فالأمر يقتضي عدم إغفال أهمية السعي لسد فجوات التطبيق وفي هذا السياق، تظهر الحاجة الماسة للإرادة السياسية، ومشاركة القطاع الخاص على نحو فعال، والدور الإيجابي للمجتمع المدني، من أجل التغلب على هذا التحدي .

33 أهمية إتباع القواعد السليمة للحوكمة الدولية (العالمية أو الشاملة)

تبرز أهمية إتباع قواعد الحوكمة الشاملة في النقاط التالية:¹

¹ نبيه جابر، الحوكمة ومعناها وأهميتها، أكتوبر 2010 ، ص14، مقال متاح على الموقع التالي:

<http://kenanaonline.com/users/DrNabihaGaber/posts/157886> ، مداخلة بتاريخ جانفي 2013، الساعة: 10:00 .

. الحوكمة السليمة عاملا أساسيا في نجاح السياسات الاقتصادية.

الحوكمة هي مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي، بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون وهناك مفهوم وثيق الصلة هو مفهوم الفساد، أي إستغلال السلطة أو ثقة الجماهير لتحقيق نفع خاص، ففي مناخ الحوكمة الضعيفة، تزداد حوافز الفساد وتكثر الفرص لممارسته، مما يؤدي الفساد إلى إضعاف ثقة الجماهير في الحكومة، كما يهدد نزاهة السوق، ويشوّه المنافسة، ويُعرّض التنمية الاقتصادية للخطر ولأنه من الواضح أن ضعف الحوكمة يضر بالنشاط الاقتصادي وينتقص من الرخاء، فقد إعتد الصندوق في عام 1997 سياسة تحدد كيفية التعامل مع قضايا الحوكمة الاقتصادية، وهي السياسة التي تقوم عليها المذكرة التوجيهية المعنونة بدور الصندوق في قضايا الحوكمة.

. في سياق أنشطة الرقابة والإقراض والمساعدات الفنية وكل قضايا الحوكمة الاقتصادية التي تقع في حدود إختصاص وخبرة صندوق النقد الدولي، وحرصه أيضا على المساواة في معاملة جميع بلدانه الأعضاء وتعاونه الوثيق مع غيره من المؤسسات متعددة الأطراف، يؤدي إلى مكافحة الفساد وتحسين أداء الإقتصاد الكلي وإستمرارية السياسات الاقتصادية السليمة.

. إنّ تحسين إدارة العمل الذي يضطلع به الصندوق في مجال سعر الصرف، وإجراء المجلس التنفيذي مراجعة شاملة لسياسة سعر الصرف وتقديم مزيد من الإرشادات لخبراء الصندوق، نظرا لعدم وجود توافق في الآراء على المستوى الفني بشأن نظم سعر الصرف ومستوياته، وإشترط أن يقدم الخبراء أسبابا موثقة لما يقدمونه من مشورة إلى البلدان الأعضاء بما يضمن فعالية الحوار مع السلطات القطرية وتحديد أولويات القضايا المتعلقة بسياسة سعر الصرف والمبادرات ذات الصلة في كل إدارات الصندوق، كل هذا بدوره يؤدي إلى تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

. إنّ دور التفاعلات بين ممثلي الصندوق المقيمين ورؤساء بعثاته ومجموعات المانحين والمجتمع المدني والموارد اللازمة لها والتنسيق الأمثل فيما بين هذه المجموعات ، يؤدي إلى زيادة فعالية أداء المجموعات وبالتالي الإستفادة بأكبر قدر ممكن منها.

. إنَّ تطبيق الحوكمة سوف تحقق مجلسا تنفيذيا أكثر تمثيلا للبلدان الأعضاء مع التحول إلى نظام الإنتخاب في إختيار كل أعضائه.

. تُؤدِّي إصلاحات الحوكمة في صندوق النقد الدولي إلى قيام مجلس تنفيذي أكثر شرعية وديموقراطية، مما ينعكس على إعادة التوازن داخل المجلس، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص مقاعد الدول الكبرى وزيادة مقاعد الدول الصاعدة.

المبحث الرابع: معوقات تطبيق الحوكمة

1.4 معوقات تطبيق حوكمة الشركات

هناك العديد من العوامل التي تعيق سريان مبادئ حوكمة الشركات وهي تنتشر بصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية¹:

1.1.4 الفساد: حيث تتسم الدول الناشئة والتي خرجت مؤخرا من مرحلة الحزب الواحد والتخطيط المركزي وهيمنة المؤسسات الحكومية على وسائل الإنتاج، بصفات متعددة لا تدرى إن كان بعضها سببا للفساد أم نتاجاً له، فأصبح المسؤول يسخر موقعة في عقد الصفقات التجارية وتنفيذ أعمال المقاولات والتحايل على دفع الرسوم والتهرب من دفع الضرائب، مما أدى إلى ضعف هيئة الدولة في تطبيق القوانين وعدم إحترام القوانين وما يصاحب ذلك من مظاهر البلطجة والإرهاب النفسي والخوف من الحكومة والتهديد بالعزل أو الحبس (أو حتى التصفية الجسدية في الكثير من الدول الناشئة) وانتشار الشائعات ذات الأثر السلبي على الروح المعنوية والرشوة والمحسوبية وسيطرة رأس المال الخاص على معظم السياسيين أو على أقل تقدير وجود شبكة من المصالح بين رأس المال والسياسة تعيق إلى حد كبير تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق الشفافية الدولية بدراسة العلاقة بين الفساد والعلومة لتكون مقياسا لتطبيق الحوكمة والشفافية في بعض دول العالم ، ووضحت الدراسة علاقة أكيدة طردية بين العولمة والحرية وعلاقة عكسية بين العولمة والفساد.

¹ منى البرادعي، الحوكمة... مفهومها ومبادئها، مقال متاح على الموقع التالي: <http://www.manaralyemen.com/news-1798.html>

مداخلة تاريخ: فيفري 2013-03-02، الساعة: 16:00

2.14 الجهل: حيث أن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء على المستوى الخاص أو العام هم نتاج مرحلة الحكم الشمولي في المجتمعات الناشئة، وأن أفراد الشعب كمنتجين أو كمستهلكين لهذه السلع والخدمات كان يهتمهم فقط أثناء تلك المرحلة الحصول على المنتج أو الخدمة بأفضل نوعية وأقل سعر دون الإلمام بالحد الأدنى من المعلومات اللازم توفيرها للمستهلكين (بلد المنشأ - الصلاحية ... الخ) وهى الحقبة التى كانت لا تقيم وزنا للمواطن ولا لحقة في الحصول على الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة ليس فقط بخصوص ما يستهلكه، وإنما أيضاً بشأن أحوال الدولة بصفة عامة ولا يقف هذا المعوق عند حدود الجهل بأهمية الحوكمة، وإنما يتعداه أيضاً إلى معناه الأوسع و الأشمل والذي يتضمن عدم الإلمام المنوط بتطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤشرات التي يجب تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية فيها، ولا بأساليب إحتساب هذه المؤشرات وأكبر لبرهان على ذلك ، التضارب بشأن أرقام النمو في الناتج القومي الإجمالى أو معدل البطالة أو حتى الإحتياطي من العملات الحرة والتي نراها في العديد من الدول المتخلفة.

3.14 ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لتطبيق مبادئ الحوكمة ، أو على الأقل

ضعف الآليات اللازمة لتطبيق القانون مما يزيد من تفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها، بل ويرسخ إلى حد كبير السببين السابقين لدرجة لا ندري معها أيضاً أيهم السبب وأيهم النتيجة ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى أن القوانين الحالية على سبيل المثال لا تجرم

جنائياً إستغلال المعلومات الداخلية في الشركات أو الممارسات الإحتكارية أو غيرها من الممارسات السلبية السائدة والمتعلقة بغياب الشفافية أو سوء إستخدام هذا الغياب.

4.14 معوقات إقتصادية وسياسية وإجتماعية أخرى تتمثل في إرتفاع مستوى الفقر والجهل

وإنعدام الحياة النيابية السليمة وغياب الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني التي تعزز دور الدولة في حماية الملكية العامة وتساعد في ممارسة الضغوط لتطبيق القوانين ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتطبيق مبدأ المساءلة والحد من إنتهاكات حقوق الإنسان بكافة أشكالها.

ولفتت الدراسة إلى أن نطاق تطبيق الحوكمة، لم يكن على مستوى الشركات فقط وإنما بدأ أيضا في المجتمع المدني، وكان الحديث عن كيف يمكن للدولة أن تدير النشاط الإقتصادي إدارة رشيدة في ضوء المتغيرات والأحداث إضافة إلى عدم تناسق الإطار القانوني الذي يضمن التطبيق السليم للحوكمة، ومنها القوانين المنظمة للأسواق المالية، وقانون الشركات الموحد، وقانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد نحتاج إلى تطوير قوانين أخرى مثل قانون إشهار الإفلاس وقانون وضع اليد على الشركات المتعثرة... وغير ذلك من القوانين المنظمة لعمل الشركات. وقبل هذا وذاك لابد من الإشارة إلى عدم جدوى إصدار القوانين اذا لم يتم تطبيقها من قبل كوادر مؤهلة وأمينه ويمكن الإشارة إلى أهم القطاعات الإقتصادية والتي تتطلب ممارسة مبادئ الحوكمة.

2.4 معوقات تطبيق الحوكمة القطرية (السياسية)

إن العوامل التي تعيق سريان تطبيق مبادئ الحوكمة السياسية عديدة، ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية¹:

. حينما تكون المؤسسات في البلد هزيلة، لا يمكن تنظيم العمل بين القطاع الخاص والدولة (بمعنى السلطات الثلاثة، الحكومة، البرلمان، القضاء) ومنظمات المجتمع المدني فإنها وبدلا من أن توفر الفرص للمواطنين للمشاركة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فإن المواطنين يرغمون على التقوقع داخل أحزابهم وفي هذه الحالة وإذا حاولت المعارضة إضعاف المؤسسات فإن بمقدورها إثارة القلاقل وإشعال الفوضى، غير أنها لا تستطيع معالجة المشكلات بل على العكس، فإنها ستحد من فعالية المواطنين في مشاركتهم في المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية وتجمدها وتضع العراقيل في طريق الحكم الرشيد.

¹ نهى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة، مرجع سابق، 2011، ص 03، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: http://dr-nuhaal-darwish.blogspot.com/2011/11/blog-post_8829.html، مداخلة بتاريخ: 30 نوفمبر

. الفساد من المعوقات الأخرى التي تعترض طريق بناء الحكومة الرشيدة وطريق العوامل الثلاثة لتطبيق الحكومة الرشيدة ويتفق كل المختصين على أن ظاهرة الفساد تجتاح كل البلدان، الى درجة أن البعض يخشون أن يطال الفساد تلك المؤسسات التي أستحدثت من أجل محاربة الفساد في بعض البلدان وحول هذا الموضوع قال البروفيسور "مايكل بانكو" :

(قد نرى ظاهرة الفساد حتى في تلك المؤسسات التي تم إنشاؤها من أجل الحد من الفساد ولا سيما حين تحدث بعض الثغرات والنواقص داخل المؤسسة حينما يعمد البعض إلى التلاعب و إلى تجيير الأمر لمصلحتهم والسيطرة عليه، ربما لا يمكننا أن نقترح حلا سهلا من أجل الإصلاح ولكن ربما كان بث الطمأنينة لدى المواطنين حول كفاءة المؤسسة وإمكانية أداء واجباتها التي تضطلع بها ، عملا جيدا وهذا بحد ذاته تحدي كبير لأننا سنحتاج الى معالجة النواقص التي تظهر من خلال سلوك البعض من الأشخاص المعلومين ممن يستغلون الأمر لأغراضهم الشخصية)

. إن أبرز العوائق التي تواجه عملية تطبيق الحوكمة السياسية ، عوائق إجتماعية حيث أنه من العسير جدا تغيير الأنماط الإجتماعية المترسخة ، حيث يتطلب المضي على درب التغيير نظالا مستمرا.

. هناك معوقات سياسية، تتمثل في إنعدام اليقين أثناء فترة التحول وما يصاحبه من قلق شعبي وفوضى وأزمات وإنسداد قنوات التحول في ظل تعادل القوة بين النظام الدكتاتوري والقوى المطالبة بالديموقراطية.

. كما أن هناك تحديات إقتصادية متمثلة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ودفع النمو الإقتصادي وضرورة أن يلعب الإقتصاد دوره في دعم عملية التحول السياسي وإنتشار البطالة وإرتفاع معدل التضخم والفقر والحد من اللامساوات.

. يعد الفساد المؤسسي لموظفي الدوائر وجهاز الشرطة والأمن والقضاء من أهم المعوقات التي تعرقل تطبيق آليات الحوكمة ، والتي لا يمكن وضع لها نموذج واحد من أجل مكافحتها، لعدم تشابه الشروط الموضوعية المؤدية إلى هذه المشكلات بين مجتمعين في أقل تقدير.

34 معوقات تطبيق الحوكمة الدولية (العالمية أو الشاملة)

هناك مجموعة من العوامل التي تعيق سريان تطبيق مبادئ الحوكمة السياسية، والتي يمكن تصنيفها تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية:¹

. إنَّ النظام الحالي للصندوق ومجموعة البنك الدولي يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء فإصلاح هذه المؤسسات يستدعي إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة (خلافًا لمجلسها الأمني) وهو الأمر الذي لا تحبذه الدول الصناعية الكبرى المستفيدة من هذا الوضع.

. إن نظام الصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين الأعضاء لأنه مؤسس على عدم المساواة في القوى التصويتية التي على أساسها تتخذ القرارات الهامة التي تحكم العالم بأسره في الميدان النقدي المالي، ويسري هذا المبدأ في التصويت على باقي المؤسسات الشقيقة للصندوق والمتكاملة معه مثل البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية، ومؤسسة التنمية الدولية، ومصارف التنمية الجهوية، الأمر الذي يعكس قوة التأثير والهيمنة على الساحة الدولية لمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة وبالتالي ليس من مصلحتها إعادة توزيع القوى التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو، وبالتالي من الصعب القضاء على هيمنة هذه الأخيرة في مجال إتخاذ القرارات الحاسمة في المجال المالي والنقدي الدولي، وكذا إعادة التوازن في توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

. إن حصص البلدان الأعضاء في الصندوق و مجموعة البنك الدولي لا تعكس قوتهم الإقتصادية والأصل أن كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الإقتصادية التي نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالناتج القومي، وحجم التجارة الدولية... إلخ و يفترض أن حصة البلد ترتبط في تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطورها الداخلي، و بقدر المكاسب التي حققها

¹ صندوق النقد الدولي، الصندوق والحوكمة السليمة، 2012، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/gova.htm> ، مداخلة بتاريخ:جانفي 2013، الساعة:20:00.

عن طريق تنامي علاقاته الإقتصادية الدولية وما تعكسه من حركة سلع وخدمات ورؤوس أموال وأيدي عاملة، غير أن الزيادة في حصص البلدان المتوسطة الدخل والضعيفة على حساب الدول الصناعية القوية، لا يخدم مصلحة هذه الأخيرة وهو ما يعيق ويزيد من صعوبة هذا الإجراء .

. تمثل وحدة حقوق السحب الخاصة إحتياطيًا دوليًا، وتستخدم كوحدة حسابية في الصندوق وفي مجموعة البنك الدولي وفي مؤسسات أخرى دولية وإقليمية، ويعتبر تحويل وحدة حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للإحتياطي في النظام النقدي الدولي أو تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية أمر صعب جدًا، بسبب أن للدولار الأمريكي دورا هاما في النظام النقدي الدولي حيث أضحى الدولار يشكل 60% من إحتياطات المصارف المركزية ويشترك بنسبة 80 % في الصفقات والإتفاقات المتعلقة بسوق العملات و50% من الصادرات العالمية، رغم أن حصة الولايات المتحدة في التجارة الدولية لا تزيد عن 16%⁽¹⁾، بالتالي من الصعب إعتداد عملة دولية موحدة للمعاملات التجارية.

(1) مارغريت غارتيس، صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولي، دار طلاس، طبعة أولى، 1995، ص 45 .

خلاصة الفصل:

يعد تبني مفهوم الحوكمة في الشركات والحكومات والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، أمراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد المالي والإداري والمحاسبي وتجنب الأزمات الاقتصادية. لاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية و الشفافية وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم بالنسبة للشركات وحقوق الآخرين من أصحاب المصلحة والمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين فيها وهو الأمر نفسه بالنسبة للمؤسسات النقدية الدولية . فضلا عن تخفيض عمليات التداول الداخلي في المعلومات ودعم إستقلالية مراقبي الحسابات وتعزيز مستوى إنسجام المعالجات المحاسبية المطلوبة وفقا للأنظم المحاسبية الموحدة مع المعايير المحاسبية الدولية .

هذا ويستوجب تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق مبادئها على مستوى صندوق النقدي الدولي. إجراء مراجعة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي يحكم نشاطات تلك المؤسسات وتلك الدول، لتحديد مستوى مساهمتها في إرساء تلك المبادئ والكشف عن مجالات القصور ذات الصلة. لقد كشفت بعض الدراسات في هذا المجال عن الكثير من أوجه القصور في مجالات عديدة، من بينها حقوق الدول الأعضاء في المؤسسات النقدية الدولية فيما يتصل بمستوى حضورهم ونظام الحصص والعضوية ونظم أسعار الصرف والبرامج والمشروطة وحقوق السحب الخاصة... الخ

من هنا وجب علينا الخوض المعمق في التنظيم لهيكلي وكذا نظم التسيير والإدارة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي الذي يمثل موضوع دراستنا.

الفصل الثاني:

آليات ونمط التسيير في صندوق النقد الدولي

تمهيد:

المبحث الأول: التعريف بصندوق النقد الدولي

1-1 نشأة صندوق النقد الدولي .

2-1 هيكل صندوق النقد الدولي ودوره .

2-1 سياسات صندوق النقد الدولي الإقراضية وخصائصها.

المبحث الثاني: القروض والتسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي

1-2 الوسائل التمويلية التي يمنحها صندوق النقد الدولي.

2-2 معالم بارزة في تطوير عمليات الإقراض بصندوق النقد الدولي.

3-2 أهم سمات الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي.

4-2 المآخذ على أداء وسياسات صندوق النقد الدولي.

المبحث الثالث: خدمات الصندوق الدولي

1-3 أهم الخدمات التي يقدمها صندوق النقد الدولي.

2-3 البرامج المدعمة بموارد صندوق النقد الدولي.

3-3 أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي وتطورها.

المبحث الرابع: برامج صندوق النقد الدولي لتجنب الأزمات المالية.

1-4 برامج صندوق النقد الدولي لمواجهة أزمات العولمة المالية.

2-4 دور صندوق النقد الدولي في تقوية النظام المالي والنقدي

الدولي.

خلاصة الفصل:

تمهيد:

إن الجوانب المحلية للنقود والسياسات الدولية النقدية تشير إلى أن العلاقات الدولية تنشأ عن طريق المعاملات التي يتم تسديدها بالنقود و عليه يكون مجال البحث في وظائف النقود منحصرًا في المبادلات الدولية. وعلى إثر الإضطرابات التي سادت النظام النقدي الدولي خلال الحرب العالمية الثانية، رأت الدول أنه من الضروري وجود منظمة دولية تتولى الإشراف على حق تغيير أسعار الصرف في العالم ، حيث أدت هذه الآراء إلى إنعقاد مؤتمر بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في 01 جويلية 1944. ضم الكثير من رجال الإقتصاد و السياسة لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها، و المتمثلة خاصة في خلق تجارة دولية متعددة و ثبات أسعار الصرف و إمكانية التحويل بين العملات الدولية و غيرها ، كل هذا أظفر بظهور هيئة دولية وهي صندوق النقد الدولي.

لقد أحدثت المستجدات الإقتصادية و المالية التي شهدتها النصف الأول من عقد التسعينات من القرن الماضي تحولا في دور صندوق النقد الدولي، من خلال تدخله لوضع حد لأزمات العولمة المالية التي هزت وعصفت العديد من الإقتصادات الآسيوية والأمريكية والتقليل من آثارها وتضييق المجال على فرص إتساعها وإمتدادها. بإعدادها لعدة برامج غير أنها لم تكن كافية لوضع حد لهذه الأزمات التي إمتدت أثارها لتمس الكثير من الإقتصادات . كما عجزت عن التنبؤ بحدوث هذه الأزمات كما هو الحال بالنسبة للأزمة المالية الأخيرة سنة 2008 التي إنفجرت على إثر تمادي البنوك الأمريكية في منح رهانات عقارية، هذه الأخيرة أحدثت شللا كبيرا في كثير من الإقتصاديات العالمية وكانت سببا في إبطاء معدلات النمو الإقتصادي، وإزاء هذا الوضع الذي عجز الصندوق عن إيقاف انتشاره وزحفه برزت الحاجة والدعوة إلى إعادة النظر في قواعد إدارة النظام المالي العالمي تحت إشراف صندوق النقد الدولي بإعتماد

إجراءات تصحيحية على آلية عمله ونظام حوكمته لجعله قادرا على توفير السيولة والتنبؤ بالأزمات.

المبحث الأول: التعريف بصندوق النقد الدولي

إن في الحقيقة ظهور صندوق النقد الدولي كان نتاجا عن سوء الأوضاع والنزاعات التي كانت بين الدول آنذاك وأنه قد يضم عددا كبيرا من الدول خاصة التي كانت متضررة من الحرب العالمية الثانية كما أن هدفه الرئيسي هو حل النزاعات ورفع مشكلة الجدل التي ظهرت حول وظائف النقود والعملات الدولية.

1.1 ماهية ونشأة الصندوق

في ظل الأنظمة الإقتصادية الشائعة في مختلف دول العالم عمل أفراد المجتمع على تحقيق كل رغباتهم وسعيهم إلى تعظيم إشباعها باستخدام كل الوسائل المتاحة ، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي أنهت بانهايار الأنظمة الإقتصادية وتدهور إقتصاديات الدول وتأزم العلاقات بينها جعل الدول تفكر في إنشاء مؤسسات ومنظمات للنهوض بالإقتصادات والتي كان أهمها صندوق النقد الدولي.

1.1.1 مفهوم صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشأ بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي و يقع مقر الصندوق في واشنطن و يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 187 دولة¹. كما أن صندوق النقد الدولي مؤسسة مركزية في النظام، أي يعتبر نظام للمدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات و الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، حيث يستهدف

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع التالي: <http://ar.wikipedia.org/wiki> ، تاريخ الزيارة: جانفي 2013، الساعة: 20:00.

الصندوق منع وقوع الأزمات و الإختلال في النظام عن طريق تشجيع الدول على الإعتماد على سياسات إقتصادية سليمة ، كما أنه يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى تمويل مؤقت لمعالجة المشاكل الحادثة في ميزان المدفوعات¹.

2.1.1 نشأة صندوق النقد الدولي:

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي من 1 إلى 22 جويلية 1944 خلال مؤتمر للأمم المتحدة المنعقد في غابات بروتن وودز بولاية نيوهامبريدج بالولايات المتحدة الأمريكية . لقد وضعوا الخطط من أجل إستقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات². وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خطته إلى منطمتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، عندما إتفقت 45 حكومة على إطار التعاون الإقتصادي الذي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الإقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في 30 من القرن 20 ، فخلال هذا العقد و مع ضعف النشاط الإقتصادي في البلدان الكبرى حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن إقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، لكن هذا لم يؤدي إلا إلى تفاقم دائرة إنخفاض التجارة العالمية و الناتج و إنخفاض توظيف العمالة، و من أجل المحافظة على الإحتياجات المتناقصة من الذهب و العملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج و قامت البلدان الأخرى بتخفيض أسعار عملاتها . بينما فرض البعض الآخر قيودا معقدة على حرية حيازة المواطنين

¹ علي عبد الفتاح ابو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص465.

² صندوق النقد الدولي، مقال متاح على الموقع التالي: <http://fspi.ahlamontada.net/t320-topic> ، تاريخ الزيارة: 20 جانفي 2013، الساعة: 21:00 .

للعملات الأجنبية، على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية و لم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة و مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت بلدان الحلفاء النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية و من هنا ولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بروتون وودز ووضع ممثلو البلدان المشاركة إتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي و تعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع و الخدمات و تحقيق إستقرار أسعار الصرف ، و في 27 ديسمبر 1945 جاء صندوق النقد إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلد على إتفاقية التأسيس¹.

2.1 هيكل صندوق النقد الدولي ودوره :

1.2.1 هيكل صندوق النقد الدولي:

حدد الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي الأجهزة الإدارية التالية²:

1.1.2.1 صندوق النقد الدولي:

وهو المسؤول أمام بلدانه الأعضاء و هذه المسؤولية تمثل عنصرا لازما لتحقيق فعاليته ويتكون الصندوق من :

2.1.2.1 المجلس التنفيذي : يمثل البلدان الأعضاء و هيئة الموظفين الدوليين، حيث

يضم حوالي 24 مديرا تنفيذي تعينهم أو تنتخبهم الدول الأعضاء في الصندوق يقودهم مديرا عام و3 نواب له، يجتمع هذا المجلس 3 مرات كل أسبوع في المقر الرئيسي للصندوق بواشنطن حيث أن الصلاحيات المقدمة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق تأتي من مجلس المحافظين، ويقوم المجلس التنفيذي بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤونه اليومية ومراقبة

¹ وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، ص340.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سابق، ص468.

سياسات أسعار الصرف التي تنتهجها الدول الأعضاء، كما يشرف على المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، كما يهتم بالقضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي ضمن إطار الإقتصاد العالمي .

3.1.2.1 مجلس المحافظين: يتكون من محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو في الصندوق وعادة ما يكون المحافظ الذي يمثل بلده في الصندوق وزير مالية أو محافظ للبنك المركزي ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في الصندوق، ويجتمع مجلس المحافظين على شكل جمعية عمومية مرة في السنة.

4.1.2.1 محافظ البنك المركزي:

يمثل هذا المجلس السلطة الإشرافية العليا في إدارة الصندوق حيث يجتمع هذا الأخير مرة واحدة سنويا عند إجتماع الصندوق مع البنك الدولي.

5.1.2.1 اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية (اللجنة المؤقتة):

هي تنتمي إلى مجلس المحافظين و تقوم بالنظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين ، كما تتكون هذه اللجنة من 24 محافظا من محافظي صندوق النقد الدولي وتجتمع مرتين في السنة ، وترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي وعن الإقتراحات الخاصة بتعديل إتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.

6.1.2.1 لجنة التنمية: هي لجنة مشتركة من 24 عضوا بين مجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين وتسمح هذه اللجنة بالمشورة إلى المحافظين، حيث ترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في الدول النامية إلى مجلس محافظي صندوق النقد الدولي.

2.2.1 دور صندوق النقد الدولي

يقوم الصندوق بدور هام لحساب الإقتصاد العالمي، حيث يساعد هذا الأخير أعضاءه عن طريق إستعراض التطورات المالية والإقتصادية الوطنية والعالمية ويقدم المشورة للأعضاء

بشأن سياسته، كما أنه يقوم بإقراض الدول الأعضاء بالعملة الصعبة لدعم سياستهم النقدية بالتعديل أو الإصلاح خاصة مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للإستمرار كذلك يقدم الصندوق مجموعة كبيرة من المساعدات الفنية المتمثلة في إكتساب الخبرة في الإدارة الإقتصادية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات¹.

كما أنه يقوم ب :

. تقديم المشورة بشأن السياسات و الإشراف العالمي، أي القيام بالرقابة الدقيقة على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء.

. الإقراض لمساعدة الدول المتعثرة و ذلك بمنح القروض.

3.2.1 سياسات صندوق النقد الدولي الإقراضية وخصائصها.

بعد أن تناولنا مفاهيم صندوق النقد الدولي وأهم مؤسساته وهياكله ، سنتطرق إلى القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي وخصائصها.

1.3.2.1 سياسات صندوق النقد الدولي الإقراضية.

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة إحتياجات البلدان الأعضاء، حيث تختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني ونذكر هذه التسهيلات فيمايلي:²

. إتفاقات الإستعداد الإئتماني: وتمثل هذه الإتفاقيات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق

ويعتبر إتفاق الإستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد

¹ زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص168.

² عودة ناجي الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الإمبريالية، مرجع سابق، ص37.

الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

. تسهيل الصندوق الممدد: يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقاً لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

. تسهيل النمو والحد من الفقر: الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

. تسهيل الإحتياطي التكميلي: هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة إستثنائية في ميزان المدفوعات، نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ مثير للإضطراب و تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الإحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

. خطوط الإئتمان الطارئ: هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات إقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير

الأجل عندما تواجه فقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للإضطراب بسبب إمتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

. مساعدات الطوارئ: أستحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدات في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

أما المقترضون الحاليون من الصندوق فجميعهم إما بلدان النامية أو بلدان تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظم قائمة على إقتصاد السوق أو من بلدان الأسواق الصاعدة التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية ، حيث هذه البلدان لا تملك إلا إمكانية محدودة للنفاز إلى أسواق رأس المال الدولية، الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى المصاعب الإقتصادية التي تواجهها ومنذ أواخر السبعينات، أصبح بمقدور جميع البلدان الصناعية تلبية إحتياجاتها المالية من أسواق رأس المال، ولكنها كانت تستأثر بأكثر من نصف التمويل الذي يقدمه الصندوق خلال العقدين الأولين من إنشائه.

2.3.2.1 بعض خواص الإقراض:

تتميز القروض التي يقدمها الصندوق بمايلي¹:

- . يودع القرض لدى البنك المركزي للبلد العضو كما أن أموال الصندوق لا تقدم لتمويل المشاريع بعينها لكن لتسوية الخلل الواقع في ميزان المدفوعات
- . القرض مشروطة أي أن الصندوق لا يقدم القروض إلا بتحديد شروط .

¹ عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص134.

. قروض مؤقتة حيث يمكن أن تكون فترة الإقراض ما بين 6 أشهر أو أكثر.

33.2.1 أهداف الصندوق:

تهدف سياسات الصندوق إلى مايلي¹:

- . تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشاكل النقدية الدولية، من أجل متابعة التقدم و زيادة المساعدات الخارجية.
- . تسيير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية و بالتالي تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياسته الإقتصادية .
- . العمل على تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
- . المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء و العمل على إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف.
- . تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها إستخدام مواردها العامة مؤقتا بضمانات كافية لتتمكن من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها دون إلحاق الضرر بالرخاء القومي أو الدولي.

. العمل على تقليص مدة الإختلال في ميزان المدفوعات.

4.2.1 الموارد و الحصص التصويتية في الصندوق :

¹ زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص170.

بدأ صندوق النقد الدولي في ممارسة نشاطه عام 1947 و كان عدد الأعضاء من الدول المشاركة في الصندوق 39 دولة ، و لاحقا إرتفع عدد الأعضاء في صندوق النقد الدولي ليصل إلى 181 بلد في عام 1997 ، لتصل إلى 187 دولة عام 2009¹ ، و عندما ترغب دولة ما أن تصبح عضوا في الصندوق، فإنها تقدم طلبا يتضمن بيانات إحصائية و معلومات عن أوضاعها الإقتصادية و من ثم تقوم الدوائر المختصة في الصندوق بحساب حصة هذه الدولة في رأسمال الصندوق و مقارنتها مع حصص الدول المماثلة لها في الأوضاع الإقتصادية و بعد ذلك تعرض الحصة المقترحة على لجنة العضوية التابعة للمجلس التنفيذي و بعد موافقة الدولة التي ترغب في الإنضمام إلى صندوق النقد الدولي على شروط العضوية و منها القيمة الأولى للحصة التي إفترضتها اللجنة ، يقوم المجلس التنفيذي بالنظر في توصيات اللجنة ، ومن ثم يرفع مشروع قرار إلى مجلس المحافظين بقبول الدولة المتقدمة بطلب العضوية لكي يعتمد هذا القرار، و بعد ذلك تعين الدولة المعنية ممثلا لها يقوم بالتوقيع على إتفاقية قبولها كعضو في الصندوق في واشنطن و بعد التوقيع تصبح هذه الدولة عضوا في صندوق النقد الدولي ، وكما يحق للدول أن تصبح عضوا في صندوق النقد الدولي ، يحق لها الإنسحاب من الصندوق مع إسترداد كافة المبالغ التي دفعتها في حصتها².

تتكون موارد صندوق النقد الدولي أساسا من مجموعة حصص الدول الأعضاء في صورة ذهب و عملات أجنبية، إلا أن حصص الأعضاء تعتبر أهم مورد من بين تلك الموارد كما

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، تاريخ الزيارة جانفي 2013 .
² وجددي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص350.

تختلف حصص الأعضاء في الصندوق من دولة إلى أخرى من حيث الكمية و النوعية¹، ويمكن تلخيص هذه الموارد في مايلي:

. نظام الحصص:

تخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة عضوية معينة تتحدد عموما حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي، ويتحدد على أساسها الحد الأقصى لمساهمته في موارد الصندوق المالية. وعند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، عادة ما يدفع مبلغا يصل إلى ربع حصته في شكل عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اللين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق سحب خاصة. أما ثلاثة أرباع الحصة المتبقية فتدفع بعملة البلد العضو².

وتتم مراجعة الحصص كل خمس سنوات على الأقل، وفي عام 2006 تم الإتفاق على زيادات مخصصة في الحصص بنسبة 8.1%، كخطوة أولى في برنامج مدته عامين لإصلاح نظام الحصص والأصوات³. وصدرت موافقة مجلس المحافظين في أبريل 2008 على زيادات إضافية مخصصة سوف تؤدي إلى زيادة كلية قدرها 11.5%. و في مارس 2011 دخلت إصلاحات عام 2008 حيز التنفيذ بعد أن صادق 117 بلدا عضوا تمثل 85% من مجموع أصوات البلدان الأعضاء على تعديل إتفاقية تأسيس الصندوق في هذا الخصوص⁴.

¹ وجدي محمود حسين، نفس المرجع، ص351.

² صحيفة وقائع، من أين تأتي أموال الصندوق، مقال متاح على الموقع التالي:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/finfaca.htm>، تاريخ الزيارة: جانفي 2013، الساعة: 21:00 .

³ صحيفة وقائع العالمية، من أين تأتي أموال الصندوق، مرجع سابق، دون صفحة.

⁴ صحيفة وقائع العلمية، من أين تأتي أموال الصندوق ، نفس المرجع، دون صفحة.

وتم استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص بعد عامين من الموعد الأصلي المحدد لها في ديسمبر 2010، وتقررت مضاعفة موارد الصندوق المستمدة من حصص العضوية لتصل إلى 476.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. والبلدان الأعضاء ملتزمة ببذل قصارى جهدها لتطبيق الحصص المقررة بمقتضى المراجعة الرابعة عشرة اعتباراً من أكتوبر 2012.¹

. حيازات الذهب

تصل حيازات صندوق النقد الدولي من الذهب إلى حوالي 90.5 مليون أوقية بالوزن التروبيسي (2814.1 طناً مترياً)، مما يجعل الصندوق ثالث أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم، غير أن اتفاقية تأسيس الصندوق تضع حدوداً صارمة لاستخدامه. فالصندوق يجوز له بيع الذهب أو قبوله من البلدان الأعضاء كوسيلة للدفع بشرط موافقة أغلبية 85% من مجموع أصوات البلدان الأعضاء، ولكن يحظر عليه شراؤه أو إجراء أي معاملات أخرى فيه.²

وبعد موافقة المجلس التنفيذي في سبتمبر 2009، اختتم الصندوق في ديسمبر 2010 برنامج البيع المحدود للذهب بكمية بلغت 403.3 طناً مترياً تعادل ثمن حيازته الكلية تقريباً. وقد بيعت كمية مجموعها 222 طناً لأطراف حائزة رسمية، منها بنك الإحتياطي الهندي (200 طن)، وبنك موريشيوس المركزي (طنان)، وبنك سري لانكا المركزي (10 أطنان) وبنك بنغلاديش (10 أطنان). وقد أُجري برنامج البيع في ظل ضمانات قوية لتجنب أي اضطرابات في السوق،

¹ صندوق النقد الدولي، مقال متاح على الموقع التالي: <http://fsp.ahlamontada.net/t320-topic>، تاريخ الزيارة: 15 جانفي 2013، الساعة 20:00.

² صحيفة وقائع العلمية، من أين تأتي أموال الصندوق، مرجع سابق، دون صفحة.

وتمت كل عمليات البيع بأسعار السوق، بما في ذلك عمليات البيع المباشر للحائزين الرسميين¹.

وسوف توجّه أرباح بيع الذهب لتمويل صندوق وَفّف تم إقراره ضمن نموذج الدخل الجديد، الذي يضع موارد الصندوق المالية على مسار قابل للإستمرار. كذلك وافق المجلس التنفيذي على استخدام ما يراوح بين 0.5 و 0.6 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (بالقيمة الحالية الصافية في نهاية 2008 من الموارد المرتبطة بأرباح بيع الذهب في دعم التمويل الموجه للبلدان منخفضة الدخل وزيادة قروض الصندوق الميسرة. وفي فيفري 2012 وافق المجلس التنفيذي على توزيع 700 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تمثل جزءا من الأرباح الإستثنائية التي حققتها البلدان الأعضاء من مبيعات الذهب الأخيرة والتي أودعت ضمن الإحتياطات العامة². وسيتم التوزيع على جميع البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصصها في تاريخ التوزيع، ولن يتم إلا بعد الحصول منها على تأكيدات مُرضية تضمن تقديمها مساهمات جديدة تعادل 90% من المبلغ الموزع على الأقل (أي 630 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) في "الصندوق الإئتماني للنمو والحد من الفقر" الذي يستخدم لدعم التمويل الميسر.

ويزداد رأسمال الصندوق كلما زاد عدد الأعضاء في الصندوق و كلما زاد مقدار الحصة التي يساهم بها كل عضو، ففي عام 1947 كان رأسمال الصندوق المتراكم من الحصص 8.8 مليار دولار أمريكي وعدد الدول الأعضاء 39 دولة، أما عام 1980 إرتفع رأس مال الصندوق المتراكم من الحصص إلى 40 مليار دولار وعدد الدول الأعضاء 141 عضوا، وازداد رأس مال صندوق النقد الدولي عام 1990 ليصل إلى 290 مليار دولار أمريكي، أما حصص الدول

¹ صحيفة وقائع العلمية، نفس المرجع .

² صحيفة وقائع العلمية، نفس المرجع، دون صفحة .

الأعضاء في الصندوق فإنها ليست ثابتة بل متغيرة بحسب إحتياجات الصندوق وكذلك بحسب التغيرات التي تطرأ على الأوضاع و الظروف الإقتصادية للدولة العضو¹.

إضافة إلى حصص الأعضاء يلجأ الصندوق إلى الإقتراض لحماية العملات الرئيسية و هذا ما حدث في نادي باريس عام 1961 ، الذي كان يضم مجموعة العشرة و التي تم بينها إتفاقية تضع بمقتضاها دول النادي 6 مليارات دولار لمساعدة أي من عملات هذه الدول (فرنسا ، و ألمانيا (الفيدرالية) ، و إيطاليا و هولندا و بلجيكا و إنجلترا ، و السويد ، و كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية و اليابان) ، وقد يلجأ الصندوق للإقتراض أيضا من أجل تدعيم موارده و زيادة قدرته على منح التسهيلات الإئتمانية ، وهذا ما حدث عام 1973 عندما إرتفعت أسعار النفط حيث قامت الدول المنتجة للنفط و على رأسها السعودية بإقراض الصندوق 20 مليار دولار و يضاف إلى موارد الصندوق السالفة الذكر ما استحدثه الصندوق عام 1969 من نظام حقوق السحب الخاصة الذي يستخدمه في التسهيلات الإئتمانية للدول الأعضاء .

لقد حددت إتفاقية بروتون وودز حجم كل عضو في صندوق النقد الدولي و التي تتوقف عليها القوة التصويتية التي تملكها كل دولة في إدارة الصندوق بالإضافة إلى حقوق السحب التي تتمتع بها على موارد الصندوق، وعليه فإن القوة التصويتية المستخدمة في إدارة الصندوق تختلف من دولة إلى أخرى و يمكن حسابها على أساس أن إتفاقية الصندوق تمنح كل دولة عضو في الصندوق 250 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد لكل 100.000 دولار من حصتها. فمثلا القوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية عام 1982 تساوي :²

¹ زكريا مطلق الدوري ، أحمد علي صالح ، إدارة الأعمال الدولية، دار المكتبة الوطنية، الأردن، ص83-84، 2006.

² Appleyard and fields, international economics, fourth edition, me graw hill 2001, p187

$$\begin{array}{r} \text{قيمة حصة الولايات المتحدة الأمريكية} \\ \hline 100000 \\ + 250 = \\ \hline 275000000 \\ \hline 100000 \\ + 250 = \\ \hline 27500 + 250 = \\ \hline 27750 = \end{array}$$

و هي القوة التصويتية الأكبر آنذاك و تليها المملكة المتحدة بحصة مقدارها 1300 مليون دولار و قوة تصويتية تبلغ 13250 صوتا ، ثم الصين بحصة مقدارها 550 مليون دولار و قوة تصويتية تبلغ 2750 صوتا ، و فرنسا بحصة مقدارها 525 مليون دولار و قوة تصويتية تبلغ 5500 صوت و اليابان بحصة مقدارها 250 مليون و قوة تصويتية 2750 صوتا .

و في عام 1993 كانت الولايات المتحدة تحوز على 22% من القوة التصويتية للصندوق و تليها المملكة المتحدة التي كانت تحوز على 10.5% من مجموع القوة التصويتية للصندوق أيضا ، وتليهم الدول الخمسة السابقة الذكر وهم أصحاب أكبر الحصص في الصندوق و عليه فان لها دورا في إدارة الصندوق و يحق لكل دولة أن تعين مديرا واحدا من المديرين التنفيذيين

1.

¹ أ.علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سابق، ص 470.

وتتكون الحصة التي تلتزم كل دولة عضو في الصندوق بسدادها للصندوق وفقا للاتفاقية الصادرة من الصندوق من شقين ¹ :

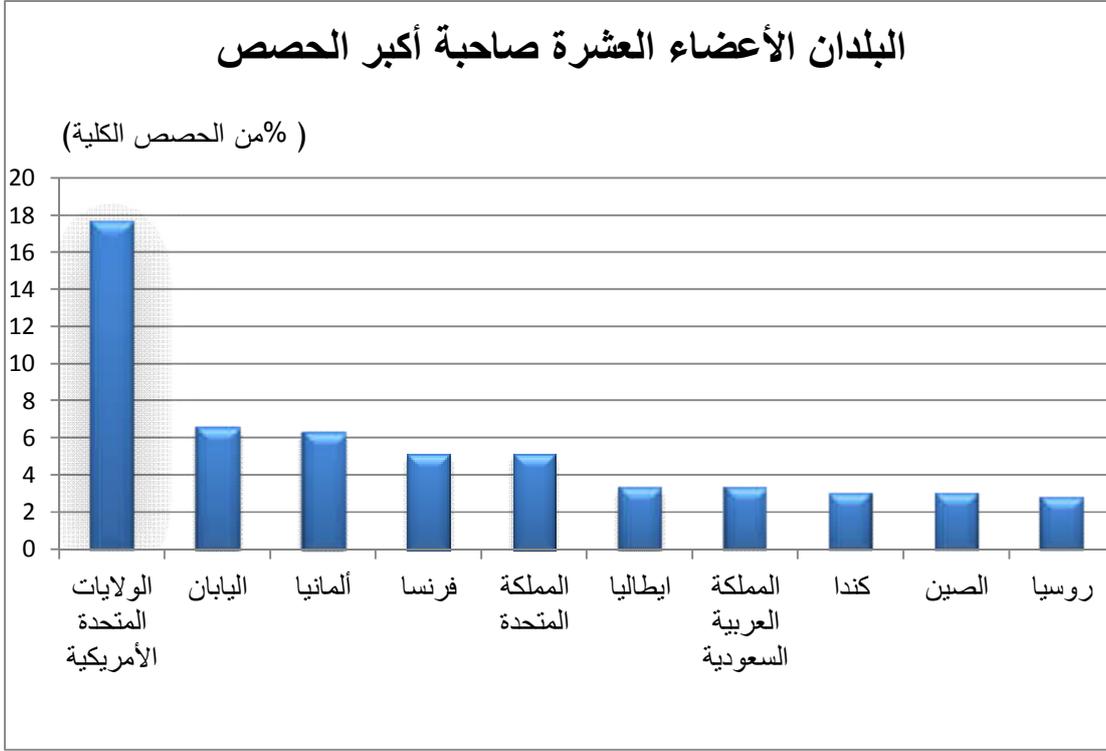
. الشق الأول يدفع 25% من الحصة بالذهب أو الدولار أو يدفع 10 % من الأرصدة الذهبية أو الدولارية التي تملكها الدولة و لها الحق أن تدفع أقل المبلغين .

. أما الشق الثاني من الحصة فإن العضو ملتزم بدفعه بنقوده الوطنية مقومة بالدولار، أما الالتزام بالشق الأول فقد تناوله التعديل ضمن التعديلات التي أقرها برنامج إصلاح نظام النقد الدولي عام 1976 و الذي قلص دور الذهب في السيولة الدولية و ألغى دفع نسبة من الحصة بالذهب و كذلك قام بإلغاء الأسعار الرسمية للعملة المختلفة بالذهب.

ويبين الشكل(03) الدول الأعضاء صاحبة أكبر حصص في صندوق النقد الدولي.

الشكل(03): البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي

¹ أ. وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، ص342-343



المصدر: ماهو صندوق النقد الدولي، 2009، مقال متاح على الموقع التالي:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>، تاريخ الزيارة ديسمبر

2012، الساعة: 22:00

المبحث الثاني : القروض و التسهيلات التي يقدمها الصندوق :

يمارس صندوق النقد الدولي مهامه التمويلية، من أجل سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الأولية لمعالجة الإختلال المؤقت في موازين مدفوعاتهم وقد تم تطوير الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق منذ نشأته.

1.2 الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق

1.1.2 حقوق السحب العامة (*General Drawing Rights*) :

إن حقوق السحب العامة شكل من الأشكال القديمة للسحب على موارد الصندوق حيث يحق للدولة العضو أن تلجأ إلى إقتراض عملات الدول الأخرى من الصندوق، حيث يتم ذلك بشراء هذه العملات إما بالذهب أو بالعملة الوطنية للدولة المشتريّة ، لكن هذا الحق للسحب محدود و مقيد بالشروط التالية:¹

- يحدد حق السحب من حيث المبلغ بحدود لا تتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال سنة 25 % من قيمة حصته و أن لا يؤدي السحب عموماً إلى زيادة ما بحوزة الصندوق من تراكمات عملة العضو عن 200 % من قيمة الحصة.
- إستخدام العملات التي يتم الحصول عليها من الصندوق في الغرض التي منحت من أجله و عادة ما يكون هذا الغرض هو علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الجارية أو توسيع الصادرات، كما لا يجوز إستخدام هذه الموارد في تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج .
- أن لا تكون العملة التي يطلبها العضو عملة نادرة لا يستطيع الصندوق تلبية حاجته منها نظراً للطلب المتزايد عليها من قبل الدول الأخرى .
- أن تكون الدول التي ترغب في سحب الموارد من الصندوق غير مخلة بالالتزامات التي تفرضها الإتفاقية المنشئة للصندوق على الدول الأعضاء .

¹ عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة ، الفصل السادس، ص231

- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لأغراض الإغاثة أو التعمير أو سداد ديون الحروب
- لا يمكن قيام الدولة بإعادة شراء عملتها و العملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الإقتراض و هذا ما يمكن صندوق النقد من الإستمرار في نشاطه و تقديمه الموارد للدول الأخرى.
- ومن أهم النشاطات التي يقوم بها الصندوق مقابل تقديمه هذه القروض، الإشراف على تنفيذ الإلتزامات التي إلتزمت بها الدول الأعضاء في الصندوق خاصة فيما يخص إستقرار أسعار صرف عملاتها والذي يتضح في النقاط التالية:¹
- الإشراف على منع فرض قيود على عمليات الصرف، يستثني من هذا الإلتزام القيود التي تفرض على الصرف لتنظيم حركة رؤوس الأموال غير الطبيعية و التي تهدف إلى المضاربة ويستثني أيضا القيود التي تفرضها الدولة بغرض مواجهة دولة أخرى يكون الصندوق قد أعلن عن ندرة عملتها .
- الإشراف على إلتزام كل دولة عضو بإعادة شراء عملتها المتركمة في رصيد عضو آخر في الصندوق إذا طلب العضو الآخر ، خاصة إذا كان ذلك لازما لتسديد المدفوعات الجارية ويتم الشراء إما بالذهب أو العملة الوطنية للعضو الآخر .
- الإشراف على إلتزام الدول الأعضاء بتقديم بيانات عن أوضاعها الإقتصادية و خاصة المتعلقة بموازن مدفوعاتها و أسباب العجز فيها ، إضافة إلى الأرصدة الدولية لهذه الدول وإستثماراتها الخارجية وتجاريتها الخارجية ودخلها القومي وأسعار الصرف و الرقابة عليها وغيرها من الأمور الإقتصادية .
- وقد فشل الصندوق في مهمته الإشرافية على تنفيذ الإلتزامات التي تعهد بها الدول الأعضاء في الصندوق ويرجع هذا الفشل في الإشراف على النظام النقدي الدولي للأسباب التالية:¹

¹ علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 475

- لم تلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بإتباع سياسة نقدية معينة، وإنما قامت هذه الدول بتطبيق سياسة نقدية مناسبة لا تتعارض مع أحكام اتفاقية الصندوق .
 - ابتعاد الكثير من الدول الأعضاء عن تطبيق أسعار صرف العملات التي حددت بعد الحرب العالمية الثانية بطريقة تحكيمية و لم تأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات الدولية على الهياكل الاقتصادية المختلفة و عليه قامت الدول الأعضاء بانتهاج أساليب متنوعة في تحديد أسعار الصرف دون الحصول على موافقة الصندوق .
 - إعلان الولايات المتحدة عن إلغاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب عام 1971، مما أحدث إضطراباً في الأسواق النقدية الدولية ودفع الكثير من الدول إلى تعويم عملاتها، وتخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب في نهاية عام 1971 وفي الشهر فيفري من عام 1973 تأكد فقدان الدولار لدوره الرئيسي الذي إحتله في النظام النقدي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و تأكيد عجزه عن القيام بوظيفتين و هما :
- الدولار كأداة ثابتة لقياس القيم أو الإحتفاظ به للمدفوعات الآجلة وهذا يعني زعزعة ركن رئيسي من أركان النظام النقدي الدولي الذي أوجدته إتفاقية بريتون وودز، حيث هذه نقطة البداية التي إنطلق منها الصندوق في إدخال التعديلات على إتفاقية إنشائه وذلك من أجل الأخذ بعين الإعتبار الواقع الجديد في العلاقات النقدية الدولية، ففي عام 1987 تم إدخال العديد من التعديلات على أحكام إتفاقية الصندوق و هذا التعديل هو التعديل الثاني، أما التعديل الأول فقد تم حدوثه في عام 1969 والذي بموجبه تم إنشاء حقوق السحب الخاصة ، حيث استحدث الصندوق تسهيلات إنتمائية جديدة تؤدي إلى زيادة مصادر السيولة الدولية التي تمكن من مقابلة الإحتياجات المتزايدة لوسائل الدفع الدولية.²

2.1.2 حقوق السحب الخاصة (SDR) *Special Drawing Rights*

¹ عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص 232.

² علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 477 .

تعتبر حقوق السحب الخاصة نوع جديد من الأصول الدولية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تسوية المدفوعات الدولية بالإضافة إلى إحتياجاتها من الذهب و العملات الأخرى فقد أنشئت حقوق السحب الخاصة بمقتضى التعديل على الإتفاقية المنشئة للصندوق عام 1969 والذي جعلها توفر المزيد من السيولة الدولية اللازمة لسداد الإلتزامات الدولية، كما تختلف حقوق السحب الخاصة إختلافا أساسيا عن حقوق السحب العامة، رغم تماثل الأسس التي يقوم عليها كل منهما، حيث تتجلى القوة القانونية لحقوق السحب الخاصة في مجال المدفوعات الدولية من إلتزامات الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت، ومن أي دولة، وضمن قيمة إجمالية محددة، على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل، كما يقوم الصندوق بتوزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بناءا على حجم حصة كل منهما في الصندوق وتستخدم حقوق السحب الخاصة وحدات نقود حسابية دفترية تنشأ إداريا ويتم تقييدها محاسبيا في صندوق النقد الدولي في حساب مستقبل من الحساب العام تحت إسم الإحتياطيات الدولية وتوفير السيولة ، دون أن تكون خاضعة لتأثير أحوال موازين المدفوعات للدول صاحبة العملات الإرتكازية أو التأثير بكمية إنتاج الذهب¹ .

وقد صدرت قيمة وحدة السحب الخاصة في الفترة (1970- 1974) عند إصدارها بما يساوي محتوى الدولار الأمريكي من الذهب (0.888671 غرام) ولكن إبتداءا من سنة 1974 تقرر أن تحدد قيمة و حدة السحب الخاص على أساس سلة من عملات 16 دولة يتم تحديدها من بين الدول التي لا يقل نصيب صادراتها من الصادرات العالمية عن 1 % و قد حدد لكل من تلك العملات وزن بنسبة مئوية تتوافق مع حصة الدولة صاحبة العملة من المبادلات التجارية العالمية، بذلك إحتلت عملات الدول الصناعية الكبرى في هذه السلة وزنا مميذا حيث كان الوزن النسبي عام 1978 للدولار 33 % وللمارك الألماني 12.5 % والجنيه الإسترليني 7.5 % والفرنك الفرنسي 7.5 % و الين الياباني 7.5 % وابتداءا من عام 1981 تحددت قيمة و حدة

¹ حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، 2000، ص133.

حقوق السحب الخاصة على أساس سلة من عملات الدول الخمس الأعضاء في الصندوق وصاحبة النصيب الأكبر من المبادلات التجارية العالمية وهي: الدولار الأمريكي، الين الياباني، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي ويقوم صندوق النقد الدولي بتحديد قيمة وحدة السحب الخاصة يوميا، وعليه يختلف الوزن النسبي لكل عملة من هذه العملات الخمس داخل سلة العملات، ويتم تعديل هذا الوزن كل خمس سنوات حسب التغيرات التي تطرأ على حصة كل دولة في التجارة العالمية¹.

وفي عام 1995 بلغ مجموع إصدارات حقوق السحب الخاصة 21.4 مليار وحدة وهي تساوي 2.3 % من حجم الإحتياطي النقدي مقابل 8.4 % عام 1972 ، علما أنه من بين 181 دولة عضوا في الصندوق يوجد 38 عضوا لم يتلق أية مخصصات من حقوق السحب، فبعد أن كانت قيمة و حدة السحب تساوي دولارا أمريكيا في الفترة (1971- 1974) تغيرت كثيرا لتصبح قيمتها في عام 1995 (1.75) دولار.²

يستخدموا هذه الحقوق دون موافقة مسبقة من الصندوق أو من باقي الأعضاء المشتركين على هذا الإستخدام ، كما يحق لمالك السحب الخاص أن يستبدلها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من أجل إبرام صفقة بقيام الصندوق بتعيين العضو المشترك الآخر، الذي سيقوم بتوفير العملات القابلة للتحويل مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة كما لا بد من ذكر أن تعيين العضو الآخر يتم بناء على قوة ميزان مدفوعاته ومركز إحتياطياته من العملات الأجنبية و الذهب .

إضافة إلى ذلك فإن إلتزام العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل محدد بالحق الذي تصل فيه حيازته من العملة القابلة للتحويل بثلاثة أضعاف عدد الوحدات من حقوق السحب الخاصة التي وزعت عليه أو أي حد أعلى يتم الإتيافاق عليه بين العضو المشترك

¹ عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص.225.

² وجدي محمد حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص.351.

والصندوق، وبعد أن يقوم العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل مقابل وحدات من حقوق السحب الخاصة، عليه أن يقوم بإعادة تكوين حيازته من حقوق السحب الخاصة بحيث تكون متطابقة مع قواعد وأسس إعادة التكوين التي نص عليها الصندوق طبقاً لقانونه الأساسي، أما الدولة المستفيدة فإنها تلتزم بإسترداد حقوق السحب الخاصة التي كانت تملكها واستخدمتها في الحصول على عملة قابلة للتحويل، وذلك بأن تقدم عملة قابلة للتحويل مقابل حقوق سحب خاصة تحصل عليها مرة أخرى، وهذا ما يحقق التوازن في الدولة المستفيدة بين ما تملكه من حقوق السحب الخاصة و بقية الأصول التي تستخدمها كإحتياطيات ولكن هذا الإلتزام لا يطبق إلا على ما يزيد عن 70% من قيمة حقوق السحب الخاصة المملوكة للدولة المستفيدة و في فترة أساسية مقدارها خمس سنوات و بطريقة أخرى يمكن توضيح هذه النقطة بأن الدولة المستفيدة لا تلتزم إلا بسداد أو رد 30% من قيمة هذه الحقوق كما أن الدولة المستفيدة تلتزم بدفع فائدة مقابل إستخدامها لحقوق السحب الخاصة¹.

وكانت مراجعة للحصص كانت في سنغافورة عام 2006 وبموجبها ارتفعت حصص 154 دولة، أبرزها الصين والبرازيل وكوريا الجنوبية ، لكن الولايات المتحدة تبقى مالكة أكبر حصة في الصندوق لأنها أكبر حامل لـ الوحدات فحصتها في الصندوق نحو 30 مليار دولار وعليه تمتلك نحو 37.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، من المجموع الكلي لحصص الأعضاء والبالغ 213.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة تصل قيمتها إلى 317 مليار دولار. وتمتلك واشنطن أيضاً أكبر عدد من الأصوات يصل إلى 371743 صوتاً وبنسبة 17.08 % من إجمالي الأصوات فيما تمتلك الدول العربية عدا السعودية 70852 من الأصوات وبنسبة 3.26 %، أما العربية السعودية فلها 70105 صوتاً وبنسبة تصويت 3.22 %².

¹ زينب عوض الله حسين، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص171.

² مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة والنشر، حقوق السحب الخاصة... الإحتياطي الجديد في سجلات النقد الدولي، دمشق

2009، مقال متاح على الموقع التالي:

وبعد إنشاء الوحدة الأوروبية الموحدة . اليورو . أُعيد تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة ضوء سلة عملات تتألف اليوم من اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي. وتُنشر يوميا القيمة الدولارية المعادلة لحقوق السحب الخاصة في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. وتحسب هذه القيمة بأنها مجموع المبالغ المحددة لعملات السلة الأربعة حسب قيمتها بالدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف المعروضة ظهر كل يوم في سوق لندن.

ويُجري المجلس التنفيذي مراجعة لمكونات السلة كل خمس سنوات، أو قبل ذلك إذا ارتأى الصندوق أن الظروف تغيرت بما يبرر مراجعة مبكرة، بغية التأكد من كونها إنعكاسا صحيحا لأهمية العملات النسبية في النظام التجاري والمالي الدولي. وفي آخر مراجعة أجراها المجلس (في نوفمبر 2010) تم تعديل أوزان العملات في سلة حقوق السحب الخاصة إستنادا إلى قيمة صادرات السلع والخدمات ومقدار الإحتياطيات المقومة بالعملات المعنية في حياة أعضاء آخرين في الصندوق. ودخلت هذه التغييرات حيز التنفيذ في الأول من جانفي 2011، على أن يتم إجراء المراجعة القادمة بحلول عام 2015. وفي أكتوبر 2011 ناقش المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي التفسيرات المتعلقة بالمعايير الحالية لسلة عملات حقوق السحب الخاصة وخيارات الإصلاح الممكنة للتوسع فيها. وأعرب معظم المديرين عن إعتقادهم بأن المعايير الحالية لإختيار سلة حقوق السحب الخاصة لا تزال ملائمة¹.

3.1.2 تسهيلات التمويل التعويضي :

يقدم صندوق النقد الدولي هذا النوع من التسهيلات للدولة النامية المصدرة للمواد الأولية كتعويض لها عن التقلبات الحادة في أسعار صادراتها من المواد الأولية نتيجة ظروف خارجة عن إرادتها، مثل إصابة المحاصيل الزراعية بأفات زراعية أو حلول موسم زراعي غير ملائم

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=29151755220090425221847 ، تاريخ

الزيارة :15جانفي 2013 ، الساعة 23:30 .

¹ مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة والنشر ، حقوق السحب الخاصة .. الإحتياطي الجديد في سجلات النقد الدولي، مرجع

سابق. دون صفحة.

نتيجة للجفاف و عدم سقوط الأمطار، مما يلحق بالدولة أضرارا كبيرة و للتخفيف من الآثار الإقتصادية لهذه الصدمات الخارجية يسمح لهذه الدول الأعضاء في الصندوق بإقتراض ما يصل إلى 95 % من حصتها بموجب هذا التسهيل على أن يتم سداده خلال الفترة ما بين 3- 5 سنوات.¹

4.1.2 تسهيلات الصندوق الممتدة :

أنشئ هذا النوع من التسهيلات في عام 1974 لعلاج العجز في موازين المدفوعات الناشئ عن إختلالات هيكلية في الإنتاج أو التجارة ، ويحتاج علاج هذا النوع من العجز إلى فترة زمنية غير قصيرة تسمح بتوظيف و إجراء التعديلات اللازمة، وهذا يعني إتاحة التسهيلات الإئتمانية من موارد الصندوق إلى الدولة صاحبة العجز على مدى 3 إلى 4 سنوات، على أن تقوم بسداد التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5 إلى 10 سنوات² .

5.1.2 التسهيلات البترولية :

قام الصندوق بتنظيمها في عام 1974 نتيجة للإرتفاع الشديد في أسعار البترول ومنتجاته والذي أدى إلى إصابة موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط بالعجز، حيث إرتكز الصندوق في تمويل ذلك على الإقتراض من الدول الصناعية والبترولية التي حققت فائضا في موازين مدفوعاتها وأهمها السعودية و الكويت و إيران و كندا و ألمانيا الإتحادية آنذاك ، إلا أن المستفيد الأكبر من هذا النظام كانت الدول الصناعية .

6.1.2 التسهيلات التمويلية :

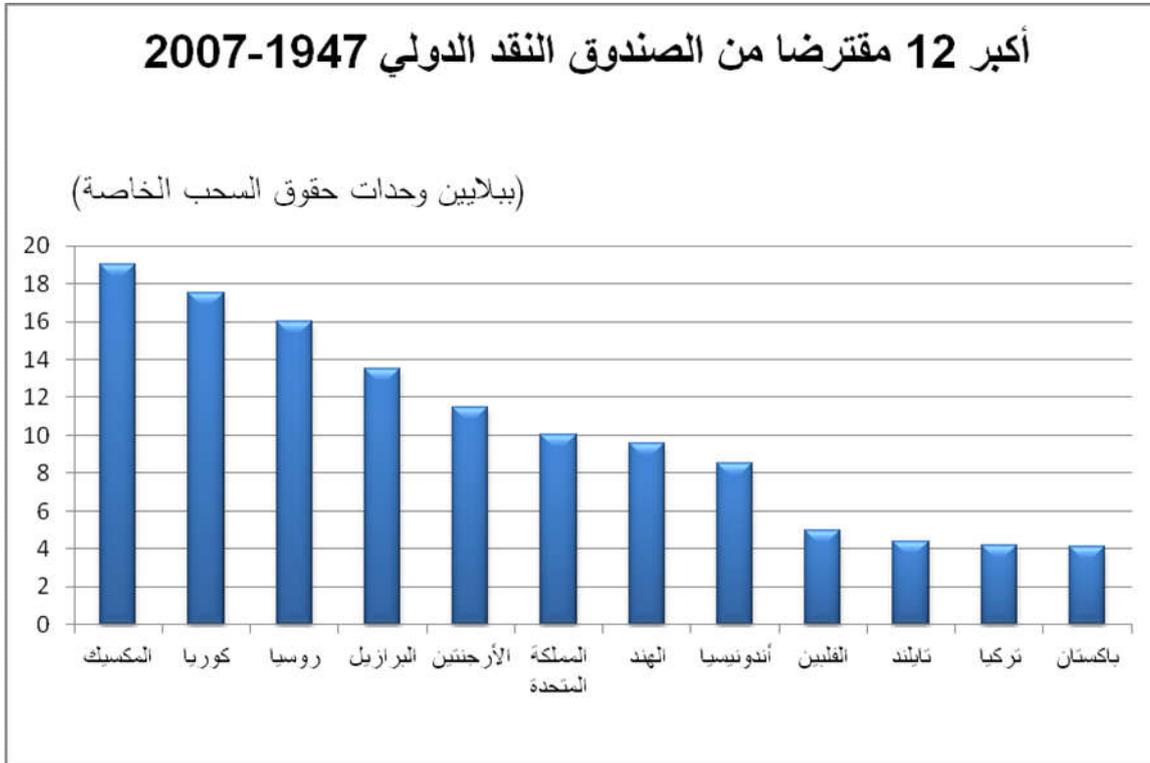
¹ عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 161.

² علي عبد الفتاح ابو شرار، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 479.

وهي التي تستخدم لتمويل تكوين الإحتياطات من بعض السلع الإستراتيجية التي تلعب دورا مهما في نمو إقتصاديات بعض البلدان مثل سلعة البترول و يبلغ حجم هذا الإقراض بنسبة تقارب 50 % من حصة العضو¹.

ويوضح الشكل(04) أكبر 12 دولة مقترضة من صندوق النقد الدولي.

الشكل 04 : أكبر 12 دولة مقترضة من صندوق النقد الدولي



المصدر: ماهو صندوق النقد الدولي، 2009، مقال متاح على الموقع التالي:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm> ، تاريخ الزيارة: ديسمبر 2012

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي، نفس المرجع، ص 479.

2.2 معالم بارزة في تطور عمليات الإقراض بصندوق النقد الدولي:

لقد شهدت عمليات الإقراض بصندوق النقد الدولي العديد من التطورات بداية ب:¹

. إستحداث إتفاقات الإستعداد الإئتماني في عام 1952 وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت 50 مليون دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي لتعزيز إحتياجاتها الدولية، حيث تعني كلمة "إستعداد" أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للإستخدام عند الحاجة وفقاً لقواعد الشرطية وفي معظم الحالات يقوم العضو بسحب هذه المبالغ بالفعل.

. في عام 1963 أنشأ صندوق النقد الدولي تسهيل التمويل التعويضي لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعاً أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيلّة الصادرات بما في ذلك ما ينتج عن إنخفاض الأسعار، كما أضيف في عام 1981 عنصر إضافي لصندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان على مواجهة الإرتفاعات المؤقتة في تكاليف إستيراد الحبوب.

. في السبعينات إبان أزمة الطاقة ، حين إرتفعت أسعار النفط بمعدل أربعة أضعاف ساعد ذلك صندوق النقد الدولي في إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى البلدان المصدرة للنفط ، عن طريق تسهيل النفط المؤقت الذي إستمر من (1974 إلى 1976)، فكان صندوق النقد الدولي يقترض من البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان ذات

¹ عادل حشيش ورفاقه، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديد للنشر، 1998، ص 320

المراكز المالية القوية، ويقدم القروض إلى الدول المستوردة للنفط لمساعدتهم في تمويل العجز المرتبط بإستيراده.

. في عام 1974 أنشئ تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد ، بهدف تقديم مساعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهون مشكلات في ميزان المدفوعات ترتبط بجوانب ضعف هيكلية في إقتصاداتهم، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لفترة زمنية ممتدة، وعادة ما تكون فترة الإتفاق الممدد ثلاث سنوات، مع إمكانية مدها لسنة رابعة وكان الإتفاق الذي أبرم مع كينيا في عام 1975 وهو أول إتفاق يعقد بموجب هذا التسهيل.

. في الثمانينات قام صندوق النقد الدولي بدور محوري في المساعدة على حل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والمجتمع المصرفي الدولي وقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان المدينة على وضع برامج متوسطة الأجل لتحقيق الإستقرار، وقدم مقداراً معتبراً من التمويل من موارده الخاصة، ورتب برامج للتمويل من الحكومات الدائنة والبنوك التجارية والمنظمات الدولية.

. منذ عام 1989 بدأ صندوق النقد الدولي بتقديم مساعدة فعالة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الإتحاد السوفييتي السابق لتحويل إقتصاداتها من نظام التخطيط المركزي إلى النظام القائم على السوق، فقد تعاون صندوق النقد الدولي مع تلك البلدان لمساعدتها في تحقيق الإستقرار وإعادة هيكلة إقتصاداتها فعلى سبيل المثال، مساعدتها في بناء الإطار المؤسسي والقانوني لنظام السوق.¹

. لتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحول، أنشأ صندوق النقد الدولي في عام 1993 التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الإقتصادية الذي إنتهى العمل بها.

¹ زكريا مطلق الدوري و احمد علي صالح ،إدارة الأعمال الدولية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2009 ، ص87.

. لقد واجهت المكسيك في الفترة (1994-1995) أزمة حادة عندما أدى حدوث تحويل في الشعور السائد بالأسواق إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج بشكل مفاجئ، حيث سارعت المكسيك بإعتماد برنامج قوي للتصحيح والإصلاح أثبت نجاحه في نهاية المطاف، ودعماً لهذا البرنامج وافق الصندوق بسرعة على صرف أكبر قرض في تاريخه بما يعادل 17.8 بليون دولار أمريكي، وهداً لذلك اتجه الصندوق إلى إنشاء الإتفاقات الجديدة للإقراض (*NAB*) لضمان توفر أموال كافية لصندوق النقد الدولي لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى في المستقبل.¹

. في عام 1996 اشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعروفة باسم مبادرة "هيبيك"، بهدف تخفيض الدين الخارجي لأفقر بلدان العالم إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، حيث تم تعزيز هذه المبادرة في عام 1999 لإتاحة تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون وفي نفس الوقت، غيرصندوق النقد الدولي تسهيله الميسر الذي كان يطلق عليه إسم التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي بتسهيل أشمل هو تسهيل النمو والحد من الفقر، الذي يولي إهتماماً أوضح إلى جهود الحد من الفقر .

. أما خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة (1997-1998)، قدم صندوق النقد الدولي قروضاً ضخمة بدرجة استثنائية وصل مجموعها إلى 36 بليون دولار أمريكي إلى أندونيسيا وكوريا وتايلاندا لدعم سياسات تحقيق الإستقرار والإصلاحات الهيكلية فيها، حيث أنشأ الصندوق تسهيل الإحتياطي التكميلي في عام 1997 خصيصاً لمساعدة البلدان في مواجهة إحتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير الأجل الناجمة عن فقدان ثقة السوق على نحو مفاجئ كما يتضح من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.²

¹ زكريا مطلق الدوري واحمدعلي صالح ، مرجع سابق ،ص88.

² عادل حشيش ورفاقه، أساسيات الاقتصاد الدولي ،مرجع سابق ، ص324.

. أنشأ صندوق النقد الدولي عام 1999 أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات هي خطوط الإئتمان الطارئ وهي تمثل خط دفاع ضد عدوى الأزمات المالية وتتيح للبلدان التي تطبق سياسات إقتصادية قوية.

لقد اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر 2000 مراجعة شاملة لتسهيلات الصندوق المالية من أجل تقييم ما إذا كانت أساليب تقديم المساعدة المالية إلى البلدان الأعضاء بحاجة إلى تعديل، فأسفر هذا الجهد عن ترشيد ملموس للأساليب المتبعة عن طريق إلغاء أربعة تسهيلات وتم تنفيذ عدد من التغييرات المهمة الأخرى التي من شأنها إتاحة دور أكثر فاعلية لتسهيلات الصندوق في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى منع وقوع الأزمات وحلها وللمساعدة في ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي على نحو أكثر كفاءة.

3.2 أهم سمات الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي:

إن القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي تتميز بمجموعة من الخصائص نذكرها في مايلي:¹

. صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكاً للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات وإستعادة النمو الاقتصادي القابل للإستمرار ، كما يتم إيداع النقد الأجنبي المقدم، الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطياته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها.

. قروض صندوق النقد الدولي مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لا بد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض

¹ عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 137.

صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الإختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز إقتصاده وسداد المبلغ المقترض، كما لا بد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الإقتصادية اللازمة، كذلك فإن صندوق النقد الدولي يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لإلتزاماتها المقررة على صعيد السياسات، وخلال الفترة (2000-2001)، عمل صندوق النقد الدولي على ترشيد هذه الشرطية بجعلها أكثر تركيزاً على سياسات الإقتصاد الكلي والقطاع المالي وأقل تدخلاً فيما تختاره البلدان من سياسات، مما يزيد من شعور البلد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها.

. قروض صندوق النقد الدولي مؤقتة فحسب تسهيل الإقراض المستخدم، يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات وتتراوح فترة السداد بين 3.25 إلى 5 سنوات للقروض قصيرة الأجل (بموجب إتفاقات الإستعداد الإئتماني) أو 4.5 إلى 10 سنوات للتمويل متوسط الأجل (بموجب الإتفاقات الممددة) ولكن المجلس التنفيذي وافق في نوفمبر 2000 على استحداث آلية توقع السداد المبكر (*Early Repayment Expectation*) أي في فترة تتراوح بين 2.25 إلى 4 سنوات لإتفاقات الإستعداد الإئتماني و 4.5 إلى 7 سنوات للإتفاقات الممددة، أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل الإقراض الميسر المعروف باسم تسهيل النمو والحد من الفقر (*PRGF*) فهي 10 سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض.

. يتوقع صندوق النقد الدولي من المقترضين إعطاء أولوية لسداد قروضه، فالبلد المقترض يجب أن يسدد قرض صندوق النقد الدولي في الموعد المحدد، حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان المدفوعات، كما يطبق صندوق النقد الدولي إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة ولكن

الأهم من ذلك كله هو الوزن الذي يعطيه المجتمع الدولي لوضع صندوق النقد الدولي كدائن ممتاز، فهو يضمن أن يكون صندوق النقد الدولي من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم، رغم أنه في العادة هو آخر مقرض يقدم على تقديم الأموال إلى البلدان بعد أن تصبح قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح.

. جدير بالذكر أن البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى صندوق النقد الدولي - فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل - تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم إلزام يمكن للمقرض إسترداده ويمكن فرض رسم إضافي إذا تجاوز القرض مستوى حدي معين لإمتناع البلدان الأعضاء عن الإستخدام المفرط لأموال لصندوق النقد الدولي وتطبيق الرسوم الإضافية أيضاً على المسحوبات بموجب تسهيل الإحتياطي التكميلي، أما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر هو 0.5% سنوياً.

. تعزيزاً للضمانات الوقائية التي تكفل حسن إستخدام الأعضاء لموارد صندوق النقد الدولي، بدأ الصندوق يشترط إعتباراً من مارس 2000 إجراء تقييمات لمدى إمتثال البنوك المركزية للممارسات الصائبة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق وفي الوقت نفسه، قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من صندوق النقد الدولي على أساس معلومات خاطئة والإستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية.

. عندما يقرض صندوق النقد الدولي ، فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من إحتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني ، لكن لأن موافقة صندوق النقد الدولي على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الإقتصادية في البلد المعني على الطريق الصحيح فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضافي من هذه المصادر وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزاً مهماً لإجتذاب

مزيد من التمويل حيث تستند قدرة صندوق النقد الدولي على القيام بهذا الدور الحافز إلى ثقة المقرضين الآخرين في عملياته، وخاصة في مصداقية شرطية السياسات المرتبطة بالإقراض.

4.2 المآخذ على أداء وسياسات صندوق النقد الدولي :

تشير الكثير من التحليلات التي تجري لتقييم سياسات الإقراض و أداء صندوق النقد الدولي على أنه توجد مآخذ و تحفظات على سياسات و أداء الصندوق منها ما يلي ¹:

1. تسيطر الدول الصناعية المتقدمة الخمس الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة على إدارة الصندوق وتتفرد الولايات المتحدة بـ 20% من القوة التصويتية وذلك لما تملك من رأسمال صندوق النقد الدولي.

2. إن معظم القروض و التسهيلات الإئتمانية التي يمنحها صندوق النقد الدولي كانت تأخذ طريقها إلى الدول الصناعية المتقدمة وهذا ما حدث مع حقوق السحب الخاصة التي لم تتل منها الدول النامية إلا القليل وحصلت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها .

3 . يتحفظ البعض على توسيع حجم السيولة الدولية بالإعتماد على نظام حقوق السحب الخاصة وذلك لأنه يتضمن نوعا من المغالات التي تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وخاصة في ظل الركود الإقتصادي و إنتشار البطالة في العديد من الدول الصناعية .

4 . عندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية وخاصة إلى الدول النامية يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الإقتصادي في مجالات متعددة منها علاج العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وخفض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير التجارة الدولية. حيث تلحق الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة المقترضة ضررا كبيرا بالشريحة الإجتماعية الفقيرة من المجتمع وأحد الأمثلة على ذلك طلب صندوق النقد الدولي من الدول المقترضة إزالة الدعم الحكومي عن بعض السلع الضرورية ، مثل الخبز

¹ International Monetary Fund(Imf), World Economic Out Book, Wachington D_C 1988

والمحروقات .حتى تتمكن هذه الدول من سداد ديونها لصندوق النقد الدولي وعليه فإن سياسات الإصلاح الإقتصادي التي يفرضها الصندوق على الدول المقترضة سياسات إنكماشية يغلب عليها إدارة الطلب في المدى القصير والمتوسط وبعد عدم مقدرة المكسيك على سداد ديونها في عام 1982¹، حيث أصبحت الدول النامية لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من أي جهة أخرى إلا بعد الرجوع إلى الصندوق وإبرام الإتفاقيات معه و الحصول على شهادة الصلاحية الإقتصادية والجدارة الإئتمانية .

إن سياسات صندوق النقد الدولي تناسب وتراعي الأوضاع الإقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الأوضاع الإقتصادية للدول النامية التي تحتاج إلى معالجات خاصة .

المبحث الثالث: خدمات صندوق النقد الدولي:

يرتكز إهتمام صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الإقتصادية للبلدان الأعضاء وبأداء الإقتصاد ككل وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الإقتصاد الكلي ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي المتمثل في الإنفاق الإستهلاكي وإستثمارات الأعمال، إضافة إلى الناتج وتوظيف العمالة والتضخم، كذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني، أي ميزان معاملته مع بقية العالم.

13 أهم الخدمات التي يقدمها صندوق النقد الدولي .

يساعد صندوق النقد الدولي الدول الأعضاء عن طريق ما يلي:²

1.13 تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي:

¹ علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص480

² صندوق النقد الدولي ، مقال صادر على الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki/AF> ، تاريخ الزيارة:

. 21:00، الساعة: 2012.10.11

تدعو إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة - أي الإشراف - على سياسات أسعار الصرف في بلدانها الأعضاء، وطبقاً للإتفاقية يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف، وعلى نحو أكثر تحديداً توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الإقتصادي المنظم مع مستوى معقول من إستقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية وإقتصادية أساسية منظمة وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة، إضافة إلى ذلك يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال، كما قد إتفق الدول الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الإقتصادية العامة وإستراتيجية السياسات الإقتصادية في البلد المعني.

إن من شأن المتابعة المنتظمة للإقتصادات حسبما تقتضي رقابة صندوق النقد الدولي وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى الأخطار قبل تحققها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب.

وبممارسة صندوق النقد الدولي دوره الإشرافي بطرق ثلاثة:¹

1.1.13 الرقابة القطرية :

وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة (تعقد على أساس قطري في العادة) مع البلدان الأعضاء فرادى حول سياساتها الإقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة ويطلق على هذه المشاورات إسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، كما تسمى أيضاً مشاورات "ثنائية" ولكن هذه

¹ ماهو صندوق النقد الدولي، 2003، مقال متاح على الموقع التالي:

، تاريخ الزيارة: 2012.10.11، الساعة 22:00 . <http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>

التسمية تسمية خاطئة إذا ما توخينا الدقة التامة، ذلك أن الصندوق يعتبر ممثلاً لجميع البلدان الأعضاء فيما يعقد من مشاورات مع أي بلد منفرد، ولذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف.

. طريقة قيام المشاورات:

يقوم فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الإقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الإقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطورات، حيث يقوم الفريق بإستعراض سياسات البلد الإقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف) وتقييم مدى سلامة النظام المالي¹، كذلك يتفحص قضايا السياسات الصناعية والإجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الإقتصاد الكلي. بعد ذلك يقدم الفريق تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة، حيث يقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس وبهذه الطريقة تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزناً مؤثراً على سياسات البلد المعني.

ومع زيادة شفافية صندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشر ملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لعدد كبير من مشاورات المادة الرابعة، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء صندوق النقد الدولي في إطار نشرات معلومات معممة والواقع أنه يتم في حالات كثيرة نشر التقارير الكاملة التي يعدها خبراء صندوق النقد الدولي عن هذه

¹ ماهو صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، مقال متاح على الموقع التالي:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>

المشاورات، وهي تقارير يمكن الإطلاع عليها في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، شأنها شأن نشرات المعلومات المعممة.

ويكمل صندوق النقد الدولي مشاوراته المعتادة سنوياً مع البلدان الأعضاء ، بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما دعت الحاجة، كما يعقد المجلس التنفيذي العديد من الاجتماعات غير الرسمية لإستعراض التطورات المالية والإقتصادية في بلدان أعضاء ومناطق أخرى مختارة.

2.1.13 الرقابة العالمية:

تظهر من خلال قيام المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بإستعراض الإتجاهات والتطورات الإقتصادية العالمية، حيث تستند أهم الإستعراضات من هذا النوع إلى تقارير "آفاق الإقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وتنتشر التقارير بالكامل قبل إجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها صندوق النقد الدولي المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء صندوق النقد الدولي بشأنها أيضاً، كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواتراً حول ما يجري في العالم من تطورات إقتصادية ومستجدات في الأسواق.

3.1.13 الرقابة الإقليمية:

وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لإتفاقيات إقليمية ويشمل ذلك، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والإتحاد

الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والإتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي¹.

كذلك تشارك إدارة صندوق النقد الدولي وموظفوها في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (أي مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ.

2.1.3 الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات، كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم².

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات دون أن يتخذ تدابير تضر بالرخاء الوطني أو الدولي وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات وضغط الطلب على الإقتصاد المحلي، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً، وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى إتخاذ تدابير

¹ ماهو صندوق النقد الدولي، مرجع سابق،. مقال متاح على الموقع التالي:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>

² عودة ناجي الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الامبريالية، مقال متاح على:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59400> ، تاريخ الزيارة: 2012.12.11.

تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي ويدخل إجتتاب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيقها .

3.1.3 المساعدة الفنية والتدريب:

لعل ما اشتهر به صندوق النقد الدولي هو تقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء ومنحها قروضاً مربوطة بالسياسات في أوقات الأزمات الاقتصادية، على أن الصندوق يتيح للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضاً من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الإقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية وتعد المساعدة الفنية عنصراً مكماً لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات، وهي تمثل حوالي 20% من التكاليف الإدارية لصندوق النقد الدولي.

لقد بدأ صندوق النقد الدولي في تقديم المساعدات الفنية في منتصف الستينات عندما لجأ كثير من البلدان حديثة الإستقلال إلى صندوق النقد الدولي طلباً للمساعدة في إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية وحدثت طفرة أخرى في أنشطة المساعدة الفنية في أوائل التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والإتحاد السوفييتي السابق التحول من نظم التخطيط المركزي إلى إقتصاد السوق وفي الآونة الأخيرة عزز صندوق النقد الدولي أنشطة المساعدة الفنية كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز بنيان النظام المالي الدولي وعلى وجه التحديد، يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تقوية نظمها المالية، وتحسين جمع البيانات المالية والإقتصادية ونشرها، وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية، والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية، كذلك يقوم صندوق النقد الدولي بنشاط مكثف لتقديم المشورة في المجالات التشغيلية إلى البلدان التي

اضطرت إلى إعادة إنشاء مؤسساتها الحكومية في أعقاب الحروب أو الإضطرابات المدنية الحادة

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي¹:

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هيكله البنوك المركزية وتطويرها.
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمن حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق، وتصميم شبكات الأمان الإجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي.
- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.
- صياغة التشريعات الإقتصادية والمالية ومراجعتها .

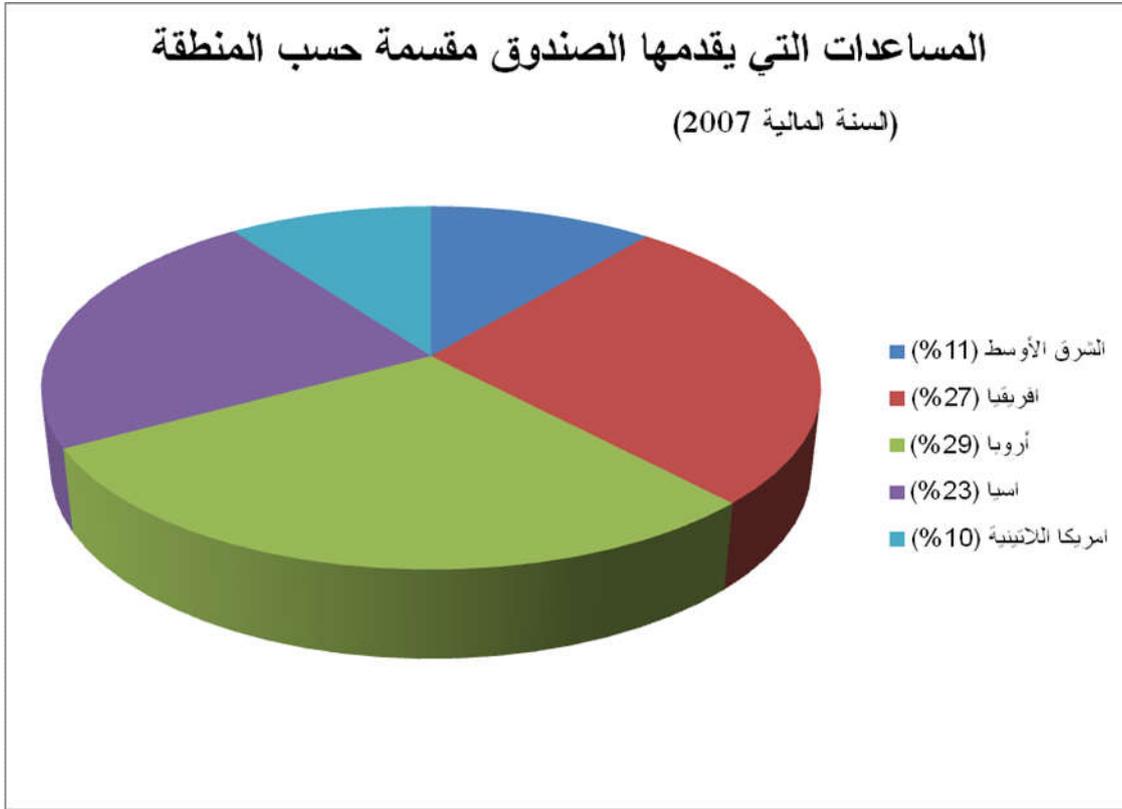
وينظم صندوق النقد الدولي دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء، وذلك في مقره بواشنطن العاصمة وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفيينا ، كما يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية ميدانياً أيضاً من خلال زيارات خبرائه إلى البلدان الأعضاء التي تكملها زيارات الإستشاريين والخبراء المكلفين من خارج صندوق النقد الدولي وتتلقى برامج المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق تمويلاً تكميلياً من بلدان مثل اليابان وسويسرا، وهيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. والشكل التالي يبين المساعدات الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي حسب المنطقة.

¹ ماهو صندوق النقد الدولي، 2003 ، مقال متاح على الموقع التالي:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm> تاريخ الزيارة : ديسمبر 2012، الساعة 00:30.

ويمثل الشكل (05) المساعدات الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مقسمة حسب المنطقة.

الشكل (05):المساعدات الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مقسمة حسب المنطقة



المصدر: ماهو صندوق النقد الدولي، 2009، مقال متاح على الموقع التالي:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>، تاريخ الزيارة ديسمبر 2012.

2.3 البرامج المدعومة بموارد صندوق النقد الدولي :

عندما يتوجه أحد البلدان إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إما أن يكون في أزمة إقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها، فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفذة ونشاطه الإقتصادي راكداً أو آخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة¹ ولإستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد وإسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو إقتصادي قابل للاستمرار فيه، ينبغي الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الإقتصادي والتمويل الرسمي أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الإقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى إتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، كذلك الإستقرار المالي والنقدي، النمو القابل للإستمرار ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج في "خطاب نوايا" توجهها الحكومة إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي.²

وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراء الصندوق في صياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمماً لمواجهة الإحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني ويعد هذا أمراً أساسياً لتحقيق فعالية البرنامج وإكتساب التأييد الوطني لها ومثل هذا التأييد، ما يطلق عليه اسم "الشعور بالملكية المحلية" للبرنامج وهو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه ويجري تصميم كل البرنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيها أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليها إذا ما تغيرت الظروف والواقع أن كثيراً من البرامج يجري تعديلها أثناء التنفيذ.

المبحث الرابع: برامج صندوق النقد الدولي لتجنب الأزمات المالية :

¹ صندوق النقد الدولي، مقال متاح على: <http://mnwat.net/qs/t158258.htm> ، تاريخ الزيارة: 1 2012.12.1

الساعة: 21:00 .

² صندوق النقد الدولي، نفس مرجع.

تجدد دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل أزمة المديونية و أزمات العولمة المالية، من خلال إشرافه على برامج معدة على أساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسيس بالأخطار المحتملة و قريبة الوقوع و سياسات تفرض على الدول الأعضاء لتصحيح الإختلالات و معرفة أسبابها و بالتالي المساعدة في معالجتها ، ومن أهم هذه البرامج مايلي :¹

1.4 : برامج صندوق النقد الدولي لمواجهة أزمات العولمة المالية :

ويشمل البرامج الثلاثة التالية:

- . برامج التثبيت و التكيف الهيكلي.
- . برامج الإنذار المبكر.
- . برامج إختبار الإجهاد .

1.14 : برامج التثبيت والتعديل الهيكلي :

هي برامج تحاول تصحيح الإختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي على المدينين القصير والمتوسط بالتركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والإستثمارية المتمثلة في أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة الضرائب، فتح المجال للقطاع الخاص وتقليل دور الدولة في الأنشطة الإقتصادية وتشجيع الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي، فقد ركز عليها الصندوق في معالجة أزمات المديونية.

وفي إطار برامج إعادة الجدولة ، تركز هذه البرامج على 3 محاور رئيسية هي:²

. المحور الأول :

¹ لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ،الملتقى الدولي المنعقد في 2009، بعنوان الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، ص773 .

² قادري عبد العزيز، دراسات في الاقتصاد الدولي ،دار هزمة، 2001، ص24.

تخفيف العجز في ميزان المدفوعات و ذلك بإعتماد الإجراءات التالية:
. تخفيض قيمة العملة.

. إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى مستوى .

. تحرير عملية الإستيراد من القيود المفروضة عليها .

. إلغاء الإتفاقيات الثنائية .

. تحسين شروط الإقتراض الخارجي .

. المحور الثاني:

و يتمثل في مكافحة التضخم ويشمل الإجراءات التالية :

. رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة .

. تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وتقليص

الإنفاق العام.

. المحور الثالث :

تشجيع الإستثمار الخاص المحلي و الأجنبي و ذلك عن طريق:

. منح مزايا ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي .

. حرية تحويل الأرباح للخارج .

. تقليص نمو القطاع العام و تشجيع آليات الخصخصة .

2.1.4 برامج الإنذار المبكر :

في إطار سعي الصندوق لإستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها، لجأ هذا الأخير إلى اعتماد نماذج من الإقتصاد القياسي تعرف بنماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد في التحليل والتنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية (مدة 12 - 24 شهرا) التي تؤدي إلى إحداث الأزمة وأهمها : نسبة الدين القصير الأجل إلى إحتياطات النقد الأجنبي والإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للإتجاه السائد في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، بحيث كلما إرتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات إزداد إحتمال وقوع الأزمة وهنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كافية لتبني سياسة تصحيحية، بحيث يستند الصندوق في إستشعار الأزمة والتنبؤ بوقوعها إلى مجموعة من المؤشرات أهمها: (1)

1.2.14 وسائل مراقبة السيولة :

يعتبر صندوق النقد الدولي أن نقص الإحتياطي من السيولة ، يعد من المؤشرات الرئيسية للتنبؤ بإحتمال حدوث أزمة العملة ، خاصة في ظل عدم قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية و هروب رؤوس الأموال بسبب الشكوك القائمة حول عدم صلاحية السياسات المحلية ، في هذه الحالة يؤكد الصندوق على ضرورة وضع التقديرات التالية :

. إحتياجات البلد من التمويل الخارجي، بما في ذلك عجز الحساب الجاري والتزامات الديون التي يحل موعد إستحقاقها في آجال لاحقة وحجم الأموال المحولة من طرف المقيمين إلى الخارج .

. مختلف مصادر التمويل المضمونة من طرف الإستثمار الأجنبي المباشر والإقتراض من الأسواق المالية في شكل سندات و قروض مضمونة و التمويل الرسمية.

(1) كرستان ملدر ، تحديد مكامن التعرض للمخاطر المالية ، مفتاح الوقاية من الأزمات ، مجلة التمويل و التنمية ، 2003 ،

. الفجوة التمويلية المتبقية: هذه الحالة تتطلب تجميع البيانات بصورة منتظمة وترتيبها في جداول تحدد إحتياجات تمويلية، التي يعتمد عليها في فحص وتدقيق إحتياجات التمويل العالمية و حجم الطلب على موارد صندوق النقد الدولي .

2.2.1.4 نبض السوق :

يعتمد هذا النوع من التقييم على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية في البلدان الناشئة بتحديد مخاطر التسديد و تحليل سلوك السوق لمساعدة الدول على إمكانية إستخدام سياسات مالية توسعية تساعد على تعويض بعض الآثار السلبية للأزمة .

3.2.1.4 التطلع إلى المستقبل :

لتسهيل عملية التنبؤ بحدوث الأزمات يحاول واضعي السياسات الإقتصادية إتخاذ وإعتماد مجموعة من الإجراءات لتفادي وقوعها بمجرد ظهور بوادرها، ويتدخل صندوق النقد الدولي لمتابعة مدى سلامة القطاع المالي في هذه البلدان ومدى إلتزامها بالمعايير والمقاييس الدولية لزيادة قدرته على التنبؤ بحدوث الأزمات ومواجهتها لكن بالرغم من إيجابيات هذه البرامج في بعض النواحي وأهميتها إلا أنها تميزت بجمع كل البلدان والأزمات في سلة واحدة و إهمالها لحجم كبير من المعلومات التي لا يمكن قياسها بسهولة كما أنها لا توفر بسهولة الحلول و السياسات للبلدان المعرضة لمخاطر الأزمات لأنه ترتكز على التنبؤ .

3.1.4 برامج إختبار الإجهاد :

تعد برامج إختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر وإختبار السلامة المالية و تقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلا) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة و قياس التغير الحاصل

في محفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة . و الجدول رقم (02) يوضح أهم أنواع المخاطر و الصدمات الناتجة عنها و آلية معالجتها .

الشكل رقم (07) : تقييم برنامج إختبار إجهاد للمخاطر و كيفية معالجتها:

نوع المخاطرة	الصدمة المتحتملة	كيفية التطبيق
سعر الفائدة	تحول متواز في منحى العائد مثل حدوث زيادة قدرها 100-300 نقطة أساس بالنسبة لكافة الإستحقاقات، والتغير في شكل منحى العائد سواءا كانت التعرجات قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل وإمكانية حدوث الصدمات في الأسعار المحلية والأجنبية.	يطبق على دفتر التداول (خاصة على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت) كما يمكن تطبيقه على دفتر البنوك(الإئتمان)
أسعار الصرف	تغير في أسعار الصرف ، مثلا إنخفاضه بـ 10-20 % أو إرتفاعه مقابل عملة لبلد يعد شريكا تجاريا رئيسيا ويتوقف ذلك على طول الفترة الزمنية،إمكانية خفض عملات أخرى تكتسي أهمية في المحفظة	على العموم تطبق على دفتر التداول وأحيانا على دفتر الإئتمان إذا كانت القروض بالعملات الأجنبية كبيرة
الإئتمان	زيادة في إحتتمالات التوقف عن الدفع . زيادة نسب القروض المشكوك فيها.	تطبق على دفتر البنوك بالإعتماد على وقائع سابقة خاصة بإرتفاع حالات التوقف عن التسديد .
أسعار الأسهم	إنخفاض مؤشر البورصة مثلا إنخفاض المؤشرات الرئيسية لمعدل 20 - 30%	يطبق في دفتر التداول
درجة التذبذب	زيادة درجة التذبذب في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم	يطبق في محافظ الخيارات، ويمكن معايرته على أساس الوقائع السابقة لزيادة تذبذب السوق .
السيولة	نقص في سيولة الأوراق المالية المتداولة، مثلا حدوث إنخفاض في قيمة كافة السندات. إنخفاض درجة سيولة البنوك من خلال إرتفاع معدلات السحب والطلب على الودائع أو إنخفاض مستوى التسهيلات الإئتمانية ما بين البنوك	غالبا ما يطبق على دفاتر التداول، ويمكن تحليله على أساس نسب الأصول السائلة قبل وبعد الإنخفاض

البضائع	إنخفاض أسعار سلع التصدير الرئيسية إنخفاض أسعار البترول بالنسبة للنفطية	يطبق على دول التي تركز تجارتها الخارجية على تصدير السلع بشكل كبير (الدول النفطية والمصدرة للمواد الأولية)
---------	--	---

المصدر: بول هيلبرز ، ماذا لو ... ؟ ، مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2004 .

ويتم إجراء عملية إختبار الإجهاد وفق عدة مراحل⁽¹⁾ تتطلق من توحيد جوانب التعرض للمخاطر وجمع المعلومات حول الإقتصاد الكلي وأداء النظام المالي والبيانات المرتبطة والحصص في السوق التي تساعد على التحديد المنتظم للمؤسسات والقطاعات المهمة ومعرفة هياكل الميزانيات المالية التي تمكن من إستشراف جوانب التعرض للمخاطر في بعض الأصول والخصوم ومصادر الدخل، أي التركيز على معرفة مصادر المخاطر المختلفة .

بعدها يتم وضع الخطط بإستخدام نماذج الإقتصاد، الإقتصاد القياسي الذي هو أساس برنامج إختبار الإجهاد، حيث يتم الإعتماد على بيانات تاريخية وأخرى إفتراضية لتحليل الروابط الرئيسية بين الإقتصاد الحقيقي والنظام المالي، وفي بعض الحالات يتم اللجوء إلى تجارب الدول الأخرى في عملية الإسترشاد وصياغة إختبار الإجهاد .

إن بعد وضع الخطط يتم إستقراء وترجمة النتائج المختلفة لنموذج الإقتصاد الكلي إلى ميزانيات وقوائم داخل المؤسسات المالية لمساعدة المؤسسات ذات النظم المتطورة في إدارة المخاطر من زيادة قدرتها الرقابية للمخاطر ، أما المؤسسات ذات النظم البدائية فإنها تساعد على وضع نماذج إدارة المخاطر، لتأتي آخر مرحلة وهي تحليل الأثار، أي تحديد أثر التغير في المخاطر على هيكل المحفظة في المدى القصير ومدى تأثير ذلك على النظام المالي ككل .

ومن أهم إستراتيجيات التحليل المعتمدة هي تحليل الأثر على المؤسسات بإستخدام نماذج العدوى التي تحاول تقدير وقياس أثر فشل المؤسسة الرئيسية على المؤسسات الأخرى وعلى النظام المالي بأكمله، ويتم ذلك بإختبار إجهاد كل ميزانية وكل قائمة دخل على حدى، ثم

¹ بول هيلبرز ، ماذا لو ، ؟، مرجع سابق، ص 26 .

فحص مدى تعرض الطرف المقابل للمخاطر كالمؤسسات التي جعلها إختبار الإجهاد أكثر تعرضاً للمخاطر نتيجة إقتراض مبالغ من البنوك أو إمتلاك أسهم أو وضع ودائع ودراسة مدى تأثير الصعوبات التي تواجهها إحدى المؤسسات على سلامة المؤسسات الأخرى ، بعدها تأتي آخر عملية وهي تفسير النتائج ونشرها .

مما سبق يبرز الدور الرئيسي لبرامج إختبار الإجهاد في مساعدة واضعي السياسات على إكتشاف وتحديد الأثر الناشئ عن مجموعة من الصدمات الشائعة على مختلف المؤسسات وقياس الأهمية النسبية لأنواع هذه الصدمات و تحديد التطور الزمني لمخاطر النظام المالي وهي عناصر مهمة جداً لزيادة قدرة إختبار الإجهاد على التنبؤ بالمخاطر والصدمات المختلفة¹، إلا أن التجارب أثبتت أن هذه البرامج تبقى عاجزة عن إحصاء كل المخاطر و تقديم تقرير وقياس دقيق لحجم الخسائر، حيث أنها لا توفر إلا صورة جزئية عن المؤسسات التي تتحمل المخاطر، كما أن الكثير من الدول تصطدم بمشكل ندرة البيانات والمعلومات و الخبرة الفنية مما يجعل المعلومات التي تم تجميعها حول المؤسسات المالية أقل دقة على مصداقية عملية إدارة المخاطر و برامج إختبار الإجهاد بصفة عامة .

2.4 دور صندوق النقد الدولي في تقوية النظام المالي والنقدي الدولي:

أدت العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولي ولعل أهم التحديات وأكثرها صعوبة هما كيفية تقوية النظام المالي العالمي ، بحيث يصبح أقل عرضة للأزمات المالية وأكثر قدرة على التصدي لها إذا وقعت وكيفية دعم جهود مكافحة الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

ولقد حققت العولمة فوائد كبرى لبلدان كثيرة وأناس كثيرين في جميع أنحاء العالم والحقيقة أن الإندماج في الإقتصاد العالمي يمثل عنصراً جوهرياً في أية إستراتيجية لتمكين البلدان المختلفة من التوصل إلى مستويات معيشية أعلى ولكن العولمة، من خلال ما تحققه من زيادة

¹ بول هيلبرز ، ماذا لو ،؟، مرجع سابق، ص 27 .

في حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها، قد أدت أيضاً إلى زيادة مخاطر الأزمات المالية وفي الوقت ذاته، نشأت مخاطرة أخرى وهي أن البلدان منخفضة الدخل، التي لم تستفد استفادة كبيرة بعد من العولمة، ستزداد تخلفاً عن الركب في الوقت الذي ترتفع فيه مستويات المعيشة في البلدان الأخرى.

و يعمل صندوق النقد الدولي على بناء نظام مالي عالمي أقوى فكانت الأزمات المالية في الأسواق الصاعدة في منتصف وأواخر التسعينات تذكرة بالمخاطر المرتبطة بالعولمة، حتى بالنسبة للإقتصادات التي حققت استفادة هائلة من ورائها والتي تدار إدارة جيدة من جوانب متعددة، فالإقتصادات التي تضررت من الأزمة الآسيوية في الفترة (1997-1998) على وجه الخصوص، كانت قد حققت طوال عدة عقود مكاسب ضخمة من التجارة الدولية التي تزداد تكاملاً يوماً بعد يوم، ولقد كشفت الأزمات عن وجود جوانب ضعف في سياسات البلدان التي أصابها الأزمة، بل وعن ثغرات في النظام المالي الدولي نفسه، مما أبرز الحقيقتين التاليتين:¹

. إن المستثمرين قد يتراجعون على نحو سريع وجماعي إذا ما لمسوا وجود نقائص في السياسات الإقتصادية المحلية ومتى فقد المستثمرون المحليون أو الأجانب ثقتهم في الإقتصاد، يمكن أن تنضب تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وأن يؤدي خروج تدفقات صافية كبيرة على التعجيل بوقوع أزمة مالية.

. إن الأزمة المالية التي تقع في بلد أو منطقة ما، يمكن أن تمتد بسرعة لتنتشر في إقتصادات أخرى. ومن أجل الحد من مخاطر وقوع الأزمات المالية في المستقبل ودعم إمكانية الحل السريع لما يقع منها، يعمل صندوق النقد الدولي على تقوية النظام النقدي المالي الدولي بالتعاون مع حكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص.

¹ خدمات صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق.

وتشمل الإصلاحات المجالات الآتية:¹

1.2.4 تقوية النظام المالي والنقدي الدولي

أدت العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولي ولعل أهم التحديات وأكثرها صعوبة هما كيفية تقوية النظام المالي العالمي، بحيث يصبح أقل عرضة للأزمات المالية وأكثر قدرة على التصدي لها إذا وقعت، وكيفية دعم جهود مكافحة الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

ولقد حققت العولمة فوائد كبرى لبلدان كثيرة وأناس كثيرين في جميع أنحاء العالم، والحقيقة أن الاندماج في الإقتصاد العالمي يمثل عنصراً جوهرياً في أية استراتيجية لتمكين البلدان المختلفة من التوصل إلى مستويات معيشية أعلى ولكن العولمة، من خلال ما تحققه من زيادة في حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها، قد أدت أيضاً إلى زيادة مخاطر الأزمات المالية وفي الوقت ذاته، نشأت مخاطر أخرى وهي أن البلدان منخفضة الدخل التي لم تستفد إستفادة كبيرة بعد من العولمة، ستزداد تخلفاً عن الركب في الوقت الذي ترتفع فيه مستويات المعيشة في البلدان الأخرى.²

لقد كانت الأزمات المالية في الأسواق الصاعدة في منتصف وأواخر التسعينات تذكراً بالمخاطر المرتبطة بالعولمة حتى بالنسبة للإقتصادات التي حققت إستفادة هائلة من ورائها والتي تدار إدارة جيدة من جوانب متعددة، فالإقتصادات التي تضررت من الأزمة الآسيوية في الفترة (1997-1998) على وجه الخصوص كانت قد حققت طوال عدة عقود مكاسب ضخمة من

¹ خدمات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، دون صفحة.

² ماهو صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، الصفحة غير موجودة.

التجارة الدولية التي تزداد تكاملاً يوماً بعد يوم ولقد كشفت الأزمات عن وجود جوانب ضعف في سياسات البلدان التي أصابها الأزمة، بل وعن ثغرات في النظام المالي الدولي نفسه.

2.2.4 تقوية القطاعات المالية:

من الأسباب الرئيسية وراء حساسية البلدان للأزمات الاقتصادية وجود ضعف في نظمها المالية تتجسد مظاهرها في إعاقة مؤسساتها أو افتقارها إلى السيولة، أو كونها عرضة للإعسار أو نقص السيولة نتيجة حدوث تطورات مناوئة ولتقوية النظام المالي، قد تحتاج البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى تحسين ضوابطها الداخلية، بما في ذلك تقييم المخاطر وإدارتها، كذلك قد تحتاج السلطات إلى رفع كفاءة رقابتها للقطاع المالي و تنظيمها له بحيث تقترب من مستوى المعايير الدولية.

في عام 1999 بدأ الصندوق والبنك الدولي عمليات تقييم مشتركة للقطاعات المالية في البلدان الأعضاء، للمساعدة في تحديد جوانب الضعف الفعلية والمحتملة ومنذ ذلك الحين قامت فرق من الصندوق والبنك الدولي بمساعدة خبراء من البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية بتقييم قوة النظم المالية في عدد من البلدان الأعضاء وبجري تقديم هذه التقييمات إلى البلدان المعنية لتكون مرشداً لها فيما ينبغي إتخاذها من إجراءات.

ويعمل خبراء الصندوق أيضاً مع الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق

مايلي:¹

. تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للبنوك.

.مراجعة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والمؤسسات المالية.

¹ خدمات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، مقال متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm>، تاريخ الزيارة: 20-01-2013 الساعة: 10:00.

. وضع مجموعة أساسية من المعايير المحاسبية الدولية.

. الإنتهاء من وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لحسن التنظيم والإدارة في قطاع الشركات.

. تجنب نظم أسعار الصرف الحساسة لأي هزات.

. ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب.

وبالمثل، يتعاون صندوق النقد الدولي مع لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تحسين المعايير التنظيمية.

3.2.4 معايير ومواثيق الممارسات السلمية المقبولة دولياً.

تستطيع البلدان طمأنة المجتمع الدولي لسلامة سياستها وممارستها بإتباع معايير ومواثيق الممارسات السلمية المقبولة دولياً، أما البلدان التي لا تتبع هذه المعايير والمواثيق الدولية، فيمكنها الإسترشاد بها في تقوية نظمها المعتمدة وقد عمل صندوق النقد الدولي على وضع وتنقيح المعايير الطوعية في مجالات تخصصه، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية أخرى في بعض الحالات، مثل بنك التسويات الدولية والبنك الدولي ومن بين هذه المعايير ما يتصل بالممارسات الإحصائية في البلدان الأعضاء، ومواثيق الممارسات السلمية في مجال السياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية، والمبادئ التوجيهية التي تستهدف تقوية القطاع المالي مثل معايير الرقابة والتنظيم في الجهاز المصرفي.

ويكمل عمل الصندوق في هذا الميدان جهود بنك التسويات الدولية والبنك الدولي وغيرها من الهيئات المعنية بوضع المعايير الدولية في مجالات مثل المحاسبة ومراجعة الحسابات، والإفلاس، والتنظيم والإدارة في قطاع الشركات، وتنظيم أسواق الأوراق المالية ونظم الدفع والتسوية.

ولمساعدة البلدان في تقدير مدى إمتثالها لهذه المعايير، بدأ خبراء الصندوق في عام 1999، بالتعاون مع حكومات البلدان المعنية، في إعداد تقارير قطرية تجريبية حول موضوع مراعاة البلدان للمعايير والمواثيق، مع التركيز أساساً على المجالات التشغيلية التي تهم الصندوق بشكل مباشر وقد قامت بلدان عديدة بنشر هذه التقارير على أساس طوعي.

4.2.4 تشجيع الإنفتاح ونشر البيانات:

يعتبر نشر معلومات حديثة يعتد بها وكذلك معلومات عن السياسات الإقتصادية والمالية والممارسات المتبعة وكيفية صنع القرار في مختلف البلدان مطلباً لازماً لمساعدة المستثمرين في إصدار أحكام صحيحة، ولتمكين الأسواق من العمل بكفاءة ويسر وفي أعقاب الأزمة المكسيكية في الفترة (1994-1995)، إستحدث صندوق النقد الدولي في معياراً خاصاً لنشر البيانات (SDDS) لإرشاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية والأخرى التي قد تسعى لدخولها في نشر البيانات الإقتصادية والمالية للجمهور¹ وتوافق البلدان المشتركة في هذا النظام على نشر بيانات مالية وإقتصادية وطنية مفصلة، بما في ذلك بيانات الإحتياجات الدولية والدين الخارجي، حسب جدول زمني معن، وقد أنشئ أيضاً في عام 1997 نظام لنشر البيانات (GDDS) لإرشاد البلدان التي لم تسمح ظروفها بعد بالإشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات والتي تحتاج إلى تحسين نظمها الإحصائية.

5.2.4 الشفافية والمساءلة في صندوق النقد الدولي:

¹ ماهو صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ، مقال متاح على الموقع :

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm> ، 2003 ، تاريخ الزيارة: 2011.11.08،

يعتبر تحسين المعلومات التي تقدم إلى الأسواق والجمهور العريض بمثابة عنصر أساسي من عناصر إصلاح النظام المالي الدولي، كما أنه يمثل حجر الزاوية في عملية الإصلاح التي بدأت مؤخراً ولا تزال مستمرة في صندوق النقد الدولي ذاته، أما الشفافية سواء من جانب البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي أو صندوق النقد الدولي نفسه، فهي تساعد على تحسين الأداء الإقتصادي بطرق متعددة فزيادة إنفتاح البلدان الأعضاء، تشجع الجمهور على تحليل سياسات هذه البلدان على نطاق أوسع وبالإستناد إلى معلومات أدق وتزيد من مساءلة صانعي السياسات ومن مصداقية السياسات المنتهجة، كما توفر للأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بنظام وكفاءة، أما زيادة الإنفتاح والوضوح من جانب صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بسياساته والمشورة التي يقدمها لأعضائه، فمن شأنها الإسهام في عقد مناقشات مستنيرة بشأن السياسات، وتحقيق فهم أفضل لدور الصندوق وعملياته من خلال إتاحة الفرصة للجمهور العريض كي يتناول تفاصيل المشورة بالفحص والنقاش، كما يمكن أن يعمل صندوق النقد الدولي أيضاً على الإرتقاء بمستوى التحليل لديه.

ومنذ منتصف التسعينات، حدثت زيادة هائلة في حجم المعلومات التي ينشرها صندوق النقد الدولي عن أنشطته وسياساته وأنشطة وسياسات البلدان الأعضاء، لا سيما في موقعه على شبكة الإنترنت. فنشرت المعلومات المعممة، على سبيل المثال التي تم نشرها في ختام مشاورات المادة الرابعة والتي تمثل حوالي 80% من البلدان الأعضاء في (1999-2000) تلخص مناقشات المجلس التنفيذي وتقدم الخلفية التي تستند إليها المشاورات، كذلك تقوم الحكومات المعنية بإصدار خطابات نوايا في حوالي 80% من البرنامج وفي أبريل 1999 بدأ المجلس التنفيذي مشروعاً تجريبياً للنشر الطوعي لتقارير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة. ووافق حوالي ستون بلداً على هذا النشر على مدى الثماني عشر شهراً التالية وفي نوفمبر 2000 حل محل هذا المشروع التجريبي سياسة للنشر تنص على النشر الطوعي (أي رهنً بموافقة البلد المعني) لكل من تقارير مشاورات المادة الرابعة والتقارير الخاصة باستخدام البلدان الأعضاء لموارد الصندوق.

ولقد تعززت في السنوات الأخيرة قواعد مساءلة صندوق النقد الدولي أمام حكوماته الأعضاء والجمهور العريض عن طريق التقييمات الخارجية التي يقوم بها خبراء من خارج صندوق النقد الدولي لسياساته وأنشطته وتضم التقييمات الخارجية المنشورة تقييمات التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (الذي حل محله في عام 1999 تسهيل النمو والحد من الفقر) ورقابة الصندوق لإقتصادات البلدان الأعضاء وأنشطة الصندوق في مجال البحوث الإقتصادية وقد تم في عام 2001 إنشاء مكتب التقييم المستقل.¹

وإذ يزيد المجلس التنفيذي من شفافية الصندوق، فهو يعي تماماً ضرورة الحفاظ على دور الصندوق كمستشار مؤتمن لبلدانه الأعضاء، وهو دور سيظل على الدوام جزءاً أساسياً من مهمة الصندوق.

6.2.4 إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها:

يساهم القطاع الخاص بالنصيب الأكبر في التدفقات المالية الدولية وهنا تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في المساعدة على منع وقوع الأزمات المالية وحلها إذا وقعت، حيث يمكن منع حدوث الأزمات والحد من مدى تقلب التدفقات الخاصة عن طريق تحسين عمليات تقييم المخاطر والدخول في حوار أعمق وأكثر تواتراً بين البلدان والمستثمرين من القطاع الخاص فمثل هذا الحوار يمكن أن يزيد من مشاركة القطاع الخاص في حل الأزمات عند حدوثها، وذلك بأساليب تتضمن إعادة هيكلة الدين الخاص.

ويمكن لكل من الدائنين والمدينين الاستفادة من مثل هذا الحوار، كذلك فإن إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها من شأنه أن يساعد أيضاً في الحد من "الخطر الأخلاقي" أي إمكانية أن يجذب القطاع الخاص إلى الدخول في عمليات إقراض غير مضمونة من منطلق الثقة في أن الخسائر المحتملة ستكون محدودة نتيجة لعمليات الإنقاذ الرسمية، بما في ذلك الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولي.

¹ ماهو صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

ويعمل صندوق النقد الدولي ذاته على تعزيز حوارهِ مع الأطراف المشاركة في السوق، من خلال تشكيل المجموعة الإستشارية المعنية بأسواق رأس المال، مثلاً، والتي اجتمعت للمرة الأولى في سبتمبر 2000¹ وتمثل هذه المجموعة محفلاً للإتصال المنتظم بين المشاركين في أسواق رأس المال الدولية وإدارة الصندوق وكبار موظفيه حول القضايا ذات الإهتمام المشترك، بما في ذلك التطورات الإقتصادية العالمية وتطورات السوق وتدابير تقوية النظام المالي العالمي. إن عند وقوع الأزمات، ينتظر من البرامج المدعمة بموارد الصندوق أن تكون قادرة على إستعادة الإستقرار، في معظم الحالات، إستناداً إلى ما توفره من تمويل رسمي وتعديل في السياسات، وما يرتبط بذلك من زيادة في ثقة المستثمرين من القطاع الخاص ومع ذلك فقد يتطلب الأمر إتخاذ إجراءات أخرى في حالات معينة، مثل إعادة الهيكلة المنسقة للديون من جانب الدائنين التابعين للقطاع الخاص، وقد إتفق أعضاء صندوق النقد الدولي على بعض المبادئ للإسترشاد بها في عملية إشراك القطاع الخاص في حل الأزمات، غير أن هذه المبادئ تتطلب مزيداً من التطوير وينبغي توخي المرونة عند تطبيقها على الحالات المختلفة لفرادى البلدان.

7.2.4 التعاون مع المؤسسات الأخرى:

يتعاون صندوق النقد الدولي تعاوناً نشطاً مع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، وهي مؤسسات لكل منها مجال تخصص معين ومساهمة خاصة في الإقتصاد العالمي، ويتسم تعاون الصندوق مع البنك الدولي في مجال الحد من الفقر بطابع وثيق خاص، لأن البنك وليس الصندوق، هو صاحب الخبرة في مجال مساعدة البلدان على تحسين سياساتها الإجتماعية.

¹ ماهو صندوق النقد الدولي، مرجع سابق .

ومن المجالات الأخرى التي يتعاون فيها الصندوق والبنك الدولي تعاوناً وثيقاً عمليات تقييم القطاعات المالية في البلدان الأعضاء بهدف الكشف عن جوانب الضعف في نظمها ووضع المعايير والمواثيق، وتحسين نوعية بيانات الدين الخارجي ومدى توفرها ونطاق شمولها. كذلك فإن صندوق النقد الدولي عضو في منتدى الإستقرار المالي الذي يضم السلطات الوطنية المسؤولة عن الإستقرار المالي في المراكز المالية الدولية المهمة، وهيئات التنظيم والرقابة الدولية، ولجان خبراء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية.

خلاصة الفصل:

إن سياسة صندوق النقد الدولي التي تصاغ من منظور رأسمالي بحث لم تخفف من حدة الأزمات التي تفتك بالإقتصاديات المتخلفة، وعلى الرغم من التغييرات التي شهدتها العالم والمتمثلة في إنتهاء الحرب الباردة وغياب دور المنظومة الإشتراكية وبروز القطب الواحد في قيادة العالم الذي أخل بالتوازن الدولي وظهر نظام العولمة . فإن صندوق النقد الدولي لم يغير من عقيدته في التعامل مع دول العالم الثالث فقد واصل نهج الإستغلال وصنع الأزمات بسبب سياساته الغير ناجعة وأصبح صندوق النقد الدولي أداة للإمبريالية وكوكيلا لمصالحها ومن المفترض أن يراعي صندوق النقد الدولي مصالح البلدان الفقيرة وبتبنى سياسات واقعية تساهم في إخراج البلدان من الأزمات وذلك بتحسين آليات عمله والقيام بمبادرات تخفف من حدة أزمة المديونية وأعبائها.

إنه وعلى الرغم من تطور نشاط صندوق النقد الدولي بشكل واسع لكي يواكب التطورات الإقتصادية، إلا أنه يبقى غير كاف. فيجب تحسين آليات عمل صندوق النقد الدولي من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز دوره في مكافحة الفقر والتخلف الإقتصادي والمساهمة في تمويل إقتصاديات قادرة على النمو والحياة .

الفصل الثالث:

ميكانيزمات الحوكمة في صندوق النقد الدولي

تمهيد:

المبحث الأول: لمحة عامة عن الأزمات المالية العالمية

- 1-1 أزمة 1974.
- 2-1 أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين
- 3-1 أزمة (1987)، وول ستريت.
- 4-1 أزمة المحروقات.
- 5-1 الأزمة المالية عام 1997.
- 6-1 أزمة فقعات الشركات الأنترنت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة.
- 7-1 الأزمة المالية العالمية (2008).

المبحث الثاني: أثر أزمة (2008) على سياسات صندوق النقد الدولي.

- 1-2 مراجعة السياسة الإقراضية للصندوق
- 2-2 تدعيم المصادر التمويلية للصندوق
- 3-2 إعادة النظر في سياسة ادارة المخاطر العالمية
- 4-2 تسريع عملية إصلاح نظام الحصص والتصويت
- 5-2 تحسين سياسة تقديم المساعدات الفنية
- 6-2 إصلاح الحوكمة من أجل تعبير أصدق عن واقع الإقتصاد العالمي

المبحث الثالث: تقييم دور الحوكمة في صندوق النقد الدولي.

- 1-3 العضوية والحصص والتصويت
- 2-3: المهام والأهداف
- 3-3 حقوق السحب الخاصة
- 4-3 نظام أسعار الصرف
- 5-3 تنظيم السيولة الدولية وتطوير آليات الإنتمان الدولي.
- 6-3 إصلاح نظام المساعدات وإطار الإقتراض وحجم التمويل
- 7-3 البرامج والمشروطة.
- 8-3 نظام الحوكمة.

المبحث الرابع: آفاق النظام المالي والنقدي الدولي

- 1-4 ردود الفعل الدولية اتجاه الأزمة المالية العالمية (2008).
- 2-4 مستقبل صندوق النقد الدولي.

خلاصة الفصل:

تمهيد:

من المعترف به أن العديد من الإقتصادات الصغيرة وحتى الكبيرة في العالم لا تمتلك الموارد اللازمة لتحفيز الطلب من أجل تقليص إنكماش الناتج و مواجهة الأزمات المالية والإقتصادية المفاجئة . إنه منذ نحو ستين عاما مضت أنشأ العالم صندوق النقد الدولي يهدف الى مساعدة الدول على التصرف في مواجهة التقلبات الدورية التي تواجه إقتصاداتها ولكننا نجد أن معظم الدول لا ترغب في إستخدام الصندوق الآن إلا كحل أخير .

من الثابت أن صندوق النقد الدولي تم أنشاؤه لمواجهة التحديات المالية والنقدية التي واجهها العالم بعد الحرب العالمية الثانية و من جهة أخرى أنشأ برغبة و ارادة من الدول الإستعمارية الإحتكارية بدافع الهيمنة الإقتصادية على العالم ، وبنطوي هذا التوجه في إطار الصراع الدولي الساخن في تلك الفترة بين النظامين الراسمالي والاشتراكي . إن الهدف الذي يتوخاه صندوق النقد الدولي من فرض سياساته على البلدان النامية هو خلق الظروف الموضوعية لوضع مسارات الإقتصاديات النامية ، على طريق التوجه الرأسمالي وتعميق تبعيتها الإقتصادية والمالية والتكنولوجية الى الدول الإحتكارية ، كما أن إصرار صندوق النقد الدولي على إلزام البلدان المدينة بتنفيذ شروطه المذله في فرض المزيد من الضرائب والرسوم وزيادة الأسعار على السلع التموينية والخدمات اليومية وإلغاء كافة أشكال الدعم الحكومي الذي تقدمه الحكومات لدعم قوت الشعب وحرمان المواطنين من الدعم المقدم لقطاع الخدمات الطبية والتعليمية وباقي الخدمات الأخرى ، يرمي إلى تعزيز قدرة البلدان المدينة على سداد الاقساط والفوائد المترتبة على مديونيتها الخارجية وليس إلى تعزيز قدرتها على الادخار لتمويل مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي هي بأمس الحاجة اليها .

إن أول الأمور التي كثر الحديث عنها خلال إجتماعات صندوق النقد الدولي لدرجة كبيرة ، هو غياب دور مؤثر لصندوق النقد الدولي في التلطيف من شدة الأزمات المالية العالمية . فقد بدا الجميع من حكومات وإقتصاديين وأكاديميين وكأنهم تائهين بسبب المستقبل الغامض لصندوق النقد الدولي الذي لا تعرف توجهاته و يضع الآن بعض الإقتصاديين الأمل

في إدارة الرئيس أوباما من خلال القيام بالإصلاحات الحقيقية المنشودة وبصفة خاصة تلك المتعلقة بإجراءات حوكمة صندوق النقد الدولي فالصندوق الذي عادة وفي الكثير من المناسبات التي دعا فيها إلى الحوكمة في الحكومات والدول والمؤسسات إتضح أنه بحاجة ماسة إلى الحوكمة داخل مؤسساته التي تعاني من عدم وجود الشفافية وإبتعادها عن الأهداف التي سطرت من أجلها.

المبحث الاول: لمحة عامة عن الأزمات المالية العالمية:

شهدت الأسواق المالية العالمية عدة أزمات . في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وبداية القرن الواحد و العشرين . تسببت في حدوث أزمات مالية تميزت بسرعة إنتشارها وتباين أسباب حدوثها، وكان آخرها الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة 2008 والتي سنحاول التركيز عليها، وسنحاول ربطها مع جهودات صندوق النقد الدولي للتخفيف من تداعياتها أو الحد منها، ومدى توفر الحوكمة من عدمها وذلك ضمن النقاط التالية:¹

1.1 أزمة: (1975.1974)

أدت هذه الأزمة إلى إنهيار عدد من البنوك العالمية في مقدمتها البنك الألماني . هيرستات . بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهي المرة الأولى التي يتم فيها التعرف على المخاطر النظامية . وتعتبر هذه الأزمة أزمة هيكلية بالدرجة الأولى في مجال الطاقة والخدمات ونقص في مجال الغذاء، ولقد كان السبب الرئيسي لهذه الأزمة العالمية هو إرتفاع أسعار الطاقة مع الصراع العربي الإسرائيلي عام 1973 ولقد دعى صندوق النقد الدولي إبان هاته الثورة إلى تحرير أسعار المحروقات وعدم إتخاذ المحروقات كوسيلة للضغط على الدول المؤيدة لإسرائيل ، كما دعى صندوق النقد الدولي الدول التابعة للإتحاد السوفياتي إلى التوجه إلى النظام الرأسمالي، وفي الحقيقة أن هاته الدعوات ماهي إلا لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى وتلبية لمتطلباتها وتحقيقاً لأهدافها.

2.1 أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين:

ففي ظل تحرير القطاع المالي و المصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال ، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث ، وقد إقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات و إعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون

¹ قدرى عبد المجيد، الأزمة المالية وحلول الحكومات، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، 2009، ص14.

وخدمتها¹، حيث برزت أزمة مديونية الدول النامية على المسرح الدولي بشكل واضح عندما عجزت المكسيك فجأة في أوت 1982 عن مواجهة أعباء خدمة ديونها الخارجية البالغة 80 بليون دولار، وتبعتها بعد ذلك كل من البرازيل وفنزويلا والأرجنتين وأعلن السيد سيلفاهيرتزوج وزير مالية المكسيك آنذاك أننا نكسب وقتا هاما، فأزمة المديونية ستستمر لفترة طويلة لأن العوامل التي أدت إلى ظهورها لم تحل بعد، وينبغي العمل على التوصل إلى حلول، بمشاركة جميع من لهم علاقة بتلك الأزمة، وهم الحكومات الدائنة، مؤسسات التمويل الدولية، والبنوك التجارية، والمدينين².

كما يمكن أن نرجع أسباب و جذور أزمة المديونية إلى أواسط السبعينات عندما حدثت طفرة هائلة في القروض التي تقدمها البنوك التجارية إلى الدول النامية إذ تقدمت تلك البنوك أكثر من 64% من إجمالي قروض الدول النامية خلال سنة 1981، ويرجع ذلك إلى مجموعة معقدة ومتشابهة من العوامل التي يمكن تصنيفها على النحو التالي³:

1 . توافر فوائض مالية ضخمة أودعتها دول منظمة الأوبك في البنوك التجارية وبلغ إجمالي تلك الفوائض في نهاية عام 1982 وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي حوالي 482 بليون دولار⁴ ثم توجيه أكثر من 50% منها أي حوالي 257 بليون دولار في شكل قروض إلى الدول النامية خاصة البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية.

2 . إنخفاض القيود المفروضة على عملية إنتقال رؤوس الأموال بصفة عامة من البنوك التجارية إلى الدول النامية خلال السبعينات، فكان العاملون في إدارات الإئتمان في البنوك التجارية يكافئون على كمية إستثماراتهم الدولية دون إعطاء الأهمية المناسبة لنوعية تلك

¹ قدي عبد المجيد، الأزمة المالية وحلول الحكومات، مرجع سابق، ص24.

² عمرو مصطفى كامل حلمي، مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية، مقال متاح على الموقع التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216090&eid=4198> ، تاريخ الزيارة جانفي 2013

³ عمرو مصطفى كامل حلمي، مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية، نفس المرجع، ص77.

⁴ UNDP, The Debt Dilemma, Development Paper For 1980 S, FEVRIER1985.

الإستثمارات أو لدراسة قدرة الدول النامية المدينة على الوفاء بالإلتزامات الناشئة عن تلك الديون.

3 . ضآلة حصص صندوق النقد الدولي المخصصة لتمويل عجز ميزان المدفوعات فى الدول النامية وتباطؤ معدلات نمو قروض البنك الدولي وانخفاض مستويات التنمية الرسمية التى كان من المفروض أن تقدمها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية.

4 . إنخفاض أسعار الفائدة بالقيم الحقيقية خلال منتصف السبعينات، فاقترضت الدول النامية مبالغ طائلة لمواجهة إرتفاع أسعار البترول وتزايد الواردات وكانت البنوك التجارية فى ذلك الوقت على إستعداد لتقديم القروض بسرعة وبمقادير كبيرة ودون تدخل يذكر فى السياسات الإقتصادية الداخلية للدول المقترضة.

5 . إنخفاض قيمة القروض نظرا لإنخفاض سعر صرف الدولار خاصة خلال النصف الأول من السبعينات وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة الميل للإقتراض من البنوك التجارية التى تحولت تدريجيا حتى أصبحت المصدر الرئيسى لقروض الدول النامية، ونتج عن هذه الزيادة المطردة فى حجم الديون ، خلق مشكلة جديدة تتمثل فى كيفية مواجهة أعباء خدمة هذه الديون خاصة بعد عام 1979، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى العوامل الثلاثة الآتية: . التأثير السلبى للقيود المفروضة على السياسات النقدية من قبل الدول المتقدمة الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتى أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة المفروضة على القروض التى تقدمها البنوك التجارية بصفة عامة وعلى القروض القصيرة الأجل على وجه التحديد بمعدلات فلكية من 5% ألى أكثر من 15%، هذا بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار بشكل متزايد فى بداية الثمانينات. وقد ترتب على ذلك من أعباء خدمة ديون الدول النامية خلال الفترة من 1978 إلى 1982 وحدها بما يقرب من 40 بليون دولار¹.

¹ J De Larosiere, Managing Director Of The International Monetary Fund Before The Council On Foreign Relations New York, 1984 . Perspectives On The Economy And The Role.

. تدهور أسعار السلع الأساسية التي تنتجها الدول النامية إلى أدنى مستوى بلغته في الثلاثين عاما الماضية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حصيلة صادرات تلك الدول بشكل خطير وزيادة حدة العجز القائم في موازين مدفوعاتها.

. تزايد حدة لجوء الدول المتقدمة الصناعية إلى فرض العديد من القيود الحمائية وعدم توافر مداخل لصادرات الدول النامية في الأسواق الدولية ، الأمر الذي أدى إلى فقدان الدول النامية لمصدر رئيسي من مصادر النقد الأجنبي اللازم لمواجهة أعباء خدمة ديونها الخارجية.

1.2.1 دور صندوق النقد الدولي لإحتواء الأزمة.

لقد أدركت إدارة صندوق النقد الدولي أوجه القصور القائمة في النظام النقدي والمالي الدولي ، فتقدم هو الآخر بمقترحات لمواجهة مديونية الدول النامية ودعا فيها إلى ضرورة أن يشارك الكافة في تحقيق النمو في الدول المدينة، وهذا في النقاط التالية:¹

. بدأت محاولات صندوق النقد الدولي في حث حكومات الدول الدائنة لإحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من إنهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي ، ومنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وإنهيار جهازها المصرفي.

. أدى إستمرار الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي ، إلى إخضاع صندوق النقد الدولي للدول المدينة لوصفة ما عرف ببرامج الإصلاح الإقتصادي و التكيف الهيكلي.

. حث صندوق النقد الدولي الدول الدائنة على ضرورة تخفيف أعباء مديونية الدول النامية بمقدار 42 بليون دولار ودعوة البنوك التجارية إلى خفض أسعار الفائدة.
دعوة صندوق النقد الدولي البنوك التجارية العالمية إلى شطب أو إلغاء 3% من الديون الاصلية.

¹ عمرو مصطفى كامل حلمي، مبادرات حل أزمة ميوونية الدول النامية، مرجع سابق، 78.

. وافق صندوق النقد الدولي على مقترح السيناتور برادلى التى طرحه فى جوان 1986 والذى يبحث على ضرورة أن تقدم حكومات الدول المتقدمة الصناعية قروضاً للدول النامية تبلغ 3 بلايين دولار سنوياً عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

. حث صندوق النقد الدولي على ضرورة إدخال إصلاحات جوهرية على مشروطية كما أشار إلى ضرورة زيادة مساعدات التنمية الرسمية وتمويل إئتمانات التصدير.

. الحث على ضرورة قيام الدول المتقدمة الصناعية بتطبيق سياسات إقتصادية تعمل على تحقيق النمو والتنمية فى الدول النامية، هذا مع أهمية زيادة الموارد الحقيقية المخصصة لتمويل التنمية فى الدول النامية، ودعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة العمل على خفض العجز فى ميزان مدفوعاتها، والحد من إرتفاع أسعار الفائدة، وحث الدول المتقدمة إلى ضرورة إلغاء كافة القيود الحمائية القائمة، والتأكيد على أن حل أزمة مديونية الدول النامية يستوجب تعاون كل من الدول الدائنة والدول المدينة والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية.

. العمل على إنشاء مرفق جديد فى إطار صندوق النقد الدولي لتعويض الخسائر الناتجة عن إرتفاع أسعار الفائدة المفروضة على ديون الدول النامية، وأكد صندوق النقد الدولي أنه على الرغم من الجهود المبذولة على إطار نادى باريس لإعادة جدولة الديون، إلا أن تلك الجهود مازالت تواجه العديد من العقبات التى تضعها الدول المتقدمة الصناعية والتى تتمثل فى إصرارها على ضرورة خفض حجم الديون التى يتم التفاوض على إعادة جدولتها ورغبتها فى رفع سعر الفائدة خلال فترة إعادة الجدولة ذاتها ودعت مجموعة 24 كافة الدول الدائنة الرسمية إلى ضرورة تسهيل عملية إعادة الجدولة على عدة سنوات فى إطار نادى باريس.

. دعى صندوق النقد الدولي إلى زيادة الإصدار المنتظم لحقوق السحب الخاصة بمقدار 15 بليون دولار سنوياً وأن هذا الإجراء يعد بمثابة شرط أساسى لتأكيد أن حقوق السحب الخاصة هي الإحتياطى الأساسى للنظام النقدي والمالي الدولي وضرورة الربط بين الإصدار المنتظم لحقوق السحب الخاصة وبين توفير إحتياجات التنمية فى الدول النامية.

. بادر صندوق النقد الدولي إلى في العمل الحد من المشروطية المفروضة من مؤسسته خاصة عند تقديم القروض إلى الدول النامية.

. كما طرح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهمية معالجة أزمة مديونية الدول النامية على أساس دراسة كل حالة على حدة، والترحيب بالمبادرة التي تقدم بها جيمس بيكر والمعرفة ببرنامج النمو المطرد والتي طرحها خلال الاجتماع المشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي انعقد في سيول في أكتوبر 1985.

. أكد وصندوق النقد الدولي على أهمية الدور الرئيسي الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف في معالجة أزمة مديونية الدول النامية ورحب بالتعاون القائم بين تلك الأجهزة من ناحية، وبين البنك الدولي من ناحية أخرى

إنه على الرغم من الجهود الدولية التي بذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و التي تعمل على تخفيف حدة الأزمة والتقليل من المديونية إلا أنها تبقى ضئيلة وغير كافية وغير فعالة في العديد من المرات وأكبر دليل على ذلك إمتداد هذه المديونية إلي يومنا هذا ، وهذا الأمر لا يخدم إلا الدول الصناعية المقرضة التي عملت على رفع أسعار الفائدة والتي من مصلحتها إستمرار هذه المديونية في الدول النامية ، الأمر الذي يزيد من تبعية الدول النامية إلى إقتصادات الدول المتقدمة، إن ماسبق ذكره يعتبر أكبر دليل على النقص في نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي.

3.1 أزمة 1987 أو أزمة وول ستريت (الإثنين الأسود)

عندما حل توقيت انهيار سنة 1987 ، كانت أساليب الاتجار في السوق قد تغيرت بصورة جوهرية، لتعكس تطورين مهمين، الأول هو التطور التكنولوجي، والآخر وهو الإبتكارات المالية، ويتفق المحللون على أن انهيار السوق يرجع أساسا إلى برامج الإتجار التي إنتشرت في ذاك الوقت كسبيل للتعامل في الأسواق. كان هناك نوعان من برامج الإتجار، الأول هو التأمين على المحافظ المالية من خلال استخدام المشتقات، والآخر هو التحكم في المؤشرات بين السوق

الحاضر وسوق المستقبليات ، ويقصد ببرنامج الإتجار تبادل حزم من الأسهم تضم 15 سهما أو أكثر قيمتها أكثر من مليون دولار، بما يساعد على تخفيض تكاليف المعاملات وكذلك تمكين صغار المدخرين من الوصول إلى مثل هذه الإستثمارات، كما تمكن المتعاملون من مقارنة مقتنياتهم من الأسهم بمؤشر م حدد للسوق¹.

كما هو الحال في كل الأزمات، سبق الإنهيار إنتعاش كبير في سوق الأوراق المالية فخلال العام الذي سبق الإنهيار كانت أسعار الأسهم تحقق عوائد قوية، فقد كان "داو جونز" قد تزايد من 776 نقطة في 1982 إلى 2722.42 نقطة في أوت 1987، كما كانت الزيادات في أسعار الأسهم تتجاوز نمو العوائد الموزعة، لدرجة دعت البعض إلى الإعتقاد بأن السوق فيها مغالاة في أسعار الأسهم، كذلك كان هناك تدفق كبير من المستثمرين نحو السوق، مثل صناديق المعاشات، كما ارتفعت أسعار الأسهم بسبب المعاملة الضريبية التفضيلية لعمليات الإستحواذ على الشركات، مثل السماح للشركات بخصم تكاليف الفوائد المصاحبة للقروض التي يتم إصدارها لأغراض الإستحواذ، وهو ما كثف من هذه العمليات ورفع أسعار الأسهم. غير أن المناخ الإقتصادي في الأسابيع السابقة للأزمة كان يتسم بدرجة كبيرة من عدم التأكد، حيث كانت معدلات الفائدة ترتفع في أنحاء العالم كافة².

لقد أدت الظروف السابقة إلى إندفاع المستثمرون بالتزامن مع بعضهم إلى بيع أسهمهم متسببين في إنهيار سوق السندات الأمريكية ثم سوق الأسهم ، و إنخفاض قيمة الدولار كسعر صرف و إرتفاع أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل، و عند بلوغ هبوط مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، جاء الإنهيار مسجلا أكبر إنهيار تاريخي في يوم واحد في

¹ محمد إبراهيم السقا، أستاذ الإقتصاد بجامعة الكويت، إنهيار 1987، ص67، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:

elsakka2006@gmail.com، تاريخ الزيارة: 20 مارس 2013، الساعة: 22:30 .

² مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية،

ص17، مقال متاح على الموقع التالي: <http://www.startimes.com/?t=21773117>، تاريخ الزيارة: 20 مارس

2013، الساعة: 23:30 .

بورصة الأسهم وسرعان ما انتشر الذعر إلى باقي بورصات العالم، وكانت الخسائر كبيرة، حيث بلغت في بورصة نيويورك 26% وفي فرانكفورت 15% وفي أمستردام 12%، وفي هونغ كونغ وبروكسل 11%¹.

وقد اعتبرت الأزمة النقدية والمالية في أكتوبر 1987 الأعنف بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، ويعتقد أن الإعلان عن إحصائيات التجارة الأمريكية هو المتسبب في الإنهيار الحاصل. فالإنخفاض السريع الذي سجله مؤشر داوجونز والأرقام القياسية الجديدة في حجم بيع وشراء الأوراق المالية، أدى إلى تحول كبير في سلوكيات البورصات، بحيث تعرضت أسهم 5000 شركة تتعامل في البورصات الأمريكية إلى خسارة قدرها 490 مليار دولار². وكانت الإحصائيات الجديدة تبين أن العجز التجاري الأمريكي قد توسع بشكل لم يكن متوقعا، حيث بلغ 16.5 مليار دولار في شهر سبتمبر 1987، وكان استنتاج المستثمرين أن: الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على دفع الصادرات وتحديد الواردات من خلال تخفيض قيمة الدولار في أسواق الصرف الدولية. وهذا ما يقلل من قيمة الموجودات الدولية لدى المستثمرين الأجانب.

ويمكن أن نرجع أهم أسباب أزمة أكتوبر 1987 إلى:³

ظهور الكثير من المؤشرات حول حدوث أزمة إقتصادية مع بداية سنة 1988 .
 . إستمرار عجز الميزان التجاري الأمريكي حسب الإحصائيات الأمريكية وتوقعات المراقبين الإقتصاديين.

. توقع لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى معالجة العجز في ميزانها التجاري عن طريق تخفيض قيمة الدولار، بهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات، وهو الإجراء الذي من شأنه

¹ محمد إبراهيم السقا، «إنهيار 1987»، مرجع سابق، ص.68.

² مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الإقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص.17.

³ محمد إبراهيم السقا، «إنهيار 1987»، نفس المرجع، ص.68.

- المساهمة في تخفيض القيمة الحقيقية للموجودات بالدولار والبحث عن مجالات أخرى أكثر ضمانا، وهو ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية خاصة الأسهم، وبالتالي إنهيار أسعارها.
- . تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات "السندات الحكومية طويلة الأجل الصادرة عن السلطات الأمريكية"، وهو الأمر الذي أدى إلى إنهيار أسعار الأسهم.
- . لجوء الكثير من المستثمرين إلى الأسواق النقدية.
- . إستبدال أصول مالية طويلة الأجل بأصول قصيرة الأجل توفيراً للضمانات في مواجهة الأزمات المتوقعة .
- . إرتفاع أسعار الفائدة.
- . تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات خطيرة، أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة به.
- أما العوامل المساهمة في حدة أزمة أكتوبر 1987 نذكرها فيما يلي:**
- . التطور الكبير في نشاط الأسواق المالية الدولية.
- . قوة الروابط بين الأسواق المالية الدولية.
- . ضخامة الصفقات والعمليات في هذه الأسواق.
- . تنوع الأصول المتعامل بها.
- . التقنية العالية المتعامل بها في إدارة العمليات والأنشطة.
- . سرعة أداء العمليات من خلال الأساليب الحديثة في الإتصال، الأمر الذي أدى إلى سرعة إنتقال عدوى الأزمة من سوق إلى أخرى.
- . طبيعة وخصائص العلاقات النقدية والمالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية من أهم قنوات إنتقال.
- . دور صندوق النقد الدولي لإحتواء الأزمة.

لقد كانت جهود صندوق النقد الدولي متواضعة نذكرها:¹

. حث صندوق النقد الدولي بعض الحكومات إلى إجراء تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصات.

. طلب صندوق النقد الدولي من بعض الدول مثل اليابان وألمانيا إلى شراء مبالغ ضخمة من الدولارات بعملاتها للحد من انخفاض قيمة الدولار. كما حثهم على استخدام أسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية.

. مطالبة الدول الأوروبية واليابان في إطار صندوق النقد الدولي من الولايات المتحدة الأمريكية بإتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية وخاصة إنخفاض قيمة الدولار.

. وافق صندوق النقد الدولي على وضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات والحد من إشتداد المضاربة.

إنه وكالعادة تبقى جهود صندوق النقد الدولي ضئيلة مقارنة مع حجم هذه الأزمة وغير فعالة ومتأخرة ، فقد كان من المفترض على صندوق النقد الدولي أن يتنبأ بهذه الأزمة قبل وقوعها، وذلك لكي يحسن التصرف سواء من مؤسسات صندوق النقد الدولي أو من طرف الدول التي تضررت جراء هذه الأزمة. وسب ضعف صندوق النقد الدولي وعدم فعاليته راجع بالأساس إلى أن قراراته كانت موجهة إلى الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن من مصلحتها تطبيق القرارات الصادرة عن صندوق النقد الدولي على العكس لو كانت موجهة للدول النامية الضعيفة.

4.1 الأزمة المالية عام 1997

¹ مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مرجع

لقد كانت بداية الأزمة مع تايلاندا عام 1997 عندما تراجعت عملتها البات على نحو عنيف وغير متوقع لينتشر الفزع إلى الدول الآسيوية المجاورة لينتج عن هذا تراجع باقي العملات الآسيوية مثل الروبية الأندونيسية والوون الكوري الجنوبي إلى جانب الرينغيت ساك الماليزي ليؤدي هذا إلى إتهيار أسواق المال الآسيوية وتأخذ الأزمة شكلا عالميا ، إنهار على أثرها سعر برمبل النفط ليصل إلى 8 دولار في نهايات عام 1998 وهو ما أدى إلى حدوث أزمة أخرى بين الدول المصدرة للنفط في منظمة أوبك.¹

إن الفترة التي نشأت بها الأزمة الآسيوية كانت تشهد نموا مستمرا من جانب دول شرق آسيا وكانت تملك هذه الدول أرصدة هائلة من العملات الأجنبية نتيجة الإنفتاح التجاري الذي شهدته هذه الدول والإعتماد بشكل أساسي على الصادرات في دعم مستويات النمو بها. وقد تعرضت قطاعات الصادرات في هذه الدول لهزة شديدة أضعفت من قدرة المنافسة لبضائع هذه الدول وذلك بعد قيام الصين عام 1994 بخفض أسعار صرف عملاتها.

إن دول المنطقة الآسيوية كانت تحاول جاهدة لتطبيق سياسة الإقتصاد الرأسمالي الحر الذي يعتمد على تخفيف القيود والقوانين على رؤوس الأموال وتشجيع الإستثمار الخارجي والحفاظ على معدلات الفائدة الداخلية العالية من أجل إستيعاب إستثمار المحافظ ورأسمال البنوك، وخفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار من أجل طمأنة المستثمرين الأجانب من مخاطر العملة. لكن توافق هذا الإنفتاح الرأسمالي مع المشكلات المتواجدة بالفعل في كل دولة في المنطقة الآسيوية على حدة، مثل الفساد في تايلاند، والمحسوبية في أندونيسيا، وضعف القطاع المالي في كوريا الجنوبية مما أصبح بداية النهاية لهذا التوسع الإقتصادي.²

¹ محمد الجندي، نظرة فنية لتحليل الاسواق المالية، الأزمة المالية الآسيوية 1997، مارس 2011، ص 07، مقال متاح على الموقع التالي: <http://malgendy.wordpress.com/2011/03/12/>، تاريخ الزيارة: 15 أبريل 2013، الساعة: 22:00.

² محمد الجندي، نظرة فنية لتحليل الاسواق المالية، الأزمة المالية الآسيوية 1997، مرجع سابق، ص 10.

إن النمو الإقتصادي الكبير الذي حققه الإقتصاد الآسيوي في عام 1997 أخفى التأثير السلبي لسياسة الإقراض الخاطيء بالنسبة للمصارف، وعندما أظهرت الأزمة عدم قدرة البنوك المركزية الآسيوية في السيطرة على الأمور ومنع السقوط المدوي في قيم عملاتها، قامت الشركات الأجنبية بسحب رؤوس أموالها ونقلها إلى إستثمارات جديدة في بلاد جديدة. ونتيجة لهذا قل الطلب على العملات الآسيوية وهو ما عمل على إنخفاض قيمها أمام الدولار الأمريكي، فقد إنخفضت عملة أندونيسيا بنسبة 84% وعملة كورية الجنوبية بنسبة 41% وعملة تايلاندا بنسبة 38% خلال الفترة من خريف 1997 إلى خريف 1998¹.

مع هذا الإنهيار في قيم العملات الآسيوية قامت البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة للعمل على منع العملات من الإنخفاض أكثر والتقليل من خروج الأرصدة بشكل كبير من البلاد. ومع الإرتفاع في معدلات الفائدة إنعكس هذا بشكل واضح على معدلات النمو الإقتصادي التي بدأت تتراجع في البلدان الآسيوية مع إستمرار الإستثمارات في الخروج من البلاد واستمرار أسعار الفائدة في الإرتفاع، وهو ما أثر على معدلات الثقة في الجبهة الداخلية للبلاد في قدرة البنوك المركزية والحكومات على مواجهة الإنهيار في قيمة العملات ومعدلات النمو في مختلف القطاعات الإقتصادية².

. النتائج المترتبة

تتجلى أهم النتائج في:³

¹ محمد الجندي، نفس المرجع ، ص 10.

² عرفان الحسني، الإقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد 25، 2007.

³ فريد كورتل، ادارة المخاطر بالمصارف العربية، المؤتمر الثامن، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان، 2008، ص 90.

. أثرت هاته الأزمة فورا على دول أخرى في آسيا مثل الفلبين ، أندونيسيا، كوريا الجنوبية وغيرها. تفاقمت الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها.

. تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الإقتصادي والهيكلية كما حدث في أندونيسيا و كوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة.

. دور صندوق النقد الدولي لإحتواء الأزمة.

لقد قام صندوق النقد الدولي بجهود كبيرة اتجاه هذه الأزمة نذكرها في مايلي:

حيث قام صندوق النقد الدولي بدعم تايلاندا في سنة 1997 بتقديم قرض بقيمة 17.2 مليار دولار، تحت شروط تضمنت إلتزام الدولة بتحقيق إحتياطي من النقد الأجنبي قدر بـ 23 مليار دولارعام 1997 و 25 مليار دولار سنة 1998 ، وأن تخفض الدولة العجز في حسابها الجاري بمقدار 5% من الناتج الإجمالي الوطني سنة 1997 وبمقدار 3% سنة 1998¹. كما قام صندوق النقد الدولي بتقديم قرض مالي لإندونيسيا والمقدر بـ 36.6 مليار دولار، شرط إعادة هيكلة بنوكها والإشرع بالخصوصة وإصلاح المؤسسات الحكومية ، وأن تخفض المساعدات الممنوحة لدعم الوقود بـ 3%².

وقدم صندوق النقد الدولي دعما ماليا لكوريا الجنوبية قدره 57.4 مليار دولار وذلك

تحت شروط أهمها³:

¹ هانس بيتر و هارالد، شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 37 ، بدون سنة النشر، ص 17 .

² فرانسواز، نيكولا، الأزمة الآسيوية، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، 2000، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 94، ص 16 .

³ عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، الإسكندرية، دارالفكر الجامعي، 2003، ص 31.

. تخفيض العجز في الحساب الجاري بما يعادل 5 مليار دولار ما بين 1998/1999.

. تكوين إحتياطات عالمية لأكثر من شهرين من الواردات في نهاية 1997.

. إعادة هيكلة النظام الحالي في كوريا بصورة كاملة و دعمه كي يصبح الإقتصاد سليما وأكثر شفافية و كفاءة.

إن حصيلة نشاط صندوق النقد الدولي بالنسبة للأزمة الآسيوية متفاوتة على أقل تقدير إذ يعود الفشل النسبي لتدخلات الصندوق إلى عدم التوافق مع الإطار التأسيسي له، حيث صمم خلال الأربعينيات لإدارة العلاقات بين الدول في ظل تحركات محدودة لرؤوس الأموال، و مع تعاظم دور القطاع الخاص و تنشيط الأسواق المالية ، وحركة رؤوس الأموال المتسارعة، ظل الإطار المؤسسي للصندوق النقد الدولي قائما على الدول فقط ولا يتماشى مع تلك التطورات وبالتالي يتعين عليه أن يتزود الآن بأدوات جديدة وأن ينظر في التعاون بشكل أوثق مع بعض المؤسسات الأخرى كالبنك الدولي.

5.1 أزمة فقعات شركات الأنترنت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة:

عرف العالم نوعا جديدا من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك ، حيث إرتفعت أسعار

أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية، مما أدى إلى إنفجار تلك الفقاعة في عام 2000¹.

. النتائج المترتبة:

لقد ترتب على هذه الازمة عدد من النتائج نذكرها في مايلي:

. إنخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة.

. تزامن مع هذا الإنخفاض حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت.

. إستمرار الإنخفاض لتهدد قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لنسداك بحوالي 78% في عام 2002 .

. قيام بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% الى 1% وذلك لحفز النمو الإقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

. دور صندوق النقد الدولي لإحتواء الأزمة.

¹ لعلى بن صالح حناشي ، مداخلة بعنوان أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ص 07 ، مداخلة متاحة على الموقع التالي : www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=53123 ، تاريخ الزيارة:

لقد حث صندوق النقد الدولي البنوك الأمريكية وفي مقدمتها بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة الى أقل من 1% ، وذلك لحفز النمو الإقتصادي والرجوع بالإقتصاد إلى ماكان عليه قبل الأزمة ، نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.¹

بالتالي يتضح من هذه الأزمة أن دور صندوق النقد الدولي كان جد متأخرا ، فلم يقدم تحذيرات قبل هاته الأزمة لكي تتفادها الدول المتضررة ، كما لم يقدم حلولاً جدية لهذه الأزمة، وهذا يدل على عدم قدرة صندوق النقد الدولي على التماشي مع التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي.

6.1 الأزمة المالية العالمية 2008 :

إن أزمة سنة 2008 سببها جوهر النظام الرأسمالي نفسه وهي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم إقتصادياً، حيث كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الأنظمة المالية ومعاناتها من مواطن ضعف صارخة ، تمثلت أهم مظاهرها في إنهيار بنوك دولية عملاقة في ظل إقتصاد يعاني أصلاً من عجز في ميزانه التجاري إلى جانب العجز في الميزانية.

فالسياسات الغير سليمة التي إتبعتها الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية التي شهدها العالم، أدت إلى إرتفاع الإنفاق العسكري الذي تسبب بدوره في إرتفاع حجم الديون الحكومية والتي قدرت حسب المصادر الأمريكية بنحو 11 تريليون دولار²، وهي تشكل ما يزيد عن 65 % من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ لعل بن صالح حناشي ، مداخلة بعنوان أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة، ص09 ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، مرجع سابق.

² لعل بن صالح حناشي ، مداخلة بعنوان أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة، نفس المرجع، ص09 .

كما بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار تشكل الديون العقارية منها 6.6 تريليون دولار، وبلغت ديون الشركات قرابة 18.4 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت البطالة نحو 5% ووصل التضخم الى مانسبته 4.1%¹.

1.6.1 خصائص الأزمة المالية لسنة 2008:

تميزت أزمة (2008) بعدد من الخصائص نذكرها في مايلي:²

. المفاجأة العنيفة عند انفجارها وإستقطابها لكل الإهتمام من جانب جميع الأفراد والمؤسسات المتصلة بها .

. التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المتعلقة بها.

. وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح وهو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذي القرارات ، وبالتالي عدم قدرته على تحديد أي الإتجاهات التي يجب أن يسلكها.

. سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.

توجد عدة مؤشرات لحدوث أزمة مالية والتي تتصل بالسياسات الإقتصادية الكلية وكذلك بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية، ويترتب عنها عدم الثقة لدى المستثمرين في الدولة على تحقيق طموحاتهم الإستثمارية وندرج هذه المؤشرات فيما يلي:³

¹ ماجد سلام الهدمي وجاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات، الإستراتيجية والحلول، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 18 .

² ماجد سلام الهدمي وجاسم محمد، نفس المرجع، ص 20 .

³ إبراهيم عبدالعزيزالنجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 22.21.

- . الإرتفاع في معدل البطالة ومعدلات التضخم والمستوى العام للأسعار .
- . إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية.
- . إرتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية.
- . إنخفاض قيمة الإحتياطي النقدي من العملات الحرة.
- . إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي ، بتراجع الناتج المحلي الإجمالي .
- . إرتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- . غلبة الأصول المالية عالية المخاطر كأصول العقارية على أسواق الإئتمان .
- . تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك .
- . غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية ، مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعد على تقييم أصول هذه المؤسسات بصورتها الحقيقية .
- . سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية ، وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق.

2.6.1 أسباب الأزمة المالية العالمية 2008:

قبل التطرق الى الأسباب نريد أن نشير الى وجود نوعين من الإقتصاد هما:¹

إقتصاد حقيقي أو اقتصاد عيني: وهو كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريقة مباشرة (السلع الإستهلاكية) أو بطريقة غير مباشرة (السلع الإستثمارية) مثل المصانع والمباني و نحوها، فإنها لا تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة بل بواسطة ما ينتج عنها وهذا النوع من

¹ إبراهيم علوش ،نحو فهم منهجي لازمة المالية الدولية، نقلا عن:

<http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/na7oofehemmanhjyle12azmael malyveh aldowalyveh.htm>

تاريخ الزيارة 25أفريل 2013 ،الساعة:21:30 .

الإقتصاد هو الأساس في حياة البشر وكلما وقع الإهتمام به، ووجه نحو الإنتاج النافع كلما إستقرت الحياة وسعد الناس.

إقتصاد غير حقيقي: يتمثل في تجارة الديون والحقوق المشتقة من الأصول والمفترض في الأصول المحاسبية السليمة أن تكون مستندة إلى حد أدنى من الأصول الحقيقية المملوكة إلا أن الواقع المتصف بحرية التعامل في الأسواق المالية سار بهذه المعاملات بعيدا عن الأصول الحقيقية و ضاعف منها حتى أصبحت تزيد على حجم الإقتصاد الحقيقي بعشرة أضعافه.

وهناك نقطة جوهرية كبرى تتطرق منها أكثر أسباب الأزمة، وهي أن الإقتصاد الراسمالي قائم على أساس إعتدال الربا أخذاً وإعطاءً، مثل تجارة الديون، وجدولة الديون والإقراض بفائدة و غيرها.

وإذا كانت الأزمة المالية الأخيرة سنة 2008 التي يمر بها العالم هي نتاج الإفراط (في التمويل لصالح الريح الوفير) و التفريط (بالأمان لصالح ركوب المخاطر العالية)، فإننا نعتقد أيضا أن فقاعة الإقتصاد المالي التي نجمت عن الإفراط والتفريط قد أدت الى إنتفاخ الإقتصاد الحقيقي الذي ظهر بشكل إرتفاعات مغال بها في قيم الأصول بكل أنواعها الحقيقية والمالية ، والمادية الملموسة و الكامنة ، والظاهرة والخفية ولقد نجم عن هذا الإنتفاخ شعور بالإثراء لدى الدول و الأفراد أفرز بدوره ميلا نحو نمو الإنفاق والإستهلاك في الإقتصادات المتقدمة و إنتقل منها إلى الإقتصادات الناشئة عبر الطلب المتزايد على صادرات هذه الدول التي إنتعشت إقتصاداتها الحقيقية ، ولكن تأسيسا على فقاعة الإقتصاد المالي للدول المتقدمة وهكذا كانت العولمة المالية وسيلة لنقل الفقاعة إلى كل الإقتصاد العالمي ، فالدول ذات الإقتصادات الناشئة مثل الصين و الهند اللتين تضمان أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية بنسبة 37.1% حسب بيانات 2009 بدأت تحقق بفضل إنتشار فقاعة الإقتصاد المالي العالمي نموا متسارعا نجم عن تزايد الطلب على صادراتها ومكثها من الحصول على فوائض تجارية عالية وعززت النمو و نتيجة لهذا النمو الكبير في الناتج المحلي العالمي الذي إرتفع الى ما يقارب من ثمانية أمثال ما

كان عليه منذ 1950 مرتفعا من حوالي سبعة تريليونات دولار إلى ما يقارب الخمسين تريليونا في 2008 في وقت تزايد السكان بأكثر من الضعف فقط ، نتيجة لذلك فقد أصبحت المنافسة على الموارد خصوصا الناضبة و المنافسة على السلع تشكل سمة جديدة للإقتصاد العالمي ، حيث بدأت نسبة الإستهلاك الأسري في العالم ترتفع لصالح الدول النامية على حساب الدول الغنية التي كانت تستحوذ على 80% في عام 1998 لتصبح هذه الحصة في أوائل العام 2007 65%، في حين إرتفعت حصة الإستهلاك الأسري للدول النامية والإقتصادات الناشئة الى 35%. لقد كان من أبرز تجليات هذه المنافسة الحادة على الموارد الرئيسية في أوائل العام 2008، حيث إرتفعت أسعار النفط والسلع الأولية والخام إلى مستويات قياسية غير مسبوقة نتيجة المضاربات التي جرت في البورصات العالمية و التي بدورها نجمت بشكل عفوي عن الشعور بأن الموارد شحيحة بعد أن بدأت قيمة الدولار اتجاه العملات الرئيسية في التراجع بشكل متواصل ، حيث كان الهروب من الدولار إلى السلع الحقيقية .

إن الحثثيات أعلاه تشير إلى أن فقاعة الإقتصاد المالي التي بدأت من فقاعة الرهن العقاري وإمتدت للإئتمان المصرفي، ويمكن ذكر أهم أسباب هذه الأزمة المالية العالمية على النحو التالي:¹

1.2.6.1 الربا:

إن النمو الحقيقي للإقتصاد لا يكون بالتعامل بالربا و تعاطي الفوائد الربوية ، مما حول النقود من حاملات للقيمة ووسيط للتبادل التجاري إلى سلعة تطلب لذاتها ، وتؤجر بعينها ، فأخرجت النقود عن وظيفتها الأصلية.

¹ حسين شحاتة، الأزمة الإقتصادية الأسباب والبدائل ، نقلا عن:

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=article>

، الساعة:00:00 .
، تاريخ الزيارة:20مارس 2013،
[a/c&cid=1223829714675&pagenane=zone_arabic-shariah%2fsralatout](http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=article&a/c&cid=1223829714675&pagenane=zone_arabic-shariah%2fsralatout)

يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذاً و عطاءاً، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء و بيعاً ووساطة ، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف و الوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الإستهلاك أو لأغراض الإنتاج.

ويرى بعض الإقتصاديين أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية و الإستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفراً، وهذا ما قاله آدم سميث أبو الإقتصاديين ، ويرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح و الخسارة ،لأنه يحقق الإستقرار والأمن ، وقالوا كذلك أن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة

إن إرتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى خروج المقترضين أصحاب المخاطر الإئتمانية الجيدة ويبقى في السوق المقترضين أصحاب المخاطر الإئتمانية الرديئة الذين يرغبون في الإقتراض ومستعدين ان يدفعوا أسعار فائدة مرتفعة وهذا يعرض المؤسسات المالية لمخاطر مرتفعة لأنها ستمول مقترضين أصحاب مخاطر إئتمانية عالية.¹

2.2.6.1 الإقراض العقاري مرتفع المخاطر:

شجع الإزدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي (2001 و2006) البنوك والشركات على الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، وهو منح قروض ضخمة لمقترضين كثير لديهم سجل إئتماني ضعيف أو يفنقونه أصلاً، كما توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن 700 مليار دولار، لكن إرتفاع معدل الفائدة العام أدى إلى إحداث تغيير في طبيعة السوق الأمريكية تمثل في إنخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية لإشتعال الأزمة من بداية عام 2007 إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المتراكمة بتزايد حالات التوقف عن السداد وزيادة ظاهرة إستيلاء المقرضين

¹ حامد الهجلة المطيري، الأزمة المالية العالمية، 2007، ص 17 .

على العقارات وكثرة المواجهات بين المقرضين والبنوك وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار ثم تفاقم الأمر حتى ارتفعت قيمة الأصول الهالكة المرتبطة بالرهن العقاري إلى 700 مليار دولار، أسفر هذا الوضع عن إضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات، فهبطت قيمتها وزاد العرض على الطلب فدارت الأزمة في دائرة مفرغة، تفاقم الأمر بزيادة المنازل المعروضة للبيع بنسبة 75% في 2007 لتبلغ 2.2 مليون، وأدى إرتباط عدد كبير من المؤسسات المالية . خاصة الأوروبية والآسيوية . بالسوق المالية الأمريكية ،إلى أن تطل الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف و صناديق الإحتياط و شركات الإستثمار و الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، كل هذا أدى إلى تراجع أسهم، المؤسسات المالية المقرضة وهبوط مجمل الأسواق الأمريكية ثم الآسيوية والأوروبية تبعاً لها فأصبحت الأزمة تهدد إقتصاد العالم أجمع.¹

3.2.6.1 توريق الرهونات العقارية:

إنقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية بسبب ما يسمى (توريق الرهونات العقارية) وهذا يعني إصدار البنوك أوراقاً مالية أو أسهماً في ملكية عائد مجموعات متماثلة من القروض العقارية ، تتيح لمن يشتريها أن ينال حصة منها ، وأن يتحمل بالتالي جزءاً من مخاطرها (التعثر مثلاً)، ولننتبه هنا أن القروض العقارية أصل مالي يدر عائداً (أقساط القروض) للبنك أو الصندوق الإستثماري الذي يملكها وأن أوراق الرهونات العقارية هي بالتالي أصول مشتقة، أي شكل من أشكال المشتقات المالية.

عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية ، فإنه يلجأ إلى إستخدام هذه الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات الأخرى بضمان هذه

¹ نعمت الله سعد محمد صلى، الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلي، نقلاً عن : [Http://Pathways.Cu.Edu.Eg/News/News/Uf](http://Pathways.Cu.Edu.Eg/News/News/Uf)، مداخلة بتاريخ جانفي 2013، الساعة: 23:00.

المحفظة وهو ما يطلق عليه التوريق ، فكان البنك لم يكتف بالإقراض الأول بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية.¹

وكانت بعض المؤسسات المالية العملاقة مثل: *fany may* و *jiny may* و *fridy* و *make* ، تضمن حقوق مشتري أوراق الرهونات العقارية من خطر تعثر دفع الأقساط ، هذه الشركتان وحدتهما كانتا تملكان أو تضمنان معا نصف الرهونات العقارية في الولايات المتحدة عام 2008 ، الذي حجمه يبلغ 12 ترليون دولار ، بالتالي أدى إنفجار الفقاعة العقارية إلى تدهور قيمة أسهمها بشكل كبير ، وفي 2008/9/8 أعلنت الحكومة الأمريكية وضع اليد على الشركتين لحماية قيمة العقارات ككل ، ووضعت مئتي مليار دولار كضمانة لهما ، أما . جيني ماي . فهي حكومية أصلا ، ولننتبه ان كل هذه مجرد شركات وساطة مالية لا تقدم قروضا عقارية للزبائن ، بل تشتري القروض العقارية من البنوك و تورقها ، فالحكومة كانت أصلا جزءا من عملية التوريق ، و . فردي ماك . كانت تحت رقابة حكومية ، فدخلت الدولة على الخط هذا ليس جديدا ، لكن إنهاء العملاقين . فاني ماي . و . فردي ماك . يمثل بالضرورة فشلا للرأسمالية غير المقيدة بالنسبة للكثيرين ².

4.2.6.1 عدم التوازن بين الكتلة النقدية و الكتلة السلعية:

تقول معادلة كمية النقود أن أي كتلة نقدية في التداول يجب أن تساوي كتلة البضائع المنتجة خلال فترة محددة تقسيما على سرعة دوران النقد خلال الفترة نفسها ، وعادة ما تكون الفترة الزمنية سنة واحدة ، ولناخذ الإنتاج العالمي الذي يقدر حسب الأرقام المنشورة اليوم بـ 60 تريليون دولار ، لكن طريقة الحساب تدفعنا إلى القول أن هناك حسابا مكررا وهناك تضخيم للإنتاج العالمي و بناءا عليه فإن هذا الإنتاج قد يكون بحدود 40 تريليون دولار مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس كل الإنتاج العالمي يتم تبادله بالدولار ، وهنا لابد من القول أن نصف هذا

¹ بربش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية - أزمة الرهن العقاري ، الملتقى الدولي الثاني بعنوان الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، المركز الجامعي خميس مليانة، 06/05/2009، ص 17 .

² إبراهيم علوش ، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية، مرجع سابق.

الإنتاج يجري تبادله بالدولار، و إذا اعتبرنا أن الإنتاج العالمي الذي يخدمه الدولار هو 20 تريليون دولار، فمن المؤكد أن سرعة دوران النقد هي أعلى من واحد، و إذا كانت كذلك فإن المعادلة تحتم أن تكون كتلة النقد في التداول أقل من كتلة البضائع المنتجة خلال الفترة الزمنية المحددة، وإذا كان لدينا 20 تريليون دولار من الإنتاج الحقيقي فيجب أن يكون لدينا أقل من 20 تريليون دولار للتخديم، لكن الأرقام تقول بأنه منذ 1995 فاقت الكتلة الدولارية المطروحة للتداول 300 تريليون، و الأرقام الجديدة اليوم فجرت مفاجأة هائلة حين أكدت أن الكتلة الدولارية بلغت حدود 700 تريليون دولار، في حين يجب أن تكون الكتلة النقدية أقل من واحد أي أقل من 20 تريليون، أي لدينا 35 ضعفا مما هو مطلوب من حجم الكتلة النقدية الدولارية الدائرة في العالم اليوم.

5.2.6.1 فقدان الثقة: فقد المستثمر الثقة في الأسواق بعد أزمة الرهونات العقارية، ولم يعد يصدق جدوى الأليات العالمية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل أليات تحويل القروض وتحويلها إلى سندات مركبة، بل وفقد أيضا ثقته في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعال، وبحسب . الفايانانشيال تايمز. فإن تكلفة علاج الأزمة تصل إلى 64 تريليون دولار، ويمكن القول أن البنوك المركزية لدول الغرب ضخت إلى الأسواق سيولة ضخمة تهدف لتوفير التمويل قصير الأمد للبنوك، إلا أن هذه الخطوة لا يمكن بالطبع ان تكفي لإجتناب مخاوف المستثمرين مع تنامي الخسائر الائتمانية و تزايد أجواء التشاؤم.

تدل أزمة 2008، المتسمة بطابع عالمي ونظمي معا، على مدى صحة النداء الذي مابرح الأونكتاد يوجهه منذ أمد بعيد لتدعيم الحوكمة النقدية والمالية الدولية، وتعكس ديناميكية الأزمة أوجه القصور التي ينطوي عليها رفع الضوابط المالية على الصعيد الدولي واستمرار الإختلالات العالمية وعدم وجود نظام نقدي ومالي دولي يمكن الإعتماد عليه. وهنا تبرز أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي ليتمشى مع هذه التطورات.

المبحث الثاني: أثر أزمة 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي

شهد الإقتصاد العالمي و خصوصا بعد إنهيار نظام بروتن وودز تسجيل عدد كبير من الأزمات المالية و يعود هذا التزايد إلى تنامي ظاهرة العولمة الإقتصادية التي تتادي بتسهيل إنتقال القوى العاملة والمعلومات و السلع و الأموال بين مختلف دول العالم و كذلك بتخطي الحدود و إندماج الأسواق في حقول التجارة و الإستثمارات المباشرة. لقد ساهمت مختلف العوامل السابقة في ظهور عدد كبير من الأزمات المالية (الأزمة المكسيكية، الأزمة الروسية، أزمة دول جنوب شرق آسيا.. الخ) ، كما كانت سببا مباشرا في جعل هذه الأزمات تتسم بسرعة إنتقال كبيرة من جهة و خسائر ضخمة من جهة أخرى.

لقد إكتسب صندوق النقد الدولي بعد إنهيار نظام بروتن وودز في بداية السبعينات دورا جديدا وموقعا رائدا في الفضاء المالي الدولي الجديد من خلال العمل على المحافظة على إستقرار النظام المالي الدولي، حيث يقوم الصندوق بمحاربة الإختلالات التي قد تؤدي إلى وقوع أزمات مالية و يساعد دوله الأعضاء على معالجتها في حالة وقوعها، و بالتالي يمكن القول بأن صندوق النقد الدولي قد نجح في التحول إلى مؤسسة مختلفة عن تلك التي أقرتها الدول المشاركة في مؤتمر بروتن وودز عام 1944.

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 أكبر أزمة يواجهها صندوق النقد الدول منذ تأسيسه حيث كشفت عن نقاط ضعف عديدة في سياسات صندوق النقد الدولي، حيث لم ينجح هذا الأخير في التنبؤ بوقوع الأزمة، كما إتضح أيضا عدم تماشي وسائل الصندوق الإقراضية مع خصائص هذه الأزمة وكذلك فشل نظام الرقابة المتبع على المستوى الدولي وقد حتمت هذه النقائص المسجلة في سياسات صندوق النقد الدولي ضرورة إعادة نظر هذا الأخير فيها.

ويمكن حصر أهم الإجراءات التي قام بها صندوق النقد الدولي على مستوى سياساته منذ إندلاع الأزمة المالية فيما يلي:¹

1.2 مراجعة السياسة الإقراضية للصندوق

إن قيام صندوق النقد الدولي بإعادة النظر في سياساته الإقراضية صادر عن عدم تناسب الوسائل الإقراضية المتوفرة لديه مع إحتياجات الدول الأعضاء، إذا تتميز وسائل الإقراض التقليدية بالجمود والشرطية و هي البصمة التي بقيت تلاحق قروض الصندوق.

لقد أجاب صندوق النقد الدولي على هذا الإشكال من خلال:

1.1.2 إنشاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل:

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 29 أكتوبر 2008 على إنشاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل، الذي يتيح صرف الموارد من الصندوق على أساس عاجل للبلدان الأعضاء ذات السياسات الإقتصادية القوية و التي تواجه مشكلات مؤقتة في أسواق رأس المال العالمية.

وتكمن ملامح التسهيل الجديدة للسيولة قصيرة الأجل فيما يلي:²

. الغرض :

¹ صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي... وجه متغير وتحرك إتجاه الأزمة، سبتمبر 2012 ، مقال متاح على الموقع: <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm> ، تاريخ الزيارة: 20 جانفي 2013.

الساعة: 23:00 .

² صندوق النقد الدولي والبلدان منخفضة الدخل في سياق الأزمة العالمية، 2010 ،مقال متاح على الموقع التالي: <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/faq/licfaqs.htm> ، الزيارة بتاريخ: جانفي 2013 ،

الساعة: 23:00 .

إنشاء تسهيل جديد يتيح مقداراً كبيراً من التمويل يصرف مقدماً على أساس عاجل باستخدام موارد الصندوق المتوفرة و ذلك للبلدان التي تتبع سياسات قوية و تمتلك سجل أداء إيجابي و لكنها تواجه مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في أسواق رأس المال الخارجي.

. الشروط :

يمكن أن تصل الموارد المنصرفة من الصندوق إلى 50% من حصة البلد العضو، بأجل إستحقاق مدته ثلاثة أشهر و يسمح للبلدان المؤهلة بالسحب ثلاث مرات كحد أقصى خلال أي فترة تبلغ 12 شهراً.

. الأهلية :

يتيح التسهيل التمويلي للبلدان الأعضاء ذات السجل الإيجابي والتي تعمل على إتباع سياسات سليمة و التي تستطيع النفاذ إلى أسواق رأس المال ولديها مديونية لا يمكن الإستمرار في تحمل أعبائه، كما ينبغي أن تكون السياسات في هذه البلدان قد حصلت من الصندوق على تقييم بالغ الإيجابية في أحداث المناقشات التي تجرى ضمن مشاورات المادة الرابعة.

2.1.2 إجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض

وفي نفس السياق السابق لمجهودات صندوق النقد الدولي الهادفة إلى إصلاح سياسته الإقراضية وافق المجلس التنفيذي للصندوق على إجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق حيث صرح مديره العام بأن هذه الإصلاحات ستمثل تغييراً ملحوظاً في كيفية مساعدة البلدان الأعضاء بما يجعلها تتماشى ومتطلبات الأزمة العالمية، كما تتضمن التغييرات المقرر إدخالها على إطار الإقراض من موارد الصندوق مايلي¹:

. تحديث شرطية الصندوق بالنسبة لجميع البلدان المقترضة .

¹ صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي ... وجه متغير وتحرك إتجاه الأزمة مرجع سابق، مرجع سابق، سبتمبر 2012 ، مقال متاح على الموقع:

الزيارة بتاريخ: حانفي 2013. <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm>

- . تعزيز مرونة إتفاق الإستعداد الإئتماني التقليدي لدى الصندوق.
- . مضاعفة الحدود القصوى الإعتيادية للإستفادة من موارد الصندوق.
- . تبسيط هياكل التكلفة و الإستحقاق .
- . إلغاء بعض التسهيلات التي يتعذر إستعمالها .

وفي خطوة تجسد إجراءات الإصلاحات المتخذة من طرف الصندوق، قرر هذا الأخير وقف العمل بمعايير الأداء الهيكلي ابتداء من 1 ماي 2009 وهذا بالنسبة لجميع قروض الصندوق بما فيها المعايير المطبقة على برامج البلدان الأعضاء منخفضة الدخل¹

3.1.2 إنشاء خط الإئتمان المرن

أعلن صندوق النقد الدولي في تاريخ 24 مارس 2009 وفي إطار الإجراءات التي إتخذها لإصلاح سياساته الإقراضية عن إلغاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل و تعويضه بخط الإئتمان المرن (حيث كان يعاب على الأول إفتقاده للمرونة اللازمة) كإشترط حد أقصى للإستفادة من الموارد، قصير الفترة المحددة للسداد، كما يستمد خط الإئتمان المرن المرونة اللازمة من العناصر التالية²:

- . طمأنة البلدان المستوفية للشروط على إمكانية الحصول على موارد كبيرة من الصندوق على الفور، دون الخضوع لشروط لاحقة مستمرة.
- . إنه خط إئتمان متجدد يمكن الإستفادة منه في البداية إما لمدة 6 أشهر أو 12 شهر .
- (ثم يرجع يقترن بفترة سداد تتراوح ما بين 4.25 سنة إلى 5 سنوات).
- . عدم وجود حد أقصى للإستفادة من موارد الصندوق .

¹ صندوق النقد الدولي، مكافحة الازمة المالية، التقرير السنوي 2009، ص19، تقرير على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://ar.wikipedia.org/wiki> ، تاريخ الزيارة جانفي 2013، الساعة: 09:30 .

² عودت ناجي الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الإمبريالية، ص83، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/m.asp?i=603>، تاريخ الزيارة: 2013-05-15، الساعة: 22:00

. مرونة السحب تكون في أي وقت من موارد خط الائتمان أو مرونة إستخدامها كأداة وقائية .

2.2 تدعيم المصادر التمويلية للصندوق

قام المدير العام لصندوق النقد الدولي في جانفي 2009 بتقديم إقتراح يهدف إلى مضاعفة الموارد المتاحة للإقتراض عما كانت عليه قبل الأزمة، و قد تلقى هذا المقترح تأييدا كبيرا من قمة مجموعة العشرين ومن اللجنة الدولية للشؤون المالية حيث وافقا على زيادة فورية في موارد الصندوق بقيمة 250 مليار دولار على أن تليها زيادة أخرى بمقدار (في صيغتها الموسعة (NAE)) ثلاثة أضعاف عن طريق الإتفاقيات الجديدة للإقتراض¹، التي تعتبر من بين الخطوات الفعالة التي خطاها صندوق النقد الدولي لزيادة موارده التمويلية، كما نجد إعتقاد المجلس التنفيذي في تاريخ 1 جويلية 2009 لإطار ينظم إصدار السندات للبلدان الأعضاء وبنوكها المركزية، حيث أعربت عدة بلدان عن رغبتها في شراء هذه السندات.

لقد بات الهدف الأساسي للصندوق في هذه المرحلة هو ترجمة مختلف المواقف التي أيدت و وافقت على زيادة الموارد المتاحة للصندوق على أرض الواقع و إدخال هذه الإتفاقيات (NAE) الثنائية تحت مظلة الإتفاقيات الجديدة للإقتراض.

3.2 إعادة النظر في سياسة إدارة المخاطر العالمية.

قرر صندوق النقد الدولي وأمام تنامي المخاطر النظامية العالمية إصلاح هذا الوضع عبر القيام بتحديد مواطن الخلل أولا، ثم القيام بإقتراح و تبني الحلول المناسبة.

لقد حدد الصندوق عدة إختلالات في إدارته للمخاطر النظامية العالمية و قد جاءت كالتالي²:

¹ صحيفة وقائع ،صندوق النقد الدولي.. وجه متغير وتحرك إتجاه الأزمة، مرجع سابق سبتمبر 2012 ، مقال متاح على الموقع: <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm>، الزيارة بتاريخ: جانفي 2013.

² نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي بحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية، 03.06 2009، ص 06 .

13.2 عجز منهج اللمسة الخفيفة.

يقوم منهج اللمسة الخفيفة الذي يتبعه صندوق النقد الدولي في التنظيم المالي على مبدأ التدخل المحدود أو الجزئي حيث يقوم على إفتراض أن الإنضباط في الأسواق المالية يؤدي إلى القضاء على السلوكيات المتهورة وأن الابتكار المالي يعمل على توزيع المخاطر وليس تركيزها. يسعى صندوق النقد الدولي إلى توسيع حدود التنظيم المالي لكي يشمل المؤسسات والأسواق النظامية التي تعمل خارج نطاق تغطية الجهات التنظيمية.

لقد خلص الصندوق في هذا الصدد إلى ضرورة معالجة مواطن الضعف التالية¹:

. يتعين توسيع الحدود التنظيمية لكي تشمل كل الأنشطة التي تشكل مصدر خطر على الإقتصاد وينبغي المحافظة على مرونة التنظيم لمواكبة الابتكارات.

. يتعين تعزيز الإنضباط السوقي حيث وجهت إنتقادات عديدة لإخفاق هيئات التصنيف الإئتماني في تقدير المخاطر.

. الحد من مسايرة الإتجاهات الدورية في العمل التنظيمي و المحاسبي، حيث يرى الصندوق بأن زيادة مقدار رأس المال الإلزامي المطلوب من البنوك في فترات الإنتعاش، سيؤدي إلى تكوين هامش إحتياطي يمكن أن تستند إليه البنوك في فترات الهبوط.

. يتعين سد فجوة المعلومات عبر زيادة الشفافية في تقييم الأدوات المالية المركبة

(المعلومات المتعلقة بالمعاملات خارج السوق الرسمية و خارج الميزانية العمومية.)

23.2 قصور السياسات الإقتصادية الكلية

يرى صندوق النقد الدولي بأنه من الضروري مراجعة السياسات الإقتصادية الكلية كونها لم تراعي المخاطر النظامية و لقد خلص الصندوق في هذا الشأن إلى مجموعة من النقاط الضعف

¹ نشرة صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص06 .

التي ينبغي التركيز عليها¹:

- . ينبغي تحريك السياسة النقدية في مواجهة المخاطر النظامية حيث عادة ما تكون هذه السياسة أداة كفيلة للتعامل مع طفرات الإئتمان و أسعار الأصول.
- . ينبغي ترسيخ دعائم سياسة المالية العامة في أوقات اليسر حيث عجزت الكثير من الدول في الفترة السابقة للأزمة على تسديد الدين العام و تخفيض مستويات العجز.
- . يتعين معالجة الإختلالات العالمية الناشئة عن تدفقات رؤوس الأموال الدولية عن طريق قيام صانعي السياسات بإستخدام السياسات الهيكلية و الإقتصادية الكلية في إعادة التوازن بين المدخرات والإستثمارات.

3.3.2 ضعف التنسيق الدولي

- أكدت الأزمة المالية العالمية على الحاجة إلى توجيه صندوق النقد الدولي لرسائل أوضح و كذلك إلى توثيق التعاون الدولي، و لقد خلص الصندوق في هذا الشأن إلى ضرورة تبني إجراءات سريعة في المجالات التالية²:
- . يجب أن تكون التحذيرات أكثر تركيزا و تحديدا و هو ما يسعى الصندوق إلى تحقيقه بالتعاون مع منتدى الإستقرار المالي للوصول إلى آلية جديدة للإنذار المبكر.
- . يرى الصندوق بأنه بإمكانه القيام بدور قيادي و تزعم مختلف الهيئات و المنظمات المتحركة نحو معالجة المخاطر العالمية كمجموعة السبع و مجموعة العشرين و منتدى الإستقرار المالي و منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية .
- . يرى الصندوق بأنه ثمة حاجة لوضع إطار عالمي موثوق للسيولة حيث لا تزال عملية الحصول على تمويل أو تأمين كبير مسألة شائكة بالنسبة لمعظم بلدان الأسواق الصاعدة.

¹ صحيفة وقائع ، صندوق النقد الدولي.. وجه متغير وتحرك اتجاه الازمة، مرجع سابق، سبتمبر 2012.

² صحيفة وقائع ، صندوق النقد الدولي.. وجه متغير وتحرك اتجاه الازمة، نفس المرجع.

4.2 تسريع عملية إصلاح نظام الحصص و التصويت

تجسيدا للجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي في هذا المجال وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في 28 أبريل 2008 بهامش كبير من المشاركة على إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة المتبع في الصندوق، فلقد أدلى محافظو 180 بلد عضواً بصوتهم من أصل 185 ، و صوت 175 بلد عضو يمثلون 92.93% من مجموع القوة التصويتية في الصندوق لصالح تغييرات في هيكل الحصص والأنصبة التصويتية، بما يعزز مشاركة و صوت بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية¹.

و فيما يلي الملامح الرئيسية لهذا الإصلاح:²

. تهدف عملية إصلاح حوكمة الصندوق إلى تحقيق إتساق أكبر بين العضوية و الأنصبة التصويتية من ناحية وزن البلدان الأعضاء و دورها في الإقتصاد العالمي من ناحية أخرى. . تظم صيغة الحصص الجديدة أربعة متغيرات في شكل أنصبة هي: إجمالي الناتج المحلي والإنتفاع و التغير و الإحتياطيات، وتبلغ أوزانها 50% و 30% و 15% و 5% على التوالي.

5.2 تحسين سياسة تقديم المساعدات الفنية

قرر صندوق النقد الدولي تبني عدة إجراءات بغية تحسين سياسته المتعلقة بتقديم المساعدات الفنية و كان ذلك كالآتي³:

1.5.2 إنشاء صناديق إنتمانية لدعم المساعدة الفنية

¹ عودت ناجي الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الإمبريالية، ص94، مرجع سابق.

² نشرة صندوق النقد الدولي، المديرين التنفيذيين يؤيدون جهود الإصلاح الشامل لنظام الحصص والأصوات، 2009، ص02.

³ نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة، 2009، ص65.

تتميز الصناديق المقترحة بعدة مزايا مقارنة بأشكال المساعدات الأكثر تقليدية، فبالنسبة للبلدان المستفيدة تؤدي هذه الصناديق إلى توسيع نطاق المشاريع و الموارد المتاحة لبناء القدرات .

لقد توصل صندوق النقد الدولي و بعد تباحثه مع الجهات المانحة لإنشاء عدة صناديق إئتمانية لتغطية العديد من المواضيع أهمها:

- . أنشطة غسل الأموال التي يمكن أن تتسبب في تشوهات إقتصادية كلية خطيرة .
- . مساعدة الدول الهشة التي غالبا ما تكون عاجزة عن حشد الدعم الدولي الكافي في المراحل المبكرة لجهودها الإصلاحية.
- . تقديم البيانات التي تعتبر نقطة ضعف في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض .
- . إدارة إيرادات الموارد الطبيعية للبلدان المصدرة للمواد الأولية حيث تفرض هذه الإيرادات تحديات كبيرة في مجال التسيير .
- . الإستمرار في تحمل الديون و إدارة الدين العام و الأصول، حيث يمكن الإستمرار في تحملها في كثير من الدول منخفضة الدخل بفضل مبادرات تخفيف أعباء الديون الدولية .

2.5.2 إنشاء أربع مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية

يهدف صندوق النقد الدولي في إطار مجهوداته الرامية إلى تحسين نوعية المساعدات الفنية التي يقدمها إلى فتح أربع مراكز إقليمية جديدة، و تأتي إقامة المراكز الجديدة التي يقع واحد منها في أمريكا الوسطى، و آخر في آسيا الوسطى، و إثنان إضافيان في إفريقيا لتلبية طلب البلدان الأعضاء.

وتهدف هذه المراكز الأربعة الجديدة إلى الجمع بين المشورة الإستراتيجية لمقر صندوق النقد الدولي في واشنطن و بين مساعدات بناء القدرات للبلدان الأعضاء على أرض الواقع.

و كما هو الحال مع المراكز الإقليمية القديمة سوف تعمل المراكز الجديدة بالتعاون مع مقر الصندوق لتصميم برنامج متكامل للمساعدة الفنية و التدريب وتقديمه للبلدان الأعضاء على أساس

إقليمي و تهدف أيضا هذه المراكز الجديدة إلى دعم جهود التكامل الإقتصادي الإقليمي التي تبذلها البلدان.

6.2 إصلاح الحوكمة من أجل تعبير أصدق عن واقع الإقتصاد العالمي

كان الإنتهاء من إصلاح الحوكمة على رأس الأولويات لتعزيز شرعية الصندوق وزيادة فعاليته، ففي 15 ديسمبر 2010، وافق مجلس المحافظين على إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة بمقتضى المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص وتتضمن هذه الإصلاحات مضاعفة حصص الصندوق، مما سيؤدي إلى تحويل نسبة من أنصبة الحصص الكلية تزيد على 6 نقاط مئوية إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، مع حماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان، كذلك سيؤدي الإصلاح إلى مجلس تنفيذي أكثر تمثيلا للبلدان الأعضاء يُختار كل أعضائه بالإنتخاب.¹

وحتى تدخل الإصلاحات المقترحة حيز التنفيذ، ينبغي أن يوافق على تعديل إتفاقية تأسيس الصندوق ثلاثة أخماس الأعضاء ممن تشكل أصواتهم 85% من مجموع القوة التصويتية، كما ينبغي أن يوافق عدد من الأعضاء لا تقل أصواتهم عن 70% مجموع القوة التصويتية على إجراء الزيادات اللازمة في حصصهم وتأتي مجموعة الإصلاحات المتفق عليها إستكمالا لإصلاحات نظام الحصص والأصوات المتفق عليها في أبريل 2008، وقد دخلت حيز التنفيذ في 3 مارس 2011، وبموجب هذه الإصلاحات حصل 54 بلدا عضوا على زيادة في حصة عضويته وكانت الصين وكوريا والهند والبرازيل والمكسيك أكثر البلدان إستفادة من هذه الزيادة وهناك 135 بلدا عضوا آخر، منها البلدان منخفضة الدخل، التي زادت قوتها التصويتية مع زيادة الأصوات الأساسية، وهي نسبة مئوية ستظل ثابتة من مجموع الأصوات، ومع

¹ صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي.. وجه متغير وتحرك اتجاه الازمة، مرجع سابق، سبتمبر 2012، مقال متاح على

الموقع: <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm>، تاريخ الزيارة :

15حانفي 2013، الساعة: 22:00.

المراجعة العامة الرابعة عشرة، سوف تبلغ نسبة الحصص المحولة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية 9 نقاط مئوية.

إن الإضطرابات النقدية والمالية التي رسخت عدم الإستقرار في النظام النقدي والمالي الدولي وما ترتب عنها من تفاقم الأزمات المالية و تزايد تأثيراتها السلبية ، على أداء الإقتصاد العالمي و تحولها إلى أزمات إقتصادية، أدت إلى إزدياد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لهذه المؤسسات الهامة لتكون في خدمة المجتمع الدولي بكامله ولها دورها الدولي الذي يتركز على الكفاءة النقدية والمالية والإقتصادية لضمان مصالح جميع الأطراف المتفاعلة في السوق الدولية بعيدا عن التأثير الإيدولوجي و الإزداوجية في التعامل مع الأعضاء .

ولقد بينت الأزمات السابقة والأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 محدودية دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية و ضعف مستويات أدائها فيما يتعلق بالإنداز المبكر التحذيري من الأزمات¹، أو الإجراءات والسياسات الإحتوائية الخاصة بإدارة الأزمات فقد بينت الأزمة الآسيوية كيف ساهمت المؤسسات الدولية ومنها الصندوق في تفاقم الأزمة وإنتشار العدوى، أو فيما يتعلق بالإستفادة من التجارب الماضية في منع تكرار الأزمات والأزمة الأخيرة 2008 دليل واضح على ذلك وهي تدل على فراغ مؤسستي وإجرائي ورقابي كبير وقصور في التنسيق والتعاون على المستوى النقدي المالي.

و لقد تطور الإقتصاد العالمي تطورا كبيرا و بقيت هذه المؤسسات المالية و النقدية و الدولية حبيسة أطرها القانونية الجامدة و رهينة إنتقائيتها الرقابية ومشروطيتها المذهبية و محدوديتها الوظيفية و المجالية.

إن دول العالم وعلى وجه الخصوص البلدان النامية باتت تطالب بإلحاح شديد بضرورة تغيير اليات عمل صندوق النقد الدولي التي أدت إلى تكبيل الإقتصادات النامية بجبل من الديون الخارجية وبأعباء ثقيلة شلت قدرتها على التنمية الإقتصادية.

لقدأخذت الصلاحيات التي خلقتها الدوائر الرأسمالية وأدواتها التوأم ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك التجارية الغربية أشكالا متعددة وأفرزت أزمات إقتصادية وإجتماعية طاحنة

¹ صالح صالحي، إصلاح وتطوير دورالمؤسسات النقدية والمالية الدولية،بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي بعنوان الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2009، ص.3.

تمتلك كل أزمة مقومات إستمرارها وتهيء الظروف الموضوعية لنشوب أزمة أخرى أكثر حدة. إن هذا الوضع الخطير يتطلب مراجعة جذرية و إصلاحات ضرورية تتطلب إعادة النظر في القضايا الأساسية التالية:¹

1.3 العضوية والحصص والتصويت :

تتمثل أولى التغييرات المقترحة في الكراسي والأنصبة الخاصة بالدول الأعضاء. وتشير الكراسي إلى المقاعد الخاصة بالمجلس التنفيذي، والأنصبة إلى النسبة المئوية للحصص الإجمالية التي تحدد قوة التصويت في الصندوق وسنتناولها فيما يأتي:

1.1.3 العضوية :

إن النظام الحالي للصندوق و مجموعة البنك الدولي تقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء وهذا ما لخصه أحد الباحثين بقوله " إن الغائب الكبير على نظام بريتون وودز هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء في الصندوق"². فإصلاح هذه المؤسسات يستدعي إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الاعضاء على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة . (خلافا لمجلسها الأمني) .

والغريب أن الدول التي تزعم بأنها حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان هي التي تجسد الديكتاتورية المؤسساتية و الإستبداد داخل المنظمات الدولية ، فإن الأوان للإلتزام بالديمقراطية داخل المنظمات العالمية لتكون البديل الأكفأ للوصاية و الهيمنة .

ونحن نؤكد على مبدأ المساواة الذي يأخذ بعين الإعتبار العنصر البشري و لا يتجاهل المكانة الإقتصادية للدولة دون أن يتيح المجال للإحتواء و الإستحواذ .

2.1.3 التصويت :

¹ صالح صالحي، إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مرجع سابق ، ص 04.

² ميشيل لولار ، الصندوق النقدي الدولي و عمالياته ، ترجمة د. هشام متولي ، دار طلاس ، ط 1 ، 1995 ، ص 126 .

لما كان الصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين الأعضاء فإنه مؤسس على عدم المساواة في القوى التصويتية التي على أساسها تتخذ القرارات الهامة التي تحكم العالم بأسره في الميدان النقدي المالي، ويسري هذا المبدأ في التصويت على باقي المؤسسات الشقيقة للصندوق و المتكاملة معه مثل البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية، ومؤسسة التنمية الدولية ، ومصارف التنمية الجهوية ، إن توزيع القوة التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو ليس له ما يبرره ، فمن جهة نجد بأن حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الإقتصادي في الميدان المالي و التجاري بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة على الساحة الدولية ، وبذلك يمكن القول بأنه التغييرات في توزيع الأصوات والنفوذ تخلفت كثيرا عن تطور الإقتصاد العالمي وكان من نتيجة ذلك أن الإشراف على النظام العالمي أصبح أقل قبولا¹.

إن المؤشرات التي تحدد على أساسها الحصة عادة لا تكون مرتبطة بمستجدات العلاقات الدولية في الميدان المالي والتجاري، ولا غرابة إذا وجدنا بأن تحديد الحصة في بداية التسعينيات كان خاضعا للتغيرات في المؤشرات الإقتصادية والمالية والتجارية المختارة في بداية الثمانينات. كما أن توزيع القوة التصويتية كان دائما لصالح مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة فبعد أن كانت نسبة 28% من الأصوات الموزعة على 24 دولة نامية في سنة 1953، نجد اليوم بأن 39% من الأصوات تتقاسمها دول نامية.

فالأمر يستدعي تصحيح الإختلالات في توزيع القوة التصويتية بين مجموعة البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة لكسر هيمنة هذه الأخيرة في مجال إتخاذ القرارات الحاسمة في المجال المالي والنقدي الدولي ، و كذا إعادة التوازن في توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد وهيمنة الولايات المتحدة . فالنظام الحالي لإتخاذ القرارات داخل صندوق النقد الدولي يتطلب ضرورة الحصول على أغلبية تتراوح بين 70% إلى 85 %

¹ جيمس م ، بوتون و كولن أ برادفور، الحوكمة العالمية : قوى فاعلة جديدة ، قواعد جديدة ، التمويل و التنمية، ديسمبر

حسبا لأهمية القرارات ، مما يعني أن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها التصويتية عن 17% تشكل عائقا كبيرا في أي مشروع قرار حاسم لا توافق عليه.

فصندوق النقد الدولي ليس شركة مساهمة ترتبط فيها مكانة الشريك بمقدار حصته والعلاقة فيها هي علاقة بين شركاء غير متساوين في كثير من الأحيان، فالأمر هنا يختلف عندما يتعلق الأمر بمؤسسة دولية تساهم قراراتها وبرامجها في التأثير على التطور الإقتصادي في جميع البلدان التي لا بد أن تعكس العلاقات بينها عنصر السيادة والمساواة وتوازن المصالح .

3.1.3 الحصص :

مازالت حصص البلدان الأعضاء في الصندوق ومجموعة البنك الدولي لا تعكس قوتهم الإقتصادية و الأصل أن كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الإقتصادية التي نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالناتج القومي، وحجم التجارة الدولية ... إلخ ويفترض أن حصة البلد ترتبط في تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطورها الداخلي ويقدر المكاسب التي حققها عن طريق تنامي علاقاته الإقتصادية الدولية وما تعكسه من حركة سلع وخدمات ورؤوس أموال وأيادي عاملة .

ورغم أن الحصص الحالية للأعضاء قد حددت على أساس من المؤشرات الهامة ، إلا أنها تبقى غير كافية وذلك لإعتماد المؤشرات القديمة و ليس الجديدة التي تعكس المستوى الحالي لتطور البلد العضو ، كما أن بعض هذه المؤشرات قد تخفي مكانة البلد ، فهناك فرق بين مؤشر الناتج المحلي و الناتج القومي .

ولابد من الإنتقال من المراجعة الدورية للحصص التي تزيد مدتها عن أربع سنوات إلى مراجعة بواقع كل سنتين و ذلك لمواكبة التحولات الإقتصادية الجارية ومتابعة انعكاساتها على الناتج القومي، وعلى حركة السلع والخدمات، وعلى حركة رؤوس الأموال بالنسبة لكل دولة و أخذها بعين الإعتبار في زيادة حصتها .

وإنطلاقاً مما سبق فنحن نقترح ضمن المرحلة القادمة الإنتقال من مبدأ عدم المساواة في العضوية والتصويت والحصص إلى مبدأ المساواة النسبية التي تعكس عنصر السيادة وفي نفس الوقت تأخذ بعين الإعتبار الوزن الإقتصادي والحضاري للدولة العضو، فتكون القوة التصويتية للدولة مكونة من ثلاثة أجزاء ، فالأول يشكل 30% ويبرز التماثل في عنصر السيادة بالنسبة لجميع البلدان، والثاني يساوي 20% ويرتبط بحجم الدولة السكاني الذي لا بد من مراعاته طالما أن المؤسسات الدولية تهدف إلى خدمة البشرية و تؤكد على أهمية الديمقراطية و حقوق الإنسان والجزء الثالث ويشمل 50% المتبقية ويرتبط بحصة الدولة ووزنها الإقتصادي والمالي والتجاري على المستوى الدولي وأن تكون عملية إتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة في مجالس المحافظين والمجالس التنفيذية بالصندوق ومجموعة البنك الدولي¹.

ولا شك في أن إعادة توزيع قوة التصويت لن يصح فقط إختلال التوازن الحالي في الصندوق بين البلدان الصناعية و البلدان الناهضة و النامية بل سيخلق أيضا حوار أكبر بين الأعضاء، وفي رأينا فإن حق النقض الذي تقرره إئتلافات مختلفة من الدول سيشجع على التعاون، وبإعتبار الصندوق مؤسسة سياسة فإن الإصلاحات الموصوفة تزيد من المشروعية و المشاركة في المؤسسة مما يعزز الحوار حول تنظيم و إدارة الإقتصاد الإجتماعي².

وعلى العموم فإن نظام الحصص والأصوات الذي تمت الموافقة عليه في سنة 2003 والذي يسعى لزيادة الحصص والقوة التصويتية لدول الأسواق الصاعدة و البلدان المنخفضة الدخل³، مازال دون مستوى إعادة التوازن والتصحيح المطلوبين لتطوير دور الصندوق وكذا مجموعة البنك الدولي.

4.1.3 إعادة تشكيل المجلس التنفيذي :

¹ صالح صالحي، إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مرجع سابق، ص 5.

² ف. كلكار و آخرون ، حان وقت التغيير في صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل و التنمية ، مارس 2005 ، ص 47 .

³ صندوق النقد الدولي ، مكافحة الأزمة المالية ، التقرير السنوي 2009 ، ص 47 .

إن من مقتضيات إصلاح صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ليتواكبا مع المستجدات في الإقتصاد العالمي هو إعادة تشكيل المجلس التنفيذي الذي يعكس إختلالا في الوقت الحالي فلدى أوروبا 10 مقاعد في المجلس وبالمقابل فإن لآسيا 05 مقاعد فقط رغم أن حصة أوروبا وآسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي هي على التوالي 29% ، 32% و بالتالي فإن، إعادة تشكيل هيكل تنظيم و إدارة صندوق النقد الدولي من حيث قوة التصويت وعدد المقاعد في المجلس¹ تعكس مستجدات الواقع الإقتصادي الدولي من جهة و كذا إضفاء المزيد من الديمقراطية في إنتخاب أعضاء المجلس و إخضاعه للمساءلة أمام ممثلي الأعضاء المساهمين فيه، الذين يجب أن يمنحوا المجلس أسباب القوة الكاملة بجعله مستقلا حقا ليدير الإقتصاد العالمي على نحو أفضل² ، و بذلك يستطيع الإصلاح في الصندوق النقدي الدولي أن يقطع شوطا كبيرا نحو إعادة إحياء المؤسسة و إعطاء العالم النامي نفوذا أكبر في صنع القرار³ ونفس الملاحظة يمكن تأكيدها بالنسبة لمجالس مجموعة البنك الدولي.

2.3 المهام والأهداف :

إن صندوق النقد الدولي قد تخطى عن أهدافه ومهامه التي سطر من أجلها ،حيث يظهر ذلك في النقاط التالية:

1.2.3 المهام :

¹ كلكار و آخرون ، حان وقت التغيير في صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق، ص 48

² كلكار و آخرون ، نفس المرجع، ص 48.

³ صندوق النقد الدولي ، مكافحة الأزمة المالية ، نفس المرجع ، ص 47 و 48.

يلاحظ خلال العشريتين الأخيرتين تحول كبير في مهام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فقد طغت وظائفها الإيدولوجية الجديدة على مهامها الأساسية ، وأضحى الصندوق متخصصا في وضع البرامج وإعداد السياسات الإقتصادية للتحوّل النظامي والإشراف على تطبيقها في البلدان النامية لكي تستعيد هذه الأخيرة ثقة الأطراف المتحكمة في إنسياب الإئتمان في السوق الدولية وذلك عن طريق إستعادة بعض التوازنات الإقتصادية والإجتماعية والصندوق في هذا الميدان أضحى مكلفا بوظيفة إيدولوجية، تتمثل في عولمة المنهج الرأسمالي بموجته الليبرالية المتطرفة الحالية فقد تكامل دوره مع البنك الدولي في القيام بعمليات التحوّل النظامي وتزايد دخله وتطورت مشروطيته وتنامى دوره كوسيط محفز للمصارف لتوجيه القروض للبلدان النامية بصورة إنتقائية تتسجم مع المهمة المذهبية.

وإنطلاقا مما سبق لابد من إعادة النظر في مهام البنك الدولي والصندوق النقد الدولي لتتقبتها من مظاهر التحيز الإيدولوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، لينحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في تحقيق الإستقرار في النظام النقدي والمالي الدولي من خلال إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة، ونظام أسعار الصرف، وتنظيم السيولة وتخليص حركية الإئتمان من المشروطة الأيدولوجية و الإنتقائية.

2.2.3 الأهداف :

إن الصندوق قد تخلى عن أهدافه الأساسية من أهمها تعزيز الإستقرار النقدي و المالي العالمي وتنمية التعاون الدولي وتأمين السيولة اللازمة في ظل مدفوعات ملائم لمعالجة الإختلالات في موازين المدفوعات، وتدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء¹، وغيرها من الأهداف التي تضمنتها المادة الأولى من الإتفاقية ، وتزايد دوره في خدمة الأطراف القوية ومؤسساتها المالية الإقتصادية على حساب المجتمع الدولي بكامله و من هنا تزايد التناقض بين أهدافه كما

¹ إتفاقية صندوق النقد الدولي، 2004 ، ص 9 . متاح على الموقع التالي:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/glancea.htm> ، تاريخ الزيارة: 20 مارس 2013 . الساعة: 21:30

أشار إلى ذلك أحد الإقتصاديين^(*) ، و لهذا فإن الأمر يستدعي إعادة التأكيد على الأهداف التي تعظم مصلحة المجتمع الدولي منها¹:

. العمل على تحقيق الإستقرار النقدي و المالي و الإقتصاد العالمي الذي يحقق مصلحة جميع الأطراف المتفاعلة و المشاركة في الإقتصاد الدولي و ترقية التعاون الدولي بإيجاد آلية مؤسسية لتقوم بوظيفة المقر الأخير بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.

. توفير الإتاحة التمويلية الملائمة في المدى القصير لمواجهة إختلالات ميزان المدفوعات والأزمات الطارئة عن طريق الصندوق، والتمويل التنموي المسير في المدى المتوسط و الطويل من قبل مجموعة البنك الدولي وتطوير آليات وصيغ و نظم التمويل التي تؤدي إلى إرتباط توازني بين الإقتصاد المالي والإقتصاد الحقيقي.

. زيادة الثقة بين البلدان الأعضاء بإزالة الإنتقائية في التعامل مع الأعضاء وتحييد الجوانب الإيدولوجية ، و التقيد بالمعايير الإقتصادية الموضوعية .

3.3 حقوق السحب الخاصة :

أنشأ صندوق النقد الدولي وحدة حقوق السحب الخاصة في سنة 1969 لتكون أصلا إحتياطيا دوليا ولتستخدم كوحدة حسابية في الصندوق وفي مجموعة البنك الدولي وفي مؤسسات أخرى دولية و إقليمية.

وخلال عشرية السبعينات كانت قيمتها مرتبطة بسلة من العملات تتكون من 16 عملة رئيسية لمجموعة الدول التي تساهم بشكل معتبر في التجارة الدولية، وترتبط منذ 1982 بخمس عملات هي الدولار الأمريكي، والين الياباني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني والجنيه

^(*) جورج أكرلوف، صاحب جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 2001 .

¹ صالح صالحي، إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مرجع سابق، ص.5.

الإسترليني وهي حالياً ترتبط بأربع عملات هي الدولار الأمريكي، والأورو، والين الياباني والجنيه الإسترليني¹.

وبقيت حقوق السحب الخاصة كما أريد لها حيث أنها مازالت ليست الأداة الرئيسية للإحتياجات الدولية في النظام النقدي الدولي، كما أنها لم تتحول إلى عملة دولية، وذلك بسبب تنامي ظاهرة الدولار باعتبارها الثمرة الأساسية لنظام بريتون وودز الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة طيلة نصف قرن، الأمر الذي كان ومازال يشكل عائقاً أمام تطوير أدوات مالية بديلة تحد من هيمنة الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي، ولاغربة إذا وجدنا أن نتائج الحلقة الدراسية التي نظمها الصندوق حول دور وحدة حقوق السحب الخاصة في المستقبل، تؤكد على بقاء الأوضاع الحالية، لا يبدو من المحتمل أن تصبح وحدة حقوق السحب الخاصة أداة الإحتياطي الرئيسية في النظام النقدي الدولي، ولا يبدو أن مصيرها هو التطور من إعتداد غير مشروط لتصبح عملة عالمية بالمعنى الكامل².

ولهذا تستمر الولايات المتحدة و مجرتها في جعل صحة الإقتصاد العالمي حبيسة أداءاتها الخاصة بها ، بينما كان إصدار وسائل الدفع الدولية قد صار تابعا كلياً للعجز التجاري الأمريكي³.

وبناء على ما سبق فإن الضرورة ملحة في ظل التحديات الحالية و المستقبلية التي تواجه نظام النقد الدولي ، للإصلاح الجدي الذي يتم في إطاره إعادة النظر في دور وحدة السحب الخاصة والتي إعترف تقرير الصندوق السنوي 2008 بإستخدامها المحدود حيث أشار مؤكداً: "ولم يعد الآن لوحدة حقوق السحب الخاصة إلا إستخدام محدود كأصل إحتياطي، وليست هي عملة ولا تمثل مطالبة على الصندوق." وتطویرها على مستوى النواحي التالية⁴:

¹ صالح صالحي، إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مرجع سابق، ص5.

² Joseph E. Stiglitz , La Grande Desillusion , Fayard , 2002 , P329 .

³ صندوق النقد الدولي، نشرة صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 1996 ، ص 21 .

⁴ جورج قرم، الفوضى الإقتصادية العالمية الجديدة ، جذور إخفاق التنمية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط1 ، 1994 ،

133 تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للإحتياطي في النظام النقدي

الدولي :

فالتعديلات الخاصة بالعضوية والتصويت والحصص ستؤدي إلى مزيد من الديمقراطية المؤسسية التي تمكن من تقليص الهيمنة والإحتكار وتساعد على إجراء التغييرات الإصلاحية التي تخدم المجتمع الدولي بأسره على مستوى النظام النقدي الدولي، ولعل نقطة الإنطلاق هو الإرتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة إلى مستوى الأداة الرئيسية للإحتياطي الدولي ، بإتخاذ الإجراءات التي تجسد ذلك، وتؤدي إلى التخفيف التدريجي لظاهرة الدولار وانعكاساتها السلبية، وتقلل بصورة فعالة من الإعتماد على الدولار والسللة المرتبطة به في ميدان الإحتياطات الدولية، ولا شك في أن هذا الوضع الجديد سيقص من حدة الآثار فالدول الصناعية، تنتهج سياسة إقتصادية هيكلية و نقدية و إليه تتجه صوب خدمة مصالحها الوطنية و كثيرا ما يكون ذلك على حساب المجتمع الدولي، و يؤدي تقلب أسعار صرف العملات الرئيسية إلى نشوء حالة عدم تيقن تلحق الضرر بالتجارة والإستثمار.¹

فإعادة الإعتبار لوحده حقوق السحب الخاصة في مجال الإحتياطات الدولية يقلل من الطلب على العملات الرئيسية على المستوى الدولي لغرض الإحتياطي ضمن النظام النقدي الدولي ، فنقل تبعاً لذلك المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أسعار صرفها و التي تتعرض لها معظم الدول التي تستخدمها كإحتياطي فتتخفف حدة التبعية النقدية .

233 تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية :

لعب الدولار الأمريكي دوراً هاماً في النظام النقدي الدولي حيث كان قابلاً للتحويل إلى ذهب بالسعر المحدد ، و كان يقوم بدور الوسيط بين الذهب و باقي العملات، وبعد تزايد العجز

¹ صندوق النقد الدولي ، إنجاح الإقتصاد العالمي لصالح الجميع ، التقرير السنوي 2008 ، ص 61.

في ميزان المدفوعات الأمريكي و تنامي الإحتياجات الدوالية في المصارف المركزية بمعظم الدول الصناعية وتطور أشكال المضاربات ، عجزت الولايات المتحدة عن الوفاء بالإلتزام المتعلق بتحويل الدولار إلى ذهب و قررت إيقاف صرف الدولار بالذهب في سنة 1971 ، فتحول النظام الدولي من الشكل الإزدواجي في التقييم و إستعمال الإحتياجات والذي كان يتقاسمه الدولار والذهب إلى الشكل الأحادي الذي توسعت فيه الدولة في العلاقات النقدية و المالية الدولية فأضحى الدولار يشكل 60% من إحتياجات المصارف المركزية، و يشارك بنسبة 80 % في الصفقات والإتفاقات المتعلقة بسوق العملات، و50% من الصادرات العالمية، رغم أن حصة الولايات المتحدة في التجارية الدولية لا تزيد عن 16%¹ ، رغم محدودية بعض التغيرات الحديثة لصالح الأورو .

هذه الوضعية أدت إلى إشتداد المنافسة بين العملات الرئيسية في العالم من أجل توسيع مجالها الحيوي في النظام النقدي الدولي لمواجهة السيطرة المتواصلة للدولار الأمريكي وانتقل الإهتمام من مستواه القطري إلى مستوى التكتلات لتحمي نفسها من آثار الإضطرابات النقدية و تعظم مصالح إقتصاداتها ضمن أسواق الصرف التي تتجاوز قيمة مبادلاتها يوميا أكثر من 1300 مليار دولار ، فتكتل الإتحاد الأوروبي قام بجهود قوية و أنشأ عملة "الأورو" التي أصبحت من العملات القوية في العالم لتستخدم كسياج وقائي للحفاظ على السيادة النقدية الأوروبية ، و لحماية الإتحاد الأوروبي من الآثار السلبية للنظام النقدي الدولي .

وتسعى دول شرق آسيا بعد الإضطرابات النقدية التي تعرضت لها هذه البلدان و خلال السداسي الثاني من سنة 1997 ، إلى إنشاء صندوق يتكفل بدور حيوي في هذا المجال رغم بوادر المعارضة من قبل الأطراف القوية في المؤسسات النقدية الدولية والمؤامرات المضاربية التي أوقعت هذه البلدان في أزمات مالية لم تشهدها من قبل مما إضطرها إلى الخضوع طوعا أو كرها إلى توجيهات وبرامج الصندوق التي فاقمت المشكلات، فالصندوق بإصراره على فرض سياسات تقشفية قد زاد من تفاقم العدوى ،فسياسات التقشف المتبعة في بلد ما لا تضعف

¹ مارغريت غارتييس ، صندوق النقد الدولي وعملياته، مرجع سابق، ص 45 .

إقتصاده فحسب ، بل أن لها مفاعيل سلبية على جيرانه¹، ولاشك في أن ذلك من الأخطاء التي تدل على القصور في تقدير تأثير التفاعلات بين السياسات النقدية المتبعة .

وأمام هذه الوضعية النقدية المتردية باتت الضرورة ملحة لإرتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية ليست مرتبطة بالعملات الرئيسية في السوق النقدية الدولية، بل أن عملات البلدان الأعضاء تكون مرتبطة بهذه العملة الدولية التي تغدو عندئذ الأداة الرئيسية في التقييم والمبادلة والإحتياطي على المستوى الدولي، و إذا كان صندوق النقد الدولي لم يمنح أكثر من سلطة شرطي فيما يتعلق في قواعد إستقرار العملات و قابليتها للتحويل، ولم يؤسس دفعة واحدة كمصرف دولي يتمتع بالسلطة الإصدار، فلقد تم إحداثه كأداة لنظام نقدي لم تحدد في صلبه شروط إصدار النقود و لذا لم يكن قادرا على منع النظام النقدي الدولي من الإنزلاق بالشكل الذي حدث له² .

فإن تجسيد المقترح المتعلق بإنشاء عملة دولية يتطلب إجراء الإصلاحات الضرورية في البنية المؤسسية والتنظيمية لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتكاملة معه في النظام النقدي الحالي ولقد أصبح هذا المقترح يحضى بالمزيد من القبول لدى الإقتصاديين والدول³ .

43 نظام أسعار الصرف :

سوف نتناول أسعار الصرف في النقطتين التاليتين:

1.43 التحول إلى أسعار الصرف المرنة وضعف الدور الرقابي على الدول الكبرى:

¹ Yves –Thibault De Silguy , *En Finir Avec Les Seismes Monetaires* , *Le Monde : Dossiers – Documents* , N° 252, Mars 1997 , P2.

² جوزيف إستيغلينز ، *خببات العولمة* ، ترجمة ميشال كرم ، دار الفارابي ، لبنان ، ط1 ، 2003 ، ص 153 .

³ ميشيل لولار ، *صندوق النقد الدولي وعملياته*، مرجع سابق، ص 128 .

بعد أن أوقفت الولايات المتحدة في سنة 1971 قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فقد أعلنت بذلك على إنهاء إحدى أهم أسس إتفاقية بريتون وودز والتي تقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة، والانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة ، ففي ظل النظام الأول كان دور الصندوق هو التأكد من إحترام البلدان الأعضاء للإلتزامات الواردة في المادة الرابعة ومنها إلتزام الدولة بتحديد سعر الصرف عملتها بالذهب أو الدولار و الإمتناع عن إجراء تغيير كبير في أسعار صرفها إلا بعد موافقة الصندوق، أما في ظل نظام أسعار الصرف المرنة الذي بدأ تطبيقه إعتباراً من سنة 1973 فإن دور الصندوق إنحصر في الرقابة على إقتصاديات البلدان الأعضاء بإستعمال مجموعة من المؤشرات القياسية للكفاءة الإقتصادية وكان تعامله تمييزياً خاصة بعد تطور أزمة المديونية وإخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية حيث إزدادت رقابته عليها و بالمقابل ضعف دوره الرقابي والتوجيهي للدول الصناعية الكبرى و إنحصر في التوصيات والتلميحات .

فقد أشار التقرير المبدئي الذي أجراه الصندوق إلى إخفاق في البنيان العالمي يتعلق بتوفير التحذيرات الكافية السابقة للأزمة ، لاسيما في سياق الرقابة على إقتصاديات البلدان المتقدمة المؤثرة على النظام المالي¹.

و هذا ما أكده مكتب التقييم المستقل بخصوص سياسة سعر الصرف، مبيناً أن فعالية الصندوق خلال الفترة (1999 - 2005) لم تكن في المستوى المطلوب للوفاء بمسؤولياتها في الرقابة على سعر الصرف² ، وأشار إلى خطورة الإنتقائية في التعامل ونبه إلى المخاطر القائمة من أن يمتد ضعف الفعالية في التعامل مع الإقتصاديات المتقدمة ليشمل إقتصاديات الأسواق الصاعدة³ ، و كذا نلاحظ عدم الوضوح في قواعد اللعبة التي تحكم أعمال الرقابة على أسعار الصرف⁴.

¹ Joseph E, Stiglitz , *Un Autre Monde : Contre Le Famatisme Du Marche* , Fayard 2006 , P432 .

² صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2009 ، مرجع سابق ، ص 9 .

³ مكتب التقييم المستقبل ، مشورة الصندوق بنشأة سياسات سعر الصرف ، التقرير التقييمي ، 2007 ، ص 5 .

⁴ مارغريت غارنيس ، صندوق النقد الدولي وعملياته، مرجع السابق، ص48.

و لم يؤد نظام أسعار الصرف المرنة إلى تحقيق الإستقرار النقدي الذي طالما حلم به منظرو الصندوق و توقعه بعض الخبراء في البلدان المتقدمة ، وفي هذا قال الباحثين: " لقد كانت أسعار الصرف المرنة مجالا أخطأ فيه المشتغلون بمهنة الإقتصاد و أنا منهم " ¹ ، فقد إزدادات التقلبات في قيمة العملات و ما زالت إلى يومنا هذا ، ولاشك بأنه في ظل تقلبات بمثل هذا العنف في أسعار الصرف لا يكون ممكنا إدارة الإقتصادات بكفاءة ².

لقد خلق هذا الوضع إتجاها لتنامي آليات الإقتصاد الرمزي فإزدادت التوظيفات المضاربية القائمة على إستغلال الإضطرابات الكبيرة في أسعار صرف العملات و أضحت أسواق الصرف تستقطب موارد مالية كبيرة على حساب الإستثمارات الفعلية في الإقتصادات العالمية وأصبحت التدفقات النقدية بين البلدان أكبر بـ 34 مرة من التدفقات الملائمة للصفقات المتعلقة بالسلع والخدمات وسواء تعلق الأمر بالمضاربة على النقود، أو بالمضاربة على الأسهم حيث صار العالم ملهى واسعاً، حيث وزعت موائد اللعب طولا وعرضا والألعاب والمزایدات التي يشترك فيها ملايين اللاعبين لا تتوافق أبداً، فلوحات الأسعار الأمريكية، تبعثها لوحات أسعار طوكيو وهونغ كونغ ثم لندن وفراكتفورت وباريس، وفي كل مكان الإئتمان يدعم المضاربة ، إذ كل واحد يمكنه أن يشتري بدون أن يدفع ويمكنه أن يبيع وأن يحوز ³.

ففي ظل ميكانيزم نظام أسعار الصرف المرنة تطورت التدفقات النقدية و المالية المضاربية اليومية بصورة مذهلة ، فقد إنتقل حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف من 94 مليار سنة 1980 إلى 429 مليار دولار سنة 1989 إلى أكثر من 1300 مليار دولار سنة 1996 ، إلى حوالي 1500 مليار دولار سنة 2001 . ⁴

2.43 مراجعة نظم الصرف و إجراء التعديلات الضرورية :

¹ ميشيل لولار ، صندوق النقد الدولي وعملياته، مرجع سابق ، ص 132.

² موريس اليه، من الإنهيار إلى الإزدهار، ترجمة رفيق المصري، مجلة بحوث الإقتصاد الإسلامي، العدد الأول، 1991، ص 290 .

³ جورج قرم ، الفوضى الإقتصادية العالمية الجديدة، مرجع سابق، ص 291 .

⁴ موريس آلية ، من الإنهيار إلى الإزدهار ، مرجع سابق ، ص 65.

إن الصندوق لم يقدّم بأية مراجعة مهمة لتقييم نظم الصرف منذ مدة طويلة ذلك أن الإنشغال بسياسات التحرير و الليبرالية في ظل موجات العولمة الإنتقائية المتتالية أضعف دور الصندوق في مجال مراجعة نظم الصرف فكانت آخر مراجعة أجراها المجلس التنفيذي سنة 1999، وبالتالي لم تجر أية مراجعة في السنوات الأخيرة لتقييم ما إذا كانت نظم الصرف ومستويات أسعار الصرف المختارة في البلدان الأعضاء هي الأفضل للحفاظ على إستقرار النظام النقدي الدولي، مما تسبب في عدم وجود إطار إرشادي حديث لكيفية تقديم المشورة¹ و بالتالي فقد إفتقر مجال أسعار الصرف إلى المستوى الكافي من التنظيم السليم و تشتت المسؤولية عن أسعار الصرف بين إدارات الصندوق المختلفة².

إن التحولات الإقتصادية العالمية و مستجداتها تستدعي مجموعة من التعديلات تنطلق من إعادة النظر في نظام أسعار الصرف المرنة بالإنتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة في مجال محدود المستقرة نسبيا عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة حقوق السحب الخاصة التي تتحول إلى عملة دولية بديلة للدولار و العملات المنافسة له ، و إذا كان الأوروبيون يسعون حاليا للحد من تقلبات قيمة عملاتهم بالعودة إلى

نظام أسعار الصرف الثابتة فإن الإستقرار في قيمة العملات : " يكون ضروريا أيضا لنجاح بقية العالم الصناعي و النامي"³.

وتحدد أسعار الصرف بين العملات ليس على أساس قوتها الشرائية الخاصة بالسلع والخدمات التصديرية أو القابلة للمبادلة الخارجية المحققة للميزة النسبية كما يؤكد على ذلك صندوق النقد الدولي الذي يعتمد ذلك على المؤشر في تحديد قيمة عملات البلدان النامية وعادة ما تكون توصيته المتعلقة بتخفيض العملة شرطا إجباريا للحصول على المساعدات التي يقدمها

¹ *Peirre Anton, La Force Des Marches , Dossiers Documents , Le Monde N° 252 , 1997 , P 2 .*

² صندوق النقد الدولي ، التقرير التقييمي لمشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف ، 2007 ، مرجع سابق ، ص 6

³ ليستر تارو، الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، التمويل والتنمية، مرجع سابق، ص 292 .

الصندوق، وفي هذا إجحاف كبير، فيقتضي الأمر أن يتم الوصول إلى معدل الصرف الفعلي الذي يجسد العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، عن طريق الإستئناس بمؤشرين أساسيين على الأقل هما : مؤشر القوة الشرائية للعملة فيما يتعلق بالسلع والخدمات التصديرية والقابلة للمبادلة وهو الذي يركز عليه الصندوق في إطار دعمه لإقتصديات الإنفتاح، ومؤشر القوة الشرائية الداخلية للعملة^(*)، عند المقارنة بين الأسعار المحلية والأسعار السائدة في البلدان الأخرى لنفس السلعة من السلع والخدمات مقيمة بالعملة الوطنية، فمراعاة معدلات الصرف لهذين المؤشرين في إطار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة سيقبل من التكاليف والإضطرابات النقدية التي تحملتها البلدان التي تقوم بإجراء التحولات الإقتصادية تحت إشراف الصندوق.

ونحن نؤكد على ضرورة العودة إلى نظام أسعار الصرف المحدودة المرونة و الثابتة نسبيا وذلك لأنه لا يوجد ما يدل على كفاءة أسعار الصرف العائمة الحالية في جميع الأوضاع و الحالات، ولعل مسألة إختيار أسعار الصرف هي من: " الموضوعات التي دار حولها حوار طويل الأمد في الدراسات الإقتصادية، وإذا كان لم يتم التوصل إلى حل لهذه المشكلة فذلك يعني أنه لا يوجد نظام لسعر الصرف هو الأفضل لجميع الظروف¹.

والحقيقة أن تزايد حدة المضاربات في السوق النقدية في ظل عدم إستقرار أسعار صرف العملات وما نتج عنها من أزمات و تغيرات في بنية و تركيب أسواق النقد والمال الدولية تؤكد عدم كفاءة أسعار الصرف الحالية .

وإن الإستقرار في أسعار العملات سيقبل من حجم المضاربات المالية والنقدية والذي يؤدي إلى زيادة حجم الإئتمان المخصص للإستثمارات الفعلية .

53 تنظيم السيولة الدولية و تطوير آليات الإئتمان الدولي :

^(*) القدرة الشرائية الداخلية للعملة تستند إلى نظرية تعادل لقوة الشرائية التي تؤكد بأن تحديد سعر الصرف بين العملات يجب أن يستند إلى قوتها الشرائية الداخلية ، بمعنى أن سعر الصرف لا بد أن يتطابق مع سعر تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملات المختارة .

¹ ستانلي فيشر ، المحافظة على إستقرار الأسعار ، مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 1996 ، ص 34 .

وسوف نتناولها في النقطتين التاليتين:

153 تنظيم السيولة الدولية :

إن تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجاوب مع إحتياجات البلدان الأعضاء يتطلب ابتداء رفع كفاءة الصندوق النقدي الدولي في إدارة السيولة النقدية الدولية عن طريق تمكينه من زيادة موارده بشكل يتناسب مع نمو التجارة الدولية ، ويتمشى مع تطور حجم الأسواق المالية و النقدية الدولية و ذلك عن طريق ربط الزيادة في حصة الدولة لدى الصندوق بتطورها الإقتصادي و تزايد مكاسبها المتحققة في السوق الدولية ، إضافة إلى الدور الذي يترتب على تحويل حقوق السحب الخاصة إلى الأداة الرئيسية للإحتياجات الدولية التي كانت لا تزيد عن 21% من مجموع الإحتياجات غير الذهبية في نهاية التسعينيات¹ و إنخفضت حاليا إلى أكثر من ذلك بعد أن أصبح الأورو يشكل جزءا من الإحتياجات الدولية يقدر بـ 26% عام 2007² ، في حين يشكل الدولار 60% من إحتياجات البنوك المركزية من العملات الرئيسية ، و 50 % من المدخرات الخاصة ، رغم أن مساهمة الولايات المتحدة في الإنتاج الإقتصادي العالمي لا تزيد عن الخمس³، فنتيح للصندوق سيولة متجددة يمكن تدعيمها بورد جديد عند تكليف الصندوق بالزام الأعضاء بحدود معينة من الإحتياجات تتناسب مع نمو عوائد توظيفاتهم و إستثماراتهم الدولية .

كما أن من مقتضيات إدارة السيولة الدولية بكفاءة هو إتاحة الفرصة للصندوق من خلال الإصلاحات الضرورية بالتنسيق مع بنك التسويات الدولية لإيجاد آلية تقوم بدور المقرض الأخير للبلدان الأعضاء في الأحوال التي تستدعي ذلك بدون مشروطية أيديولوجية و سياسية تؤثر على سيادة الدول وحرية إختياراتها لمشاريعها المجتمعية، ولا يمكن لأي إصلاح للنظام النقدي الدولي أن يتجاهل هذه الوظيفة الأساسية التي تؤمن السيولة الدائمة وبالنظر إلى

¹ صندوق النقد الدولي، نشرة صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 1996 ، ص 20 .

² L'atlas Du Monde Diplomatique, 2008, P34

³ Peter Martin Et Harlod Schumann , Le Piege De La Mondialisation , Traduit De L'allemand , Solin , 1997 , P98

النطاق العالمي للصندوق، لا بد من أن يكون قادراً على مساعدة البلدان الأعضاء في ظروف وأحوال معينة تماماً مثل البنك المركزي الوطني الذي يكون مهياً لمساعدة نظامه المصرفي، و هذا الدور يتطلب من الحكومات الأعضاء أن تضع جزءاً كبيراً من إحتياجاتها الدولية في صندوق النقد الدولي¹، بعد القيام بالإصلاحات الجوهرية الضرورية .

2.53 تطوير و تنويع نظم و آليات الإئتمان الدولي :

إن الخصائص الحالية لآليات الإئتمان الدولي تعمل بشكل مضطرب على تنمية الأزمات المالية والنقدية على المستويين : القطري و الدولي ومن بين تلك الخصائص التي تستدعي تطويراً نذكر:

. الخصائص المتعلقة بآلية خلق النقود الإئتمانية .

. الخصائص المتعلقة باستخدام الإئتمان .

. الخصائص المتعلقة بنظام الإئتمان .

1.2.53 الخصائص المتعلقة بآلية خلق النقود الإئتمانية :

تقوم المصارف بوظيفتين أساسيتين إحداهما موضوعية و هي تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الإستخدامات المثلى وثانيهما مذهبية وتتمثل في طرق تعبئة الموارد وصيغ إستخداماتها، وكان ولا يزال الخلاف مستمراً حول طبيعة الوظيفة المذهبية و إنعكاسات أعمالها في الواقع النقدي القطري والدولي على الوظيفة الموضوعية ، وبدأت ردود الأفعال تتوالى لصناعة الإئتمان وبيعه والإتجار في النقود، فإزدادت الفوارق بين حجم الموارد التي تعبئها و حجم الإئتمان الذي تصنعه وهذا ما أكده الإقتصادي موريس آليه (*) بقوله : " إن آلية الإئتمان ، كما تعمل اليوم ، تعتمد على الغطاء الجزئي للودائع ، وعلى خلق النقود من لا شيء، وعلى الإقراض لأجل طويل أموال مقترضة لأجل قصير، كل هذا من شأنه إحداث زيادة جسيمة في

¹ أحمد مهدي بالوافي، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جدة، 2008 ، ص 41 .

(*) موريس آليه ، صاحب جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1981 .

أوجه الخلل الملاحظة و الواقع أن جميع الأزمات الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين قد نشأت من فرط تزايد الإئتمان وعود الدفع و تحويلها إلى نقود¹.

فبعد إنهيار نظام بريتون وودز في بداية التسعينيات إزداد ضعف الصندوق النقد الدولي في ضبط حركة الإئتمان على المستوى الدولي ، حيث نشأت أسواق نقدية (مثل سوق الدولارات الأوروبية) غير خاضعة للسياسات النقدية الوطنية ، و لا توجد في النظام النقدي الدولي القائم على آليات التحكم في حركيتها الإئتمانية ، الأمر الذي شجع المصارف الدولية على التآفت من القواعد المصرفية، و الخروج على المبادئ الإحتراسية و الضمانات الإئتمانية المعمول بها على المستوى القطري و المتعارف عليها في الميدان المصرفي على المستويين الفكري و النظري ، مثل نسبة القروض إلى إجمالي رأس المال، التنوع في سلة التوظيف و محفظة الإستثمار و غيرها .

فتسابقت المصارف إلى خلق الإئتمان بدون ضوابط فقدرت في بداية الثمانيات نسبة القروض التي منحها 24 بنكا أمريكيا إلى إجمالي رأسمالها حوالي 188 % و زادت القروض المكشوفة بصورة غير مسبوقة².

ولتلاقي هذه الوضعية التي أدت إلى إضطراب كبير في حركة الإئتمان على المستوى الدولي يستدعي الأمر توسيع دور الصندوق ليس لمراقبة البنوك المركزية في البلدان المختلفة الضعيفة، ولكن في ميدان مراقبة شبكة البنوك الدولية النشاط والمصارف الكبرى المهيمنة على الإقتصاد العالمي، التي تخلصت من ضوابط السياسات النقدية القطرية وتتغافل عنها الدول المتقدمة التي تحقق لها مكاسب خيالية، من أجل إلزامها بالقواعد المصرفية التي تعظم مصلحة المجتمع الدولي، و نعتقد بأن المكاسب المتوقعة من إنتقال الصندوق من مراقبة المصارف المركزية للإقتصاديات النامية إلى مراقبة الإحتكارات المصرفية والتكتلات المالية الدولية ستكون أكبر و أعظم، وصولا إلى منع خلق النقود الإئتمانية بدون تغطية مناسبة "إصلاح آلية

¹ موريس آليه ، من الإنهيار إلى الإزدهار، ترجمة رفيق المصري، مجلة بحوث الإقتصاد الإسلامي، العدد الأول ، 1991، ص

² World Bank , World Debt Table , Extrenal debt of developing countries , 1985 /1986 .

الإئتمان يجب أن يؤدي إلى منع خلق النقود من لا شيء وإلى منع تمويل القروض طويلة الأجل بإقتراضات قصيرة الأجل" ¹، بغية الوصول إلى تئمين الوظيفة الموضوعية للنظام المصرفي الدولي.

2.2.53 الخصائص المتعلقة بإستخدام الإئتمان :

إن نظام بريتون وودز، الأصلي والمعدل ساهم في زيادة الإنحرافات المجالية والزمانية والمكانية في إستخدام الإئتمان، فقد تطورت المضاربية القصيرة المدى بشكل مضطرد على حساب الإستثمارات الإنتاجية المتوسطة والطويلة المدى، وإزدادت أهمية المجالات الترفيهية والكمالية والثانوية على حساب الميادين الأساسية والأنشطة الضرورية وإستقطبت البلدان المتطورة معظم الإستثمارات والتوظيفات في حين كانت تصيب البلدان النامية ضعيفا بالمقارنة مع عدد سكانها وحجم تحدياتها، وثقل المسؤولية التاريخية لمستعمرها .

وانطلاقا مما سبق يستدعي الأمر إعطاء دور جديد للصندوق ليقوم بإحداث التوازن الذي يحقق كفاءة تخصيص الإئتمان المتاح على المستوى الدولي بإستخدام جملة من الكواح والمحفزات، التي تقلل من هيمنة رأس المال الدولي، وتحد من الآثار الخطيرة لتطور التكتلات الإحتكارية وإنعكاساتها على أداء السوق النقدية الدولية في ميدان إستخدام الإئتمان وتخصيصه المجالي نامية ومراقبة وإنتهاك سيادتها، إلى تحقيق التوازنات النقدية و المالية في السوق الدولية وتطهيرها من السلوكات الوظيفية المضاربية التبذيرية و خاصة في سوق العملات ، و إن الإقتراح الذي تقدم به السيد (James Tobin) ²، منذ مدة طويلة والمتعلقة بفرض ضريبة يسيرة على العمليات المضاربية الخاصة بسوق العملات و قد تجدد هذا الإقتراح من قبل دائرة الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية لهيئة الأمم المتحدة في الورقة التي قدمت إلى ملتقى التشغيل و العولمة ³، حيث بينت إمكانية تطبيقها للتقليل من المخالفات و التقليل من تطور سوق

¹ Bruno Jetin , *La Taxe Tobin Et La Solidarite Entre Les Nations* , Dixartes , Paris 2002 , 2003 .

² Document D'informtion Oresente Par Le Department Des Affaires Economiques Et Socials , Organization Des Nations Unies 98, Conference Interparlementaire Sur L'emploi Et La Mondialisation , Cairo 1997 , P 7 .

³ جاك جون بولاك ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،الدار الدولية، مصر، 2001، ص08.

العملات التي بلغت قيمة عملياتها اليومية أكثر من 1300 مليار دولار و أصبحت تستقطب حجما معتبرا من الائتمان الدولي و أصبحت حجم العمليات في سوق العملات يزيد أكثر من 60 ضعفا عن سوق السلع و الخدمات¹ و أكثر من 70 % من معاملات هذه السوق تنحصر في مجموعة الدول الصناعية الكبرى التي تعتبر مصدر الإضطرابات النقدية السلبية في العالم ، فتطبيق ضريبة ب: 0.1% يؤدي إلى تخفيض ب: 20% في حجم هذا السوق .

وقدر الإقتراح الأممي عوائد هذه الضريبة بأكثر من 150 مليار دولار يمكن إستخدام جزء منها لتمويل جميع المؤسسات الدولية والمنظمات الأممية والتخلص من الضغوط السياسية للدولة الممولة .

ويمكن تطوير هذه الضريبة الخفيفة لإستعمالها كأداة في تحقيق التوازن في إستخدامات الائتمان على المستوى الدولي ، وستكون نتائجها إيجابية وعوائدها كبيرة لا تقل عن 300 مليار دولار ، يمكن إستخدام جزء منها في زيادة موارد الصندوق ليقفل من الإعتماد الكبير على الحصاص و يستطيع أن يوفر السيولة الدائمة الميسرة لتمويل عمليات التنمية الحقيقية في البلدان النامية بما يساعد على توليد سلسلة من الآثار الإيجابية في حركية النشاط الإقتصادي تعظم مصلحة الإقتصاديات المتقدمة والنامية ولا شك في أهمية هذا الإقتراح الذي أضحى مقبولا و قابلا للتطبيق من الناحية التقنية .

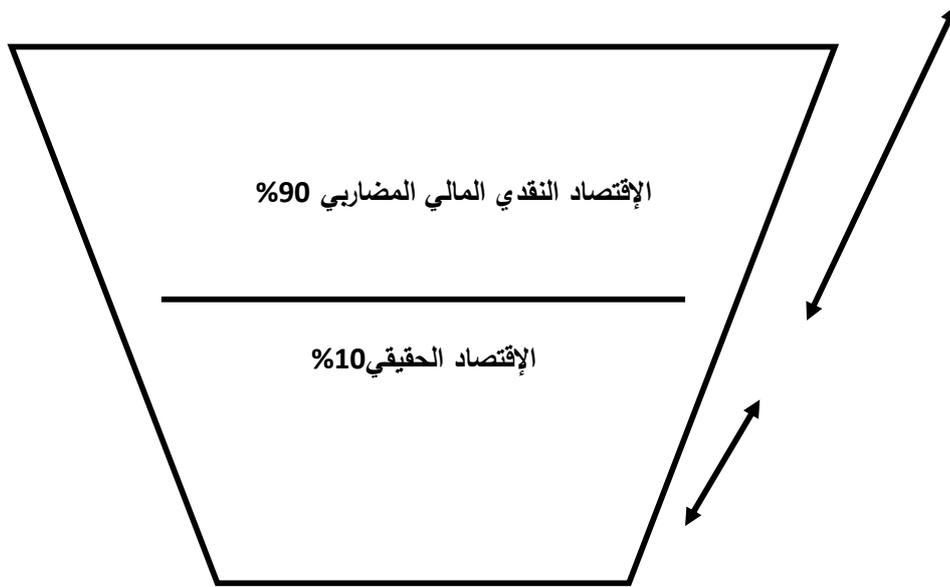
3.2.53 الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان :

إن النظام الائتماني المصرفي الدولي يقوم على نظام الفائدة الربوي الذي ساهم في تطور الإقتصاد الرمزي على حساب الإقتصاد الحقيقي الإنتاجي والخدماتي، وأضحى عاملا مساعدا على تحويل تيار معتبر من رؤوس أموال وأرباح المؤسسات الإنتاجية نحو التوظيف في السوق النقدية والمضاربة في السوق المالية، على حساب التوسيع و التجديد والتطوير في كثير من الأحيان، ومن جهة أخرى أدى إلى تطور المديونية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء و تراكمت أهومات الديون و أصبحت أخطر مشكلة تهدد تطور الأغلبية الساحقة من سكان العالم

¹ جاك جون بولاك، نفس المرجع ، ص 09.

و الأزمة المالية العالمية الحالية أكبر دليل على ذلك. فقد تطورت التوظيفات المالية من 100000 مليار دولار سنة 1998 إلى 330000 مليار دولار سنة 2005 إلى أكثر من 600000 مليار دولار سنة 2008 ، في حين لم يتجاوز الناتج الإجمالي العالمي 60000 مليار دولار¹، وإذا أضفنا لها المضاربات و المعاملات في سوق العملات بسبب نظام الصرف غير الكفؤة و التي تزيد تعاملاتها على 300000 مليار دولار سنويا و بهذا الوضع فإن الإقتصاد الحقيقي أضحى يشكل فقط حوالي 10% من الإقتصاد المالي المضاري و أصبح الهرم مقلوبا، كما هو موضح في الشكل (6) التالي:

الشكل 06: هرم الإقتصاد المالي و الإقتصاد الحقيقي



المصدر: جاك جون بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الدار الدولية، مصر، 2001، ص 08.

¹ أحمد مهدي بلوافي ، أزمة عقار ... أم أزمة نظام ، مرجع سابق ، ص 7 .

إن الأمر يستدعي إعادة التوازن للإقتصاد العالمي من خلال أدوات نقدية ومالية تنمي التوظيف والإستثمار في الإقتصاد الحقيقي .

لقد آن الأوان لتتكفل مؤسسات النظام النقدي الدولي بصيغ ووسائل تحدث تعديلات في جوهر نظام الإئتمان والإستثمار، ويزداد فيه إرتباط الجهاز المصرفي بالمؤسسات الإنتاجية وليس العكس، بالبحث عن صيغ جديدة للمشاركة الإيجابية التي تعظم مصلحة جميع الأطراف، والتي يضعف خلالها دور المؤسسات التي ترح دائما عن طريق آلية الفوائد الربوية بغض النظر عن طبيعة العمليات الإستثمارية.

وقد حان الوقت لإعتماد صيغ وأساليب التمويل و الإئتمان التي تقوم على المشاركات المتنوعة، ضمن نظام الإئتمان الدولي وذلك لأهمية نظام المشاركة في تحقيق التوازن بين الإقتصاد المالي والإقتصاد الحقيقي و المساهمة في تحقيق الإستقرار المالي والإقتصادي.

63 إصلاح نظام المساعدات وإطار الإقتراض و حجم التمويل :

يهدف لزيادة المستوى المحتمل للتمويل عن طريق الصندوق خلال الأزمة. كما يتضمن ذلك أيضا إجراء عدد من الإصلاحات نذكرها فيمايلي:

1.63 إصلاح نظام المساعدات بصندوق النقد الدولي :

يتطلب إصلاح نظام المساعدات التقليل من التعقيدات التي تلازم طلب التمويل ضمن أشكال المساعدات بالصندوق من خلال المزيد من المرونة على المستويات التالية :

. المرونة الإجرائية بتسهيل إجراءات الحصول على التمويل المناسب .

. المرونة الزمنية المتعلقة بسرعة الحصول على التمويل والشرائح المحددة لإستخدام المساعدات بتحسين مدة التدرج في السحب و تخليصها من المشروطة .

. المرونة الكمية المتعلقة بحجم التمويل المطلوب اللازم لمعالجة إختلالات قصيرة المدى عن الصندوق أو لتمويل مشاريع التنمية عن طريق مجموعة البنك الدولي.

. المرونة المتعلقة بالتكاليف و آجال التسديد.

2.63 إطار الإقراض و حجم التمويل :

إن سياسات وإطار الإقراض وحجم التمويل التي كانت قبل الأزمة المالية تمت مراجعتها من خلال محاولات للإصلاح عن طريق¹:

. تحديث المشروطية البرمجية.

. إنشاء خط إئتمان مرن جديد.

. تعزيز مرونة إتفاق الإستعداد الإئتماني.

. مضاعفة سقوف الإستفادة من الموارد.

. تبسيط هياكل التكلفة و مدة الإستحقاق.

. زيادة موارد الأقرض.

لاشك في أهمية هذه الإصلاحات ولكن في إطار الشرطية المسبقة فإن العديد من البلدان الأعضاء قد لا تستطيع الحصول على الموارد ضمن خط الإئتمان المرن الجديد الذي يتطلب توفر معايير الأهلية المحددة مسبقا والتي تؤكد ثقة الصندوق في سياسات العضو وتحدد الأهلية من خلال تقييم للتأكد من أن هناك، سياسات إقتصادية وأطر مؤسسية بالغة القوة تنفذ سياسات على درجة كبيرة من القوة، ولديه سجل أداء سابق إيجابي ومتواصل، ولا يزال ملتزما بالحفاظ على هذه السياسات في المستقبل² وتشمل المعايير الخاصة بتقدير أهلية دعم إتفاق خط الإئتمان المرن أن هناك: مركز خارجي قابل للإستمرار، حساب رأسمالي تغلب عليه التدفقات الخاصة ، وضع إحتياطات مريح ، مالية عامة إيجابية، عدم وجود مشكلات في الملاءة المصرفية ، رقابة فعالة على القطاع المصرفي، شفافية البيانات وسلامتها³ ، لا شك أن

¹ صندوق النقد الدولي ، البيان الصحفي ، مارس 2009، ص 1 .

² صندوق النقد الدولي،البيان الصحفي، مرجع سابق ، ص 2 .

³ صندوق النقد الدولي، نفس المرجع، ص 3 .

هذه المعايير لتقدير الأهلية في إطار الشرطية المسبقة تؤدي إلى إنسياب التمويل للإقتصادات المتطورة و القوة الصاعدة بينما أغلبية البلدان النامية لا يمكن أن توفر هذه الشروط للنفاد إلى إتفاق خط الائتمان المرن و بالتالي يمكن القول بأن هذه الإصلاحات ترافقت مع الأزمة لتوفير السيولة لتنمية الطلب العالمي لصالح الإقتصادات المتطورة والصاعدة ، ويبقى المشكل قائما بالنسبة لباقي البلدان النامية التي يتطلب الأمر حصولها على موارد ميسرة وبدون شروط مسبقة خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المذهبية والإيدولوجية .

و لعل من الأمور التي يمكن لمجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي إستخدامها هو إيجاد آلية مؤسسية إستثمارية توظيفية ميسرة على المستوى الدولي تربط الصناديق السيادية والموارد الإحتياطية بالبنوك المركزية القطرية من خلال طرح سندات و أسهم توجه خصيصا لتوفير الحجم الملائم من التمويل القصير الأجل والمتوسط الطويل عن طريق المؤسسات الدولية ، ويمكن هنا أن تكون سندات وأسهم مشاركة يكون للدولة صاحبه الموارد دور كبير في الإشراف والمراقبة والمشاركة .

73 البرامج و المشروعية :

سننظر إلى هذه الفكرة من خلال النقطتين التاليتين:

1.73 البرامج :

إن البرامج الإقتصادية و ما يرتبط بها من سياسات إقتصادية ونقدية ومالية، تعكس في كثير من جوانبها مظاهر السيادة الإقتصادية للدولة، وبالتالي فإن تنامي تدخل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في القضايا الجوهرية المتعلقة بهذه البرامج ، قد أدى إلى إضعاف السيادة الإقتصادية لكثير من البلدان التي يتزايد تعاملها مع هذه المؤسسات الأمر الذي يقتضي أن يمتد الإصلاح ليشمل هذه الجوانب بحيث يتم فك الإرتباط بين إتاحة التمويل والتسهيلات المرتبطة به، وبين طبيعة البرامج التي تتبناها الدولة وفقا لظروفها وخصائصها الإقتصادية والإجتماعية مع التأكيد على كفاءة إستخدام التمويل وكفاءة الأداء الإقتصادي ومدى

التقدم في التقليص من الفساد الإقتصادي وما يرتبط به من رشوة وتهريب موارد وتبييض أموال وغيرها .

2.7.3 المشروطة :

لقد أضحت المشروطة أداة للحد من اللامسيادة الإقتصادية للدولة، سواء تعلق الأمر بمشروطة الصندوق، أو مشروطة مجموعة البنك الدولي، أو المشروطة المتقاطعة لكل منهما فقد أكد تقرير مكتب التقييم المستقل تعدد المشروطة وعدم فعاليتها، فخلال الفترة (1995.2004)، فإن البرامج المقبولة والمدعومة عددها 216 برنامج تتضمن حوالي 7000 مشروطة هيكلية¹، وبالتالي كانت قروض الصندوق ترتبط غالبا في السابق بشروط مفرطة لا تركز بالقدر الكافي على الأهداف الأساسية².

ولقد قام الصندوق بتحديث الشريطة عن طريق الإعتماد على الشريطة المسبقة كبديل للتخلص من الشريطة التقليدية اللاحقة (البعدية) و هذا يعني التأكد أولا من قوة إقتصاد البلد و سلامته ، والتحديث من خلال مراقبة تنفيذ السياسات الهيكلية في إطار مراجعات البرامج بدلا من المراقبة عن طريق المعايير الهيكلية التي سيتوقف العمل بها في كل إتفاقيات الصندوق .

إن الأمر الذي يتطلب تحجيم هذه المشروطة و تحديد مجالاتها ، بالتركيز على الجوانب الأدائية والنواحي المتعلقة بالكفاءة الإقتصادية في مجال إستخدام الإئتمان رفع كفاءة الأداء الإقتصادي المتعلق بتنفيذ البرامج و منظومة سياستها الإقتصادية ، من أجل الوصول إلى أقصى درجات الحيادية الإيدولوجية للمعايير الأدائية للمشروطة التي تؤكد عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية التي تزايد التقاطع في برامجها ومشروطيتها مما جعل البعض ينادي بدمج صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في مؤسسة دولية واحدة، لقد قلت مجالات الإختلاف في تمويل برامج الإصلاح في البلدان النامية بين المنظمتين وزادت مجالات

¹ I.E.O , Evaluation De La Conditionnalite Structurale Des Programmes Appuyes Par Le Fmi , Rpport Devaluation 2007 , p1 , 4

² صندوق النقد الدولي ، البيان الصحفي رقم 85 ، 09 مارس 2009 ، ص 2 .

التدخل و الإزدواجية و المشروطيات المتقاطعة، و أن الخطوط الفاصلة القديمة لمجال نشاط كلا المنظمتين أخذن في التلاشي على الأرجح ، حيث كانت القروض القصيرة الأجل وسياسات الإصلاح الكلي من إختصاص صندوق النقد الدولي، والقروض طويلة الأجل وسياسات الإقتصاد الجزئي (أو الهيكلي) من إختصاص البنك الدولي¹، فأصبح البنك الدولي يقدم قروضا في المدى القصير و المتوسط، و بالمقابل فإن صندوق النقد الدولي طور أشكال من المساعدات متعلقة بالمدى المتوسط والطويل وهذا التداخل جعل البعض يقترح دمج المنظمتين في وكالة واحدة تتكامل برامجهما وتتقلص مشروطياتها التي تؤثر في عناصر السيادة الإقتصادية للدول النامية، وتكون خدمتها للتنمية والنمو المتوازن على المستوى العالمي.

ولكن القيام بالإصلاحات الضرورية سوف يؤدي إلى تطور المؤسستين وتكاملها وإرتفاع مستويات أدائهما في تحقيق الإستقرار والتعاون في النظام النقدي والمالي الدولي .

83 نظام الحوكمة:

إن معاينة نظام الحوكمة بالصندوق و البنك والذي يتعلق بالخصوص بالهيكل التنظيمي والعلاقات الرسمية و غير الرسمية التي تؤثر في الأنشطة المؤسسية وعمليات صنع القرار وآلية مشاركة الأطراف المختلفة فيه، تدل على محدودية نظام الحوكمة بالصندوق وضرورة الإصلاحات الجوهرية لتعزيز شرعية الصندوق و يمكن ملاحظة ذلك القصور ضمن الأبعاد الأساسية التالية :

1.83 الفعالية :

لقد تبين بأن هناك ضعفا في تحقيق الجودة العالية في مجال الأهداف وصياغة الإستراتيجيات وتنفيذها و متابعة نتائجها و أن عملية صنع القرار أثناء الأزمات تحدث خارج نطاق القنوات الرسمية وأنها تفتقر إلى الشفافية و القدرة على ضمان المساءلة عن القرارات المتخذة و هي تستبعد معظم أعضاء الصندوق من المشاركة إلى أن يكون البرنامج جاهز

¹ جاك ج بولاك ، البنك الدولي و الصندوق النقد الدولي ، مرجع سابق، ص 29 .

للموافقة عليه، وكانت الإرشادات السياسية عالية المستوى تأتي من خارج إطار الحوكمة الرسمي للصندوق وبالدرجة الأولى من (مجموعة السبعة ومجموعة العشرين)¹ إضافة إلى عدم وضوح توزيع المسؤوليات بين إدارة الصندوق و المجلس التنفيذي و بين هذا الأخير واللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية .

إن هذه الفقرة القوية الواردة في تقرير الحوكمة تدل على خطورة إستمرار وضع الصندوق الحالي الأمر الذي يتطلب مراجعة جذرية تؤدي إلى توضيح الصلاحيات و تحديد المسؤوليات، و المشاركة في وضع الأهداف و السياسات و صنع القرارات على المستوى الرسمي لهياكل الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

2.83 الكفاءة و المساءلة :

إن الوضع الحالي يظهر إرتفاع تكاليف إدارة المؤسسات النقدية و المالية الدولية وضعف جوانب الحوكمة المتعلقة بالمساءلة ، فلا توجد معايير متفق عليها يمكن الإستناد إليها لتقييم أعمال الصندوق كما لا توجد آلية كافية تسمح للأعضاء والأطراف المعنية المناسبة بمساءلة المنظمة وأجهزتها، وإن تداخل المؤسسات يجعل خطوط المساءلة مبهمه²، إضافة إلى ثغرات أخرى تتعلق بالإشراف والرقابة و بالتالي يمكن القول بأن "ضعف تصميم آليات المساءلة يمكن أن يحد من فعالية الأداء"³.

إن مقتضيات الإصلاح المطلوب هو صياغة مسار وآليات للمساءلة تساهم في رفع فعالية الصندوق و تساهم في تعزيز دوره و شرعيته .

3.83 المشاركة :

الوضع الحالي في المؤسسات النقدية و المالية وخاصة صندوق النقد الدولي يظهر عدم قدرة الأعضاء و الأطراف المعنية الأخرى على إسماع صوتها وأخذها بعين الإعتبار في عملية

¹ مكتب التقييم المستقل ، الحوكمة في صندوق النقل الدولي ، الدار الدولية ، مصر 2001 ، ص 29 .

² مكتب التقييم المستقل ، الحوكمة في صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق، ص 17 .

³ مكتب التقييم المستقل، نفس المرجع، ص 18 .

صنع القرار ولهذا يتعين مشاركة واسعة من خلال مراعاة رأي الأعضاء و أطراف المجتمع المدني ومنظمتها بعين الاعتبار لتصويب مسيرة المؤسسات المالية والنقدية الدولية وجعلها في خدمة المجتمعات الإنسانية في مجال إختصاصتها.

المبحث الرابع: آفاق النظام النقدي و المالي الدولي

بات من الواضح بعدما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية (2008) من نقائص عديدة على مستوى النظام المالي الدولي السائد ، بأن هذا الأخير لا يتماشى مع متطلبات المرحلة، لقد سمح لنا رصد مختلف التحركات الدولية التي تلت الأزمة بإستنتاج أن المجتمع الدولي يتجه نحو تبني خيار إصلاح النظام السائد وليس إعادة النظر كلياً في هذا النظام و يرجع ذلك أساساً إلى غياب بديل واضح و كذلك عدم رغبة بعض الدول الكبرى في تغييره نظراً لما قد يولده ذلك من إنعكاسات سلبية على مصالحها الخاصة.

إن الحديث عن آفاق النظام المالي الدولي لا يتم إلا من خلال التطرق إلى ما جاء في ردود الفعل الدولية إتجاه الأزمة، و مما لا شك فيه أن أي عملية إصلاح أو مراجعة للنظام المالي الدولي السائد سيكون لها أثر مباشر على نشاط أو مستقبل صندوق النقد الدولي.

1.4 ردود الفعل الدولية إتجاه الأزمة المالية العالمية (2008)

كان التحرك الدولي على مستويين حيث ضم المستوى الأول كل التحركات التي تمت على المستوى الوطني كإجراءات ضخ السيولة و تأميم بعض المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. أما المستوى الثاني من ردود الفعل الدولية فقد ضم كل التحركات التي إكتسبت الطابع الجماعي أو الدولي، و لعل أبرز هذه التحركات إجتماعات دول مجموعة العشرين ،التي ناقشت سبل تجاوز الأزمة و إصلاح النظام المالي الدولي السائد، حيث سنتطرق فيما يلي إلى مختلف المؤتمرات التي تلت الأزمة و إلى ما جاءت به من توصيات:¹

¹ صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يجري إصلاحاً شاملاً لإطار الإقراض، بيان صحفي ، رقم 09.85، 2009.03.24 ، موجود على: www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2009/pr0985a.pdf ، الساعة: 23:00 .

1.14 مؤتمر واشنطن لمجموعة العشرين 15 . 16 نوفمبر 2008

ذكرت الدول المشاركة في البيان الختامي للمؤتمر بأنها قد اتخذت مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحفيز الإقتصاد، و تنشيط أسواق القروض، وتوفير السيوليات، وتقوية رأس مال المؤسسات المالية، وحماية المدخرات و الودائع، وتجاوز النقائص المتعلقة بالرقابة والسماح للمؤسسات المالية الدولية بتقديم الدعم للإقتصاد العالمي.

لقد حددت الدول المشاركة في المؤتمر مجموعة من الإجراءات بغية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه قد جاءت كالاتي¹:

. مواصلة الجهود واتخاذ كل إجراء إضافي من شأنه أن يساهم في إستقرار النظام

المالي .

. الإعتراف بالدور الإيجابي الذي بإمكان السياسة النقدية القيام به .

. إستعمال عند الحاجة إجراءات الميزانية من أجل تحقيق نتائج سريعة .

. مساعدة الإقتصاديات الناشئة و النامية للوصول إلى التمويل اللازم .

. تشجيع البنك الدولي و بنوك التنمية الدولية الأخرى على إستعمال كامل إمكانياتها .

. العمل على توفير لكل من صندوق نقد دولي و البنك الدولي و بنوك التنمية الدولية

على الموارد الكافية التي ستسمح لها بأداء دور فعال في مواجهة الأزمة .

. إصلاح الأسواق المالية حيث تم الإتفاق على ضرورة تكثيف التعاون الدولي بين

المراقبين وتقوية المعايير الدولية، والسهر على تحقيق تطبيق عادل لهذه المعايير .

¹ صندوق النقد الدولي ، صندوق النقد الدولي يجري إصلاحا شاملا لإطار الإقراض، مرجع سابق.

2.1.4 مؤتمر لندن لمجموعة العشرين 2 أبريل 2009

إجتمع قادة دول مجموعة العشرين لثاني مرة بعد إندلاع الأزمة المالية 2008 في ظل ظروف إقتصادية و إجتماعية جد صعبة، حيث قدر صندوق النقد الدولي الخسارة في رأس المال العالمي في نهاية فيفري 2009 بحوالي 52000 مليار دولار.

لقد تم تسجيل ستة توصيات رئيسية خلال مؤتمر لندن و قد جاءت كالاتي:

. **العمل على إسترجاع الثقة و دفع النمو:** يأمل قادة الدول المشاركة في المؤتمر بأن تقلص الملايير التي ضختها في إقتصادياتنا مع طول فترة الانكماش و بأن تسمح بإنشاء ما يقارب الـ 20 مليون منصب شغل.

. **إصلاح النظام المالي بهدف بعث عملية الإقراض:** إتفقت الدول المشاركة على تبني قواعد جديدة في مجال الأجور و الجوائز على المستوى الدولي و كذلك على محاربة التهرب الضريبي و تبييض الأموال.

. **تقوية الرقابة المالية:** يشمل هذا الإجراء جميع المجالات و بالأخص الصناديق الإستثمارية عالية المخاطر والمعايير المحاسبية التي سيتم إعتماها.

. **تمويل وإصلاح المؤسسات المالية الدولية:** أعلنت الدول المشاركة في المؤتمر عن مسانقتها المطلقة لمبدأ الرقابة المستقلة التي سيقوم بها الصندوق، كما تم الإتفاق على رفع موارد صندوق النقد الدولي إلى 750 مليار أي زيادة بحوالي ثلاثة أضعاف¹.

. **تشجيع التجارة الدولية و الإستثمار:** أكدت الدول المشاركة في المؤتمر بأنها لن تعاود إرتكاب أخطاء الماضي في إشارة واضحة إلى السياسات الحمائية لسنوات الثلاثينيات، وللقيام بمراقبة تنفيذ هذا الإلزام كلفت منظمة التجارة العالمية

¹ R.J Shiller, *The New Financial Order: Risk In The 21st Century*, Princeton University Press, 2004.

. التأكيد على ضرورة التوصل إلى إتفاق تجاري دولي في إطار أجندة الدوحة: ترى دول مجموعة العشرين بأن التوصل إلى إتفاق في هذا الإطار سيولد حوالي 150 مليار دولار إضافية للاقتصاد العالمي سنويا.

3.1.4 مؤتمر بيتسبرغ لمجموعة العشرين 24 . 25 سبتمبر 2009

تزامن إنعقاد هذا المؤتمر مع بداية بروز ملامح عودة إنتعاش النمو الإقتصادي العالمي ما دفع بزعماء الدول المشاركة إلى صياغة إتفاق يقضي بمواصلة تنفيذ سياسات صارمة من أجل إستعادة النمو الإقتصادي و إيجاد فرص عمل.

تمثل العناصر التالية أهم التوصيات التي جاء بها مؤتمر بيتسبرغ¹:

. **تعزيز التعافي:** وافقت الدول المشاركة على مواصلة إجراءات التحفيز إلى أن يتأمن تعافي الإقتصاد، و على البحث في السبل المثلى لتنسيق جهود تقليص الدعم المالي و النقدي الذي أتخذ كرد على الأزمة و ذلك حالما يتم التأكد من عودة حالة التعافي.

. **إطلاق إطار لنمو قوي و مستدام و متوازن :** تبنت الدول المشاركة مقترح الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " المعروف بـ " إطار لنمو قوي و مستدام و متوازن " و الذي يرسم معالم عملية للتعاون والتنسيق الإقتصاديين.

. **تبني نظم و قيود جديدة فيما يخص الأسواق المالية :** وافقت الدول المشاركة على تبني معايير دولية صارمة بخصوص رؤوس أموال المصارف، إذ طالبت بإحتفاظ المصارف لرأس مال أكبر ، كما وافقت على تبني معايير دولية صارمة في مجال التعويضات.

. **تحديث البنى التحتية للتعاون الإقتصادي العالمي:** تعهد قادة المجموعة بتحديث هيكل التعاون الإقتصادي العالمي، و كجزء من هذا التحديث وافقوا على تحويل نسبة لا تقل عن 5%

¹ FMI, *Le FMI crée un mécanisme de liquidité à court terme à l'intention des pays ayant accès aux marchés*, Communiqué de presse, N°08/262 (F), 29Octobre2008 Disponible sur: www.imf.org/external/french/np/sec/pr/2008/pr08262f.htm , date de visite : 20-11-2012, 22:30.

من حصص الدول زائدة التمثيل بصندوق النقد الدولي إلى بلدان قليلة التمثيل¹.

. دعم مواطني العالم الأكثر فقرا و الأكثر عرضة للأخطار : إتفقت الدول المشاركة على الإلتزام بوصول الغذاء و الوقود و التسهيلات المالية إلى فقراء العالم، كما اتفقت أيضا على توظيف الموارد المالية بشكل سريع لصالح البلدان الأكثر عرضة للأزمات.

. الوفاء بالإلتزامات السابقة : إستعرضت المجموعة مدى تقدم تنفيذ الإلتزامات التي أقرتها في قممها السابقة (واشنطن، لندن) و توصلت إلى أن الدول قد نجحت في الوفاء بالإلتزاماتها ما سيسمح لها بمكافحة إتساع رقعة الأزمة المالية .

4.1.4 مؤتمر طورنطو لمجموعة العشرين 26 . 27 جوان 2010: عقدت دول مجموعة

العشرين مؤتمرها الرابع بعد إنفجار الأزمة في مدينة طورنطو الكندية، و قد أكد المشاركون منذ البداية بأنه و بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات و أهمها:²

. بالرغم من إنتعاش النمو إلا أن هذا الإنتعاش يبقى هش و غير متكافئ بين الدول.

. تسجيل بعض الدول لمستويات بطالة غير مقبولة.

. إستمرار تسجيل الإلتعكاسات السلبية للأزمة خاصة في المجال الإجتماعي.

. لم تقدم الدول المشاركة في المؤتمر جواب موحد فيما يخص الإستراتيجية التي ستتبع

على مستوى الإقتصاد الكلي لإنعاش الإقتصاد العالمي، و دليل ذلك أن البيان الختامي أكد

على أن الإجراءات المتبعة في مجال إنعاش الإقتصاد و خلق مناصب الشغل ستختلف من

دولة إلى أخرى و هذا حسب خصائص هذه الأخيرة .

¹ Sylviane Guillaumont Jeanneney et Kangni Kpodar, *Développement financier, instabilité financière et croissance économique*, Revue: Économie et Prévision, N°174, Mars 2006 Disponible sur: www.alize.finances.gouv.fr/prevision/revue/resumes/ep174/pdf/rsf174a5.pdf, date de visite : 20- 12-2012, 22:30.

² Thierry Pouch, *La Politique Economique: Mondialisation Et Mutations*, Edition L'harmattan, Paris, 2006, P.P.294.295.

. أما فيما يخص موضوع الرقابة المالية فقد قررت الدول المشاركة تقوية هيكل الأسواق المالية عبر الإسراع في تبني إجراءات صارمة من شأنها تحسين شفافية و مراقبة صناديق التحوط، ووكالات التنقيط و المشتقات المالية.

2.4 مستقبل صندوق النقد الدولي

يتطلع صندوق النقد الدولي و بعد أن حصل على مساندة دول مجموعة العشرين للقيام بدور أكثر فعالية داخل النظام المالي الدولي، حيث طالبت هذه المجموعة بتفعيل دوره في مراقبة القطاعات المالية الدولية، كما سعت عبر تزويده بموارد مالية إضافية إلى توفير كل الشروط التي تسمح للصندوق بأداء جيد لدور المقرض الأخير على الساحة الدولية، كما يمكن القول بأن مستقبل الصندوق سيتأثر لا محالة بمدى تنفيذ التوصيات التي تبنتها مجموعة العشرين بعد الأزمة و كذلك بمدى تطور ظاهرة العولمة المالية.

سيحدد مستقبل صندوق النقد الدولي في ظل العوامل التالية¹:

1.2.4 إصلاح الحوكمة المالية العالمية

دفع فشل نظام الحوكمة المالية العالمي السائد في التنبؤ بوقوع الأزمة المالية العالمية 2008 و منع إنتشارها بين الدول إلى تصاعد الأصوات دولياً للمطالبة بإعادة النظر في هذا النظام عن طريق تبني إصلاحات مبنية على أساس المشاركة و هو ما سنوضحه في العنصرين التاليين²:

1.1.2.4 فشل النظام الحالي

بينت الأزمة المالية الأخيرة الضعف العميق لبنية الحوكمة العالمية حيث بين نظام الحوكمة السائد عن عجزه في التنبؤ أو كبح أو مواجهة التقلبات المالية. إن الحاجة إلى حوكمة مالية عالمية فعالة يتطلب توازن أفضل بين قطبي العولمة المالية، أي بين النشاط المالي الخاص من جهة، و الحوكمة المالية العمومية من جهة أخرى.

¹David Held et Kevin Young, *Réformer la gouvernance financière globale*, Politique Revue de débats, N°60, Juin2009.

²Jacques Riboud, *La monnaie réelle*, Edition l'Harmattan, Paris, 2008, p.p.331.332

بينت الأزمة المالية العالمية عجز نظام الحوكمة المالية العالمي في صد مختلف العوامل التي أدت إلى ظهور الأزمة على غرار توسع الفقاعة المالية، عجز البنوك المركزية عن إزالة التضخم من السوق العقاري، مخاطرة المتعاملين في القطاع الخاص... الخ.

إن إخفاقات نظام الحوكمة المالية العالمي السائد تتعدى إيجابياته، فبداية يمكن القول بأن هذا النظام يتكون أساسا من مؤسسات تطورت كنتيجة لرد فعل على مشاكل خاصة حدثت خلال الثلاثين سنة الأخيرة، من جهة أخرى فإنه حتى وإن قامت هذه المؤسسات بالعمل جنبا إلى جنب فإنه لا يوجد تقسيم واضح للعمل فيما بينها، ويرجع هذا المشكل أساسا إلى:¹

. كون حوكمة الأسواق المالية مسألة تمس الصلاحيات الوطنية و الدولية .

. الشيء الآخر الذي يعاب على الحوكمة المالية العالمية هو عدم مقدرتها على إتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب، و دليل ذلك أن بنك المدفوعات الدولية شخص عام 2007 عدة مشاكل هيكلية في النظام المالي الدولي إلا أن ما حدث هو بقاء هذا التشخيص في مرحلة البحث و الملاحظة و لم يتبع بأي إجراءات.

2.1.2.4 التوجه نحو إصلاحات مبنية على المشاركة

إن الشرط الأساسي لكي تكون عملية الإصلاح ناجحة و شرعية هو أن تتبع من تعاون دولي يضم كل من الدول الفقيرة و الدول الغنية الأكثر أهمية جيوسياسيا على حد سواء، لقد تم تسجيل تقدم في عدة نقاط أثناء مؤتمر لندن لمجموعة العشرين، لكن يبقى من الضروري تدقيق بعض التحولات الأساسية في أقرب الآجال، ومن بين أهم النقاط التي حصل فيها تقدم ملحوظ هي جلب إنتباه الجمهور و تفعيل النقاش حول موضوع الحوكمة المالية، يرى العديد من الإقتصاديين بأن القيام بعملية إصلاح مؤسساتي للحوكمة المالية سيؤدي حتما إلى المطالبة بحماية أكبر إتجاه عدم الإستقرار النظامي بدلا من الإعتماد على المخاطرة، كما أن إتباع هذا الطريق سيقودنا حتما إلى نقل معنى المشاركة من المشاركة في الثروة إلى المشاركة في الموارد الدولية.

¹ Jacques Riboud, *La monnaie réelle*, Opcit, P.P.332.333.

قد تتبنى الإصلاحات المبنية على المشاركة كمبدأ معياري مبدأ التكافؤ، أي المبدأ الذي يطالب بتناسب تكلفة و فوائد منفعة ما من القوانين التي أتخذت بموجبها القرارات المتعلقة بهذه المنفعة ، و يفرض جوهريا مبدأ كهذا بأن يكون للمعنيين بمنفعة عامة عالمية سواء كانوا مؤيدين أو غير مؤيدين كلمتهم في القرار المتعلق بكيفية تنظيمها أو مراقبتها من أجل ضمان أقصى مستويات الفعالية.

2.2.4 توجه صندوق النقد الدولي نحو ترسيخ نموذج المقرض الأخير

فرضت العولمة المالية لسنوات التسعينيات ضرورة قيام صندوق النقد الدولي بإعادة النظر في شروط تدخله، إذ يلعب القطاع الخاص اليوم دورا رئيسيا في الحركة الدولية لرؤوس الأموال سواء من جهة المدينين أو الدائنين و كذلك من جهة المستثمرين، حيث لا يكمن المشكل بالنسبة للدول الناشئة التي أنظمت حديثا إلى العولمة المالية في الكيفية التي سيقدم بها الصندوق التمويل الذي لم تأت به أسواق رأس المال، ولكن يكمن في الكيفية التي سينظم بها نشاط الأسواق التي قد تشكل خلا كبيرا.

لقد كانت الدول الناشئة في سنوات التسعينيات تتجه نحو التخلي أو الإستغناء عن خدمات صندوق النقد الدولي، نظرا لتوفر أسواق دولية لرأس المال في المتناول، إلا أن الأزمات المالية التي شهدتها هذه الفترة أدت إلى كبح هذا التوجه.

لعب الصندوق دورا كبيرا في مواجهة هذه الأزمات في الوقت الذي كانت أدوات تدخله مصممة لمواجهة العجز في الحساب الجاري و ليس التقلبات المفاجئة لحساب رأس المال ، ولقد برز دور المقرض الأخير الذي يقوم به الصندوق في عدة محطات سابقة و هو يسعى إلى تعزيزه خاصة بعد كشف الأزمة الأخيرة عن نقاط ضعف عديدة في سياسات الصندوق .

وفيما يلي عرض لأهم تحركات الصندوق في مرحلة ما قبل الأزمة و في مرحلة ما بعد الأزمة و التي سعى من خلالها إلى القيام بدور المقرض الأخير على الساحة الدولية¹:

¹Patrick Artus et autres, *La crise des subprimes, Rapport du Conseil d'Analyse Economique Français, la documentation française, Paris, 2008, p12 .*

1.2.2.4 تطور شكل إلتزامات صندوق النقد الدولي

إن مقارنة المساعدات المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي في مختلف المناطق يظهر جيداً حجم وأهمية هذه المساعدات، فبالنسبة للدول التي لا تملك هياكل تسمح بالخوض في العولمة المالية، خاصة إفريقيا فإن تدخلات الصندوق تساعد على مساندة مساعدات التنمية العمومية المضافة إلى تمويل البنك الدولي والقروض التي تمنحها الدول المتقدمة، من جانب آخر يبقى صندوق النقد الدولي بمثابة الشريك على المدى الطويل بالنسبة لبعض الدول الكبرى التي تملك منفذ على سوق رؤوس الأموال و لكنها لا تزال تعمل على تنفيذ برنامج لتحويل إقتصادياتها بمساندة الصندوق، و هو حال الأرجنتين في أمريكا اللاتينية وكذلك حال العديد من الدول في أوروبا الشرقية، كذلك بالنسبة للدول الناشئة والتي تستقبل تدفقات كبيرة من رأس المال ولكن تبقى حساسة لعمليات السحب المفاجئ، فالصندوق بالنسبة لها بمثابة العون المكلف بتنسيق إدارة الأزمات و المسؤول عن وظيفة المقرض الأخير على المستوى الدولي.

إنه و بالرغم من زيادة موارد الصندوق عام 1995، إلا أن الأزمة المالية العالمية 2008 قد بينت بأن موارد الصندوق تبقى في مستوى غير كاف من أجل مواجهة أزمات نظامية كبرى و هو ما جعل الصندوق يطالب بمصادر تمويل جديدة¹.

2.2.2.4 تطور الإقتراض الإحتياطي لصندوق النقد الدولي

بالرغم من أن صندوق النقد الدولي كان يسعى دوماً إلى تحديث أدواته الإقتراضية، حسبما يتناسب مع أوضاع و متطلبات دوله الأعضاء، إلا أن الأزمة المالية 2008 قد أظهرت عدم تماشي أدواته مع حجم هذه الأزمة و الأوضاع الإقتصادية العالمية الحديثة.

سعى الصندوق إلى الإستجابة لمتطلبات دوله الأعضاء من خلال إقراره في أكتوبر 2008 عن إنشاء تسهيل جديد سمي بالتسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل، و يهدف صندوق النقد

¹ Patrick Artus et autres, *La crise des subprimes*, Opcit, P.12

الدولي عبر تصميمه لهذا التسهيل إلى تحسين أوضاع السيولة على مستوى الأسواق المالية العالمية و الحد من إنتشار الضغوطات التي تواجه الإقتصاديات ذات الأساسيات السليمة.

من جانب آخر وفي إطار توجه الصندوق الرامي إلى تكييف أدواته الإقراضية، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على القيام بإصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق و تهدف هذه العملية إلى زيادة المرونة فيما يقدم من قروض إلى جانب ترشيد الشريطة وجعلها عاملا مساعدا لإستجابة فعالة لمختلف إحتياجات البلدان الأعضاء.

وفي إطار التدابير المتخذة لإصلاح نظام الإقراض في الصندوق أعلن هذا الأخير في مارس 2009 عن إنشاء تسهيل جديد سمي بخط الائتمان المرن وهو يقوم بدور يشبه وظيفة وثائق التأمين لحماية الدول التي تتسم بقوة أدائها الإقتصادي.

خلاصة الفصل:

تهدف هذه السلسلة من الإصلاحات في طريقة التدخل المالي لصندوق النقد الدولي إلى رسم معالم نموذج جديد لمؤسسة تستطيع القيام بدور المقرض الأخير على الساحة الدولية. لقد سمحت الإجراءات الجديدة لتدخل صندوق النقد الدولي بتمديد حدوده في عدة مجالات، إلا أنه لم يتخلص بعد من طابع المؤسسة الحكومية.

يعتبر ترسيخ صندوق النقد الدولي لدور المقرض الأخير على الساحة الدولية في ظل الهيكل الجديد للنظام المالي الدولي أحد الخيارات الممكنة، إلا أن سعي صندوق النقد الدولي للإنفراد بهذا الدور على الساحة الدولية لن يتحقق إلا في حالة ما إذا توفرت الموارد اللازمة وأعطيت للصندوق كامل الصلاحيات التي تمكنه من أداء هذا الدور بشكل فعال.

وفي المحصلة، فإن الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008 تعبر عن قصور كبير في الدور المنوط بصندوق النقد الدولي الذي يؤديه في الإقتصاد العالمي. فبينما كان صوته عاليا مع كل أزمة تضرب إقتصاد إحدى الدول النامية الأعضاء، وبينما كانت شروطه قاسية عند تصميم البرامج التي تستهدف علاج إقتصادات تلك الدول، نكاد لا نجد له دورا يذكر بعد حدوث تلك الأزمة العالمية 2008، الأمر الذي يفرض علينا مراجعة هذا الدور، ولكن على أسس جديدة أكثر عدالة وواقعية بحيث تتناسب مع الوضع الذي نحن عليه الآن وليس إنعكاسا لمستويات الأربعينات من القرن الماضي.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

ساهمت العديد من العوامل في وقوع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث مثلت أزمة القروض العقارية عالية المخاطر العامل الأساسي الذي أدى إلى إندلاع الأزمة، كما تضافرت عوامل عدّة واختلالات على مستوى الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الأمريكي بصفة خاصة في حدوث وتطور وانتقال هذه الأزمة، واتساع مداها لتتأثر غالبية الدُول.

حيث صنّفت هذه الأزمة من طرف عدد كبير من الإقتصاديين، بأنّها الأكبر على الإطلاق منذ أزمة عام 1929 إذ قُدّرت تكلفتها أكثر من 1.3 تريليون دولار، كما أنّها أسفرت عن إفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية والصناعية، هذا ما أدّى إلى ارتفاع مُعدّلات البطالة في العديد من دُول العالم. كما ساهمت العوامل السابقة الذّكر في توجيه سهام النّقد اللّاذع للدّور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي، ومدى فعاليته في المحافظة على استقرار النظام المالي الدولي وحمايته من مختلف الأزمات.

لقد اتّضح لنا كيف كانت بصمات الهيمنة الإيديولوجية واضحة منذ بداية تأسيس صندوق النقد الدولي، فبدءاً من تحديد أهدافه وهيكله التنظيمي وطبيعة المؤسسات المُكمّلة لدوره، بدأ بشكل واضح أنّ هذه المؤسسة في ثوبها الخارجي مُوجّهة للحفاظ على الموازين النقدية والمالية العالمية، غير أنّ أهدافها الخفيّة التي سَطّرت من قِبَل الدُول الصناعية الكبرى كانت مُوجّهة لفرض الهيمنة الإقتصادية على الإقتصاد العالمي. إن هذا الأمر بديهي لأن صندوق النقد الدولي أنشئ في ظرف خاص لحاجة خاصة لدول معينة تقود الإقتصاد العالمي، الأمر الذي يُؤكّد منذ البداية صعوبة قيام هذه المؤسسة بإدارة النظام النقدي الدولي إدارة مستقلة من شأنها تحقيق مصلحة المجتمع الدولي بأكمله.

إنّ إدارة صندوق النقد الدولي تقوم على مبدأ عدم المساواة بين الدول الأعضاء، لأنّ صندوق النقد الدولي مُؤسّس على عدم المساواة في القوى التّصويتية التي على أساسها تُتخذ القرارات الهامّة التي تحكم العالم بأسره في الميدان النقدي والمالي. الأمر الذي يعكس قوة التأثير

والهيمنة على الساحة الدولية لمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث تسيطر الدول الصناعية المتقدمة الخمس الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة على إدارة صندوق النقد الدولي، إذ تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 20% من القوة التصويتية، تماشياً مع ما تملكه من نسبة في رأسمال الصندوق. كما أنّ حصص البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، لا تعكس قوتهم الإقتصادية، والأصل أنّ كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الإقتصادية التي نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات، كالناتج القومي، وحجم التجارة الدولية ... إلخ، كما أنّ معظم القروض والتسهيلات الإئتمانية التي يمنحها صندوق النقد الدولي تأخذ طريقها إلى الدول الصناعية المتقدمة، وهذا ما حدث مع حقوق السحب الخاصة التي لم تتل منها الدول النامية إلا القليل، وحصلت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها. إضافة إلى ما سبق عندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية، وخاصة إلى الدول النامية يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الإقتصادي في مجالات متعددة، منها علاج العجز في ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة، وخفض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف، إضافة إلى تحرير التجارة الدولية، حيث تُلحَقُ الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة المقترضة ضرراً كبيراً بالشريحة الإجتماعية الفقيرة من المجتمع. أما بالنسبة لحقوق السحب الخاصة فبقِيَت كما أريد لها حيث أنها مازالت ليست الأداة الرئيسية للإحتياجات الدولية في النظام النقدي الدولي، كما أنها لم تتحول إلى عملة دولية، ذلك بسبب تنامي ظاهرة الدولار باعتبارها الثمرة الأساسية لنظام بريتون وودز الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية طيلة نصف قرن، الأمر الذي كان ومازال يشكل عائقاً أمام تطوير أدوات مالية بديلة تُحَدُّ من هيمنة الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي. كما أنّ نظام الحوكمة بصندوق النقد الدولي خصوصاً الهيكل التنظيمي والعلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في الأنشطة المؤسسية، وعمليات صنع القرار وآلية مشاركة الأطراف المختلفة فيه تدلُّ على محدودية نظام الحوكمة بصندوق النقد الدولي. كما تُعْتَبَرُ البرامج الإقتصادية التي يُقدِّمها صندوق النقد الدولي، وما يرتبط بها من سياسات إقتصادية ونقدية ومالية، تعكس في كثير من جوانبها مظاهر السيادة الإقتصادية للدولة وبالتالي فإنّ تنامي تدخل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في القضايا الجوهرية المتعلقة

بهذه البرامج، قد أدّى إلى إضعاف السيادة الإقتصادية لكثير من البلدان التي يتزايد تعاملها مع هذه المؤسسات.

إنه لا غرابة بعد ذلك إذا لاحظنا أنّ الدول الكبرى التي أسّست صندوق النقد الدولي والمؤسسات المكّملة لدوره، كانت أوّل مُتخلّ عن الإلتزام بأسس الضوابط المالية والنقدية التي وضعتها، إضافة إلى ذلك فإن العالم تطور وتغير إلا أن هيكل صندوق النقد الدولي واليات عمله بقيت نوعاً ما جامدة فانهارت بذلك المبادئ والقيّم الجوهرية التي قامت عليها اتّفاقية التأسيس "بريتن وودز" (Bretton Woods) وتوالى الأزمات المالية والنقدية، وكان صندوق النقد الدولي منفعلاً بها وعاجزاً عن احتوائها والتحكّم فيها.

لقد كشفت الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، بشكل واضح عن مدى محدودية وضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي، واستشعار المخاطر والتنبؤ بالأزمة، على الرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج والسياسات التي وُضعت خصيصاً لهذا الشأن، لذا تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة تبنّي إصلاحات حقيقية على صندوق النقد الدولي ونظام حوكمته لتفعيل دوره في إقامة وإرساء قواعد سليمة لنظام نقدي يتسم بالمرونة والشفافية، حيث ترتفع فيه المشاركة الإيجابية للدول النامية والإقتصاديات الناشئة في صياغة مبادئها واتخاذ قراراتها، هذا ما يتفق مع تصريح السيد "مونتيك سينغ أهلواليا" * في قوله: "إنّ الإقتصاد العالمي بحاجة إلى صندوق النقد الدولي، وأنّ ما فعله الآن هو أنّنا نأخذ الصندوق الذي ابتكرناه عام 1945 ونُعطيّه بمختلف قطع الضمادات اللاصقة هنا وهناك، حيث ينبغي أن نرجع قليلاً إلى الوراء لنبدأ مرحلة التصميم من جديد...".

إنّ التراجعات عن المبادئ والأسس التي قامت عليها مؤسسات "بريتن وودز" جعلتنا نخلص إلى القول أنّه لم يعد صندوق النقد الدولي كثير الشبه بالمؤسسة التي استحدثت في بروتن وودز وبدأ دوره يقلّ في البلدان المتقدمة التي تُهيمن على إرادته، وازداد تأثيره على البلدان النامية التي تُشكّل ثلثين من أعضائه، حيث غدا ذو دور خطير في إدارة أزمة المديونية العالمية

* - نائب رئيس مفوضية التخطيط الهندية، والرئيس الأسبق لإدارة مكتب التقييم المستقل

والأزمات المالية العديدة، وذلك بحسب رؤيته الخاصة التي تعكس مصالح الأطراف القوية، بالإضافة إلى عجز برامجه عن تحقيق النمو الإقتصادي المطلوب.

وأمام الضعف المتزايد لكفاءة المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إدارة وتوجيه النظام النقدي والمالي الدولي والتحكم فيه بما يُحقِّقُ مصلحة المجتمع الدولي، ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لتكييف هذه المؤسسات مع المستجدات الحالية والمتطلبات المستقبلية واحتواء الأزمات.

لقد مثَّلَ عجز صندوق النقد الدولي في التنبؤ بوقوع الأزمة المالية وعدم تطور أنظمتها الرقابية بالشكل الكافي، إثباتاً على صحة الفرضية الأولى لهذا البحث، حيث تأكَّدَ عجز السياسات التقليدية لصندوق النقد الدولي في التَّمَاشي مع التطور الحاصل في النظام النقدي الدولي، و في الحدِّ من الأزمات والتنبؤ بها.

كما أن إدارة صندوق النقد الدولي تقوم على مبدأ عدم المساواة بين الدول الأعضاء إضافة إلى ذلك فإن حصص البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، لا تعكس قوتهم الإقتصادية، والأصل أنَّ كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الإقتصادية. كما أصبحت مهام صندوق النقد الدولي تتمثل في عولمة المنهج الرأسمالي بموجته الليبرالية المتطرفة.أيضا بَقِيَّتْ حقوق السحب الخاصة كما أريد لها حيث أنها مازالت ليست الأداة الرئيسية للإحتياجات الدولية في النظام النقدي الدولي، كما أنها لم تتحول إلى عملة دولية. كما اتضح أيضا أن شروط صندوق النقد الدولي لها تداعيات خطيرة على السياسة الخارجية، فهي تؤدي في النهاية إلى إفقار البلدان النامية المقترضة وتجعلها تبعية دائمة البلدان الرأسمالية ، إن كل ماسبق إنما يدلُّ على صحة الفرضية الثانية التي تُؤكِّدُ أنه على الرغم من حثِّ صندوق النقد الدولي على تطبيق الحوكمة في الحكومات والشركات، إلاَّ أنه بحاجة إلى تطبيقها في مؤسساته.

كما أنَّ القيام بالإصلاحات الضرورية حاضرا ومستقبلا داخل مؤسسات صندوق النقد الدولي في مجالات العضوية والحصص والتصويت، المهام والأهداف، حقوق السحب الخاصة، نظام أسعار الصرف، تنظيم السيولة الدولية وتطوير آليات الإئتمان الدولي، نظام المساعدات

وإطار الإقتراض وحجم التمويل، والبرامج والمشروطية و نظام الحوكمة. قد يؤدي إلى تحقيق الحوكمة العالمية (الدولية، الشاملة) داخل مؤسسات صندوق النقد الدولي و تحقيق إستقرار النظام المالي والنقدي الدولي، إذا فإن التوصل إلى هاته الإصلاحات وتحقيقها قد يثبت صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها أن تُساهم الحوكمة الشاملة في صندوق النقد الدولي في الحفاظ على إستقرار النظام المالي وسلامته في مواجهة الأزمات المالية.

كما سمحت لنا ردود فعل صندوق النقد الدولي اتجاءً الأزمة الإقتصادية 2008، من خلال اتّخاذه عدد من الإجراءات لتأكيد صحة الفرضية الأخيرة فيما يخص تغيّر سياسات صندوق النقد الدولي ما بعد أزمة 2008، حيث تمّت هذه العملية من خلال مراجعة السياسة الإقتراضية لصندوق النقد الدولي، ومراجعة السياسة التمويلية لصندوق النقد الدولي، إضافة إلى مُراجعة سياسة إدارة المخاطر النظامية العالمية وسياسة الحوكمة والتنظيم.

المقترحات:

من خلال النتائج التي يوصلنا إليها نقترح النقاط التالية:

1. ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي .
2. الإقرار بحق البلد المقترض في تطبيق النموذج الإقتصادي الذي يراه ملائماً لبيئته الإقتصادية ويسهم في تطوير إقتصاده القومي.
3. إصلاح صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة (خلفاً لمجلسها الأمني).
4. العمل على تصحيح الإختلالات في توزيع القوة التصويتية بين مجموعة البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة، لكسر هيمنة هذه الأخيرة في مجال إتخاذ القرارات الحاسمة في المجال المالي والنقدي الدولي، وكذا إعادة التوازن في توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.
5. بالنسبة لنظام الحصص لابد من الإنتقال من المراجعة الدورية للحصص التي تزيد مدتها عن أربع سنوات، إلى مراجعة بواقع كل سنتين؛ بهدف مواكبة التحوّلات الإقتصادية الجارية، وأخذها بعين الإعتبار في زيادة الحصص أو تخفيضها.
6. كما نقترح ضمن المرحلة القادمة، الإنتقال من مبدأ عدم المساواة في العضوية والتصويت والحصص، إلى مبدأ المساواة النسبية التي تعكس عنصر السيادة، وفي نفس الوقت تأخذ بعين الإعتبار الوزن الإقتصادي والحضاري للدولة العضو، فتكون القوة التصويتية للدولة مكونة من ثلاثة أجزاء، الأول يُشكّل 30% و يبرز التماثل في عنصر السيادة بالنسبة لجميع البلدان، والثاني يُساوي 20% ويرتبط بحجم الدولة السكاني، الذي لابدّ من مراعاته طالما أنّ المؤسسات الدولية تهدف إلى خدمة البشرية وتؤكد على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، والجزء الثالث يشمل 50% المتبقية ويرتبط بحصة الدولة ووزنها الإقتصادي والمالي والتجاري على المستوى الدولي، وأن تكون عملية إتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة في مجالس المحافظين والمجالس التنفيذية بالصندوق، ومجموعة البنك الدولي.

7. إعفاء البلدان المدينة من الإلتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية.
8. إعادة تشكيل هيكل تنظيم وإدارة صندوق النقد الدولي من حيث قوة التصويت وعدد المقاعد في المجلس التنفيذي، تعكس مستجدات الواقع الإقتصادي الدولي من جهة، وكذا إضفاء المزيد من الديمقراطية في إنتخاب أعضاء المجلس وإخضاعه للمساءلة أمام ممثلي الأعضاء المساهمين فيه، الذين يجب أن يمنحوا المجلس أسباب القوة الكاملة يجعله مستقلاً حقاً ليدير الإقتصاد العالمي على نحو أفضل.
9. شطب الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.
10. إعادة النظر في مؤسسات صندوق النقد الدولي لتتقنها من مظاهر التحيز الإيدولوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، لينحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في تحقيق الإستقرار في النظام النقدي والمالي الدولي من خلال إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة، ونظام أسعار الصرف، وتنظم السيولة، وتخليص حركية الإئتمان من المشروطة الأيدولوجية والإنتقائية.
11. الإرتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة إلى مستوى الأداة الرئيسية للإحتياطي الدولي بإتخاذ الإجراءات التي تجسد ذلك، وتؤدي إلى التخفيف التدريجي لظاهرة الدولار وإنعكاساتها السلبية، وتقلل بصورة فعالة من الإعتدال على الدولار والسلة المرتبطة به في ميدان الإحتياطات الدولية.
12. الإرتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة، لتصبح عملة دولية ليست مرتبطة بالعملات الرئيسية في السوق النقدية الدولية، بل أن عملات البلدان الأعضاء تكون مرتبطة بهذه العملة الدولية، التي تغدو عندئذ الأداة الرئيسية في التقييم والمبادلة والإحتياطي على المستوى الدولي.
13. إعادة النظر في نظام أسعار الصرف المرنة، بالإنتقال إلى نظام أسعار الصّرف المرنة في مجال محدود المستقرة نسبياً، عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف

- شبه مستقر، بوحدة حقوق السحب الخاصة، التي تتحوّل إلى عملة دولية بديلة للدولار والعملات المنافسة له.
14. العمل على تحجيم المشروطة التي يشترطها صندوق النقد الدولي، مُقابل تقديم القروض أو المساعدات وتحديد مجالاتها، بالتركيز على الجوانب الأدائية والنواحي المتعلقة بالكفاءة الإقتصادية في مجال إستخدام الإئتمان، ورفع كفاءة الأداء الإقتصادي المتعلق بتنفيذ البرامج ومنظومة سياستها الإقتصادية.
15. صياغة مسار وآليات للمساءلة، لتساهم في رفع فعالية الصندوق وتساهم في تعزيز دوره وشرعيته.
16. إنّ التّدخل بين وظيفتي كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جعلنا نقترح دمج المنظمتين في وكالة واحدة، تتكامل برامجها وتتقلّص مشروطياتها التي تُؤثّر في عناصر السيادة الإقتصادية للدول النامية، ويؤدي إلى ارتفاع مستويات آدائهما في تحقيق الإستقرار والتعاون في النظام النقدي والمالي الدولي، وتكون خدمتها للتنمية والنمو المتوازن على المستوى العالمي.
17. ونرى من الحكمة أن تبادر البلدان المدينة إلى تأسيس نادي للمدينين لمواجهة نادي الدائنين في سبيل تنسيق جهودها الدولية والإعلان عن مطالبها المشروعة في إلغاء المديونية الخارجية وما زالت مدينة بأكثر من 2,8 تريليون دولار حتى عام 2005 .
18. عدم المساس بالمكتسبات التي حققتها القوى العاملة في مؤسسات القطاع العام وعدم الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي التي تصادر هذه المكتسبات .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I: الكتب:

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
2. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003.
3. البشير محمد، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين، 2003، عمان.
4. جاك جون بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الدار الدولية، مصر، 2001.
5. جورج قرم، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة، جذور إخفاق التنمية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1994.
6. جوزيف إستغليتز، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، دار الفرابي، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
7. جيمس ميوتون ولكوة إبرادفور، الحكومة العالمية: قوة فاعلة جديدة، قواعد جديدة، التمويل و التنمية ، ديسمبر 2007.
8. حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، 2000.
9. حامد الهجلة المطيري، الأزمة المالية العالمية، 2007.
10. زكريا مطلق الدوري، أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية، دارالمكتبة الوطنية، الأردن، 2006.

11. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر، 2006.
12. عادل حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الفصل السادس، 1998.
13. عادل حشيش، ورفاقه، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
14. علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
15. قادري عبد العزيز، دراسات الإقتصاد الدولي، دار هزمة، 2001.
16. ماجد سلام الهدمي وجاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات، الإستراتيجية والحلول، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
17. مارغريش غارتين، أسس حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية.
18. مكتب التقييم المستقل، الحوكمة في صندوق النقد الدولي، الدار الدولية، مصر، 2001.
19. ميشيل لولار، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة: هشام متولي، دار خلاص، الطبعة الأولى، 1995.
20. وجدي محمود حسين، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 2004.

II. المجالات:

1. بول هيليرز، ماذا لو.....؟ مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2004.
2. حسن أحمد دحدود، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات سوريا، مجلة أريد للبحوث والدراسات، جامعة أريد الأهلية، المجلد 11، العدد الأول، 2007.
3. ستانلي فيثر، المحافظة على إستقرار الأسعار، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1996.

4. سرمد كوكب جميل، معايير الحكم الصالح في بيئات الأعمال، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 36-37، 2006.
5. عرفان الحسني، الإقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، 2007.
6. قادري عبد المجيد، الأزمة المالية وحلول الحكومات، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر 2009.
7. كركار وآخرون، حان وقت التغيير في صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2005.
8. كريستان ملدر، تحديد مكامن التعرض للمخاطرة المالية، مفتاح الوقاية من الأزمات، مجلة التمويل والتنمية، 2003.
9. ليستر ثارو، الحوكمة العالمية، قوى فاعلة جديدة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2007.
10. موريس إليه، من الإنهيار إلى الإزدهار، ترجمة رفيق المصري، مجلة بحوث الإقتصاد الإسلامي، العدد الأول، 1991.
11. همش نعيم وإسحاق أبو زرعاف، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرين، ديسمبر 2003.

III. البحوث والملتقيات:

1. أحمد مهدي بالوافي، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جدة، 2008.
2. أمال جيل، حوكمة الشركات وحثمية التطبيق التدريجي، وثائق مركز المشروعات الدولية.
3. بريش عبد القادر، وطرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، أزمة الرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني بعنوان الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي، 2008.
4. سكاك مراد، فارس هشام، دور الدقيق الإجتماعي في إطار الحكومة المسؤولة إجتماعيا في ظل الإنفتاح الخارجي، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
5. شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
6. صالح صالحي، إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي بعنوان الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
7. صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي، مارس 2009.
8. عماد محمد أبو عجيلة وعلام حمدان، أثر الحكومة المؤسسة على إدارة الأرباح، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

9. فريد كورتل، إدارة المخاطر بالمصارف العربية، المؤتمر الثامن، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2008.

10. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي مواجهة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، الملتقى الدولي المنعقد في 2009 بعنوان الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

IV. المواقع الالكترونية:

1. إبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية نقلا عن:

http://www.frfearabvoice.org/arab/maqalaat/nazoofehemmanhjyle_2azmaelmalyyehadozalyyeh.htm

2. إتفاقية صندوق النقد الدولي، 2004، متاح على الموقع الالكتروني:

<http://www.imf.org/extremal/arabic/np/exr/facts/glanceadsin>.

3. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، عدد 53، فيفري 2005،

نقلا عن: <http://www.aslasoliety.org>

4. حسن شحاتة، الأزمة الإقتصادية، الأسباب والبدائل نقلا عن:

http://www.islamonlinea/c&cid:1223829714675&pagenane:zonz_arabic_sharia_h/2fsralatont.net/servlet/satelltte?c:article.

5. خان حسين، الحكم الراشد، مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>.

6. خدمات صندوق النقد الدولي، مقال متاح على الموقع الالكتروني:

<http://www.inf.org/extenal/arabic/pmbfs/ft/fandd/fda.htm>

7. صحيفة وقائع لمحة عن صندوق النقد الدولي، مقال متاح إلى الموقع الالكتروني:

<http://www.inf.org/extenal/arabic/np/exr/facts/glancea.htm>

8. صندوق النقد الدولي، صندوق الدولي ينشئ صناديق إنتمائية لدعم المؤسسات الفنية، نشرة صندوق الدولي الالكترونية، 29-09-2008 متاح على الموقع الالكتروني التالي:
WWW.imf.org/extenal/arabic/pnbs/ft/suroey/so/2008/now09208ba.pdf
9. صندوق النقد الدولي، الصندوق والحكومة السليمة، 2012، مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:
<http://www.imf.org/extenal/arabic/np/facts/gova.htm>
10. صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يجري إصلاح شامل لنظام الأقرض، بيان صحفي رقم 85-09-24 مارس 2009، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
www.imf.org/extenal/arabic/np/sec/pr/2009/pro985.pdf
11. صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة المالية، التقرير السنوي 2009، تقرير على الموقع الالكتروني التالي:
<http://ar.wikipedia.org/wiki>
12. عزة الشاوش بوراوي، تكريس الحوكمة من خلال ستر مبدأ الشفافية والمشاركة، مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:
<http://tonnesaf.org/?p:>
13. عودة ناجب الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الأمبريالية، مقال متاح على الموقع الالكتروني:
[http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:29400.](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:29400)
14. ما هو صندوق النقد الدولي، 2003، مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:
<http://www.imf.org/external/pubs/exrp/what/ara/whata.htm>
15. محمد حسن يوسف، محددات الحكومة ومعاييرها، بنك الإستثمار القومي، جوان 2007، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:
<http://saaid.net/doat/hasn/hawkama.doc>

16. محمد عبد الله المومن، تقييم ضوابط تشكيل بحان التدقيق وآليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة لتعزيز الحاكمة المؤسسة (دراسة ميدانية) الأردن مقال متاح على:

Momanie-m62@yahoo.com

17. منى البرادعي، الحكومة، مفهومها ومبادئها، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.manaralyemen.com/new.1798.htm>

18. منصف فولان ورفائيل مارتينز، ما بعد بترسبورغ، مقال متاح على الموقع:

<http://www.diplomatique.gouv.fr/ar/spip-php?page:article.impnim&id-article:824>

19. نبيه جابر، الحكومة ومعناها وأهميتها، أكتوبر 2010، مقال متاح على الموقع التالي:

<http://kenanaonline.com/users/drnabihagaber/posts/157886>

20. نعمت الله سعد محمد صلى، الأزمة المالية العالمية وأثرها على مخطط المتدرب المستقبلي نقلا عن:

<http://pathways.cv.edu.eg/news/news/news/uf>

21. نص الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحوكمة العدالة الشاملة، 2011، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://dr.nihaal.darwish.blogspot.com/2011/11/blogpost8829.htm>

22. وثيقة المفوضة الأوروبية، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://ec.europa.eu/governance/docsfr.pdf>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les Ouvrages

1. *Appleyard and field, international economics, fourth edition, Mc Graw Hill 2001.*
2. *Bruno Jetin, la Fax zobin et la solidarité entre les nations, Dixartes, Paris 2002,2003.*
3. *David Held et Kevin Young, La Reforme, la Gouvernance financière globale, politique revue de débats, juin 2009.*
4. *Document d'information présenté par le département des affaires économiques et sociales, organisation des nations unies 98. Conférence interparlementaire sur l'emploi et la mondialisation, Cairo 1997.*
5. *Faouzi Sameh, Assessment of corporate governance in Egypt, working paper, No 82, Egypt, the Egyptian center of economics studies, april 2003.*
6. *Gerald Chavreaux, Encyclopédie des ressources humaines , Vuibert, Paris, 2005.*
7. *I.F.O. Evaluation de la conditionnalité structurelle des programmes appuyés par le FMI, rapport d'évaluation 2007.*
8. *jacques Renard, théorie et pratiques de l'audit interne, édition d'organisation, 6eme édition, Paris 2007.*
9. *Jacques Ribbond, la monnaie réelle, édition l'harmatan, Paris 2008.*
10. *Joseph E.Slighitz, la grande désillusion, Fayard, 2002.*
11. *Joseph E.Slighitz, un autre monde, contre le fanatisme du marche, Fayard 2006.*
12. *Marc Robert et autre, gouvernance d'entreprise, édition de Bodn, Bruxelles, Belgique, 2005.*

13. *Oman Charles, Blume Daniel, la gouvernance d'entreprise, un défi pour le développement, rapport No 3, Centre de développement de l'OCDE.*
14. *Patrick Arthus et autres, la crise des subprimes, rapport du conseil d'analyse économique français, la documentation française, Paris 2008.*
15. *Peter Marti, et Harold Schuman, le piège de la mondialisation, traduit de l'allemand, Solin, 1997.*
16. *Pierre Anton, la force des marches, dossier documents, le Monde 252, 1997.*
17. *R.J.Schiller, The new financial order: Risk in the 21st century, Princeton University Press, 2004.*
18. *Thierry Pouch, la politique économique, mondialisation et mutations, édition l'Harmatan, Paris, 2006.*
19. *World Bank, world debt table, External debt of developing countries, 1985-1986.*
20. *Yves Thibant de Silguy, en finir avec les séismes monétaires, le monde, dossiers et documents, No 252, mars 1997.*

II. Les sites

1. *Cattrysse, Jan, Reflection on corporate governance and the role of the internal editor, 2005.*
2. www.SSRN/com,
3. *International monetary Fund (IMF), world economic out book, Washington, DC, 1988.*
4. *Oecd, principes corporate governance, 2004, p 08*
5. http://www.Oecd.org/daf/ca/corporate_governance_principles.

6. [Http://saaaid-net/doat/hasn/hawkama.doc](http://saaaid-net/doat/hasn/hawkama.doc). 5.
7. <http://www.usinfo.state.gov/journals/sites/0205/ijee/wray.htm>
8. <http://dr-nuhaal-darwish.blogspot.com/2011/11/blog.post8829.htm>

الفهارس

أولاً: قائمة الأشكال والجداول
ثانياً: فهرس المحتويات

أولاً: قائمة الأشكال والجداول:

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
21	المحددات الخارجية والداخلية للحكومة	01
27	مبادئ حكومة الشركات	02
31	مصادر بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم	03
74	البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي	04
84	أكبر 12 دولة مقترضة من صندوق النقد الدولي	05
89	المساعدات الفنية التي يقدمها الصندوق مقسمة حسب المنطقة	06
96	تقييم برامج اختبار اجهاد للمخاطر وكيفية معالجتها	07
153	هرم الإقتصاد المالي المضاربي والإقتصاد الحقيقي	08

ثانياً: فهرس المحتويات:

أ - ي	مقدمة عامة
الفصل الأول: بعض مفاهيم الحوكمة	
15	المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات ومحدداتها.....
15	1.1 الأصول النظرية لحوكمة الشركات ومفاهيمها.....
15	1.1.1 أصولها النظرية
17	2.1.1 مفهوم حوكمة شركات
20	3.1.1 محددات حوكمة الشركات
23	4.1.1 مبادئ أو معايير حوكمة الشركات
28	2.1 مفاهيم الحوكمة الدولية (السياسية) ومحدداتها
28	1.2.1 مفهوم الحوكمة القطرية
29	2.2.1 المبادئ العامة للحكومة القطرية
32	1.2.2.1 الأبعاد الرئيسية الستة لإدارة الحكم.....
33	3.2.1 خصائص الحوكمة القطرية (السياسة)
36	المبحث الثاني: مفاهيم الحوكمة الشاملة ومحدداتها
37	1.2 مفاهيم الحوكمة الشاملة
40	2.2 مبادئ الحوكمة الشاملة (صندوق النقد الدولي)

40	1.2.2 حكومة دولية أكثر تمثيلاً للوقائع الإقتصادية الجديدة
40	2.2.2 حكومة دولية أكثر شمولاً
41	3.2.2 حكومة دولية ذات بعد إجتماعي أكبر
41	4.2.2 حكومة إقتصادية دولية أكثر فعالية للتعامل مع رهان من الرهانات العالمية الكبرى
42	3.2 هيكل الحكومة في صندوق النقد الدولي
44	المبحث الثالث: أهمية تطبيق الحكومة
45	1.3 أهمية إتباع القواعد السليمة لحكومة الشركات
47	2.3 أهمية إتباع القواعد السليمة للحكومة الدولية
50	3.3 أهمية إتباع القواعد السليمة للحكومة الشاملة
52	المبحث الرابع: معوقات تطبيق الحكومة
52	1.4 معوقات تطبيق حكومة الشركات
52	1.1.4 الفساد
52	2.1.4 الجهل
53	3.1.4 ضعف أو نياب الاطار القانوني اللازم لتطبيق مبادئ الحكومة
53	4.1.4 معوقات اقتصادية وسياسية واجتماعية أخرى
54	2.4 معوقات تطبيق الحكومة السياسية (الدولية)
56	3.4 معوقات تطبيق الحكومة الشاملة

الفصل الثاني: آليات ونمط التسيير في صندوق النقد الدولي	
60	المبحث الأول: التعريف بصندوق النقد الدولي
60	1.1 ماهية ونشأة الصندوق
60	1.1.1 مفهوم الصندوق
61	2.1.1 نشأة الصندوق الدولي
62	2.1 هيكله الصندوق ودوره
62	1.2.1 هيكل الصندوق
62	1.1.2.1 المجلس التنفيذي
63	2.1.2.1 مجلس المحافظين
63	3.1.2.1 محافظ البنك المركزي
63	4.1.2.1 اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
63	5.1.2.1 لجنة التنمية
63	2.2.1 دور الصندوق
64	3. 2.1 سياسات الصندوق الإقراضية وخصائصها
64	1.3.2.1 سياسات الصندوق الإقراضية
66	2.3.2.1 بعض خواص الإقراض
66	3.3.2.1 أهداف الصندوق

67	4.2.1 الموارد والحصص التصويتية في الصندوق.....
75	المبحث الثاني: القروض والتسهيلات التي يقدمها الصندوق.....
75	1.2 الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق.....
75	1.1.2 حقوق السحب العامة.....
77	2.1.2 حقوق السحب الخاصة.....
81	3.1.2 تسهيلات التمويل التعويض.....
82	4.1.2 تسهيلات الصندوق الممتدة.....
83	5.1.2 التسهيلات البترولية.....
83	6.1.2 التسهيلات التمويلية.....
84	2.2 معالم بارزة في تطوير عمليات الإقراض بصندوق النقد الدولي.....
87	3.2 أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق.....
89	4.2 المآخذ على أداء وسياسات صندوق النقد الدولي.....
91	المبحث الثالث: خدمات الصندوق الدولي.....
91	1.3 أهم الخدمات التي يقدمها صندوق النقد الدولي.....
92	1.1.3 تقديم المنشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي.....
95	1.1.1.3 الرقابة القطرية.....
95	2.1.1.3 طريقة قيام المشاورات.....

96	3.1.1.3 الرقابة الإقليمية.....
97	2.1.3 الإقراض لمساعدة البلديات المتعثرة.....
97	3.1.3 المساعدة الفنية والتدريب.....
100	2.3 البرامج المدعمة بـموارد صندوق النقد الدولي.....
100	3.3 أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي وتطورها.....
101	المبحث الرابع: برامج صندوق النقد الدولي لتجنب الأزمات المالية.....
101	1.4 برامج صندوق النقد الدولي لمواجهة أزمات العولمة المالية.....
101	1.1.4 برامج التثبيت والتعديل الهياكل.....
102	2.1.4 برامج الإنذار المبكر.....
104	3.1.4 برامج إختبار الاجهاد.....
107	4.1.4 إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر الائتمانية.....
108	2.4 دور صندوق النقد الدولي في تقوية النظام المالي والنقدي الدولي.....
109	1.2.4 المساعدة الفنية والتدريب.....
110	2.2.4 تقوية النظام المالي والنقدي الدولي.....
110	3.2.4 تقوية القطاعات المالية.....
111	4.2.4 معايير وموائيق الممارسات السليمة المقبولة دوليا.....
112	5.2.4 تشجيع الإنفتاح ونشر البيانات.....

113	6.2.4 الشفافية والمساءلة في صندوق الدولي.....
113	7.2.4 إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها.....
115	8.2.4 التعاون مع المؤسسات الأخرى.....
الفصل الثالث: ميكانيزمات الحكومة في صندوق الدولي	
120	المبحث الأول: لمحة عامة عن الأزمة المالية العالمية (2008).....
120	1.1 أزمة (1974. 1975).....
120	2.1 أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين.....
123	1.2.1 دور صندوق النقد الدولي لإحتواء الأزمة.....
128	3.1 أزمة (1987) أو أزمة وول ستريت (الإثنين الأسود)
129	1.3.1 دور صندوق النقد الدولي لإحتواء الأزمة.....
130	4.1 أزمة المحروقات.....
130	5.1 الأزمة المالية الآسيوية عام (1997).....
132	1.5.1 دور صندوق النقد الدولي لإحتواء الأزمة.....
134	6.1 أزمة فقعات الشركات الأنترنت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة.....
135	1.6.1 دور صندوق النقد الدولي لإحتواء الأزمة.....
135	7.1 الأزمة المالية العالمية (2008).....

136	1.7.1 خصائص الأزمة المالية (2008).....
137	2.7.1 أسباب الأزمة المالية العالمية (2008).....
139	1.2.7.1 الربا
140	2.2.7.1 العقاري العقاري مرتفع المخاطر.....
141	3.2.7.1 توريق الرهونات العقارية.....
142	4.2.7.1 عدم التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية.....
143	5.2.7.1 فقدان الثقة.....
144	المبحث الثاني: أثر أزمة (2008) على سياسات صندوق النقد الدولي.....
145	1.2 مراجعة السياسة الإقراضية للصندوق.....
145	1.1.2 إنشاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل.....
145	1.1.1.2 الغرض.....
146	2.1.1.2 الشروط.....
146	3.1.1.2 الأهلية
146	2.1.2 إجراء اصلاح شامل لاطار الأقرض.....
147	3.1.2 إنشاء خط الإئتمان المرن.....
148	2.2 تدعيم المصادر التمويلية للصندوق.....
148	3.2 إعادة النظر في سياسة ادارة المخاطر العالمية.....

149	1.3.2 عجز منهج اللمسة الخفيفة.....
149	2.3.2 قصور السياسات الإقتصادية الكلية.....
150	3.3.2 ضعف التنسيق الدولي.....
151	4.2 تسريع عملية إصلاح نظام الحصص والتصويت.....
151	5.2 تحسين سياسة تقديم المساعدات الفنية.....
152	1.5.2 إنشاء صناديق إئتمانية لدعم المساعدات الفنية.....
152	2.5.2 إنشاء أربع مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية.....
153	6.2 إصلاح الحوكمة من أجل تعبير أصدق عن واقع الإقتصاد العالمي.....
155	المبحث الثالث: تقييم دور الحكومة في صندوق النقد الدولي.....
156	1.3 العضوية والحصص والتصويت.....
156	1.1.3 العضوية.....
157	2.1.3 التصويت.....
158	3.1.3 الحصص.....
159	4.1.3 إعادة تشكيل المجلس التنفيذي.....
161	2.3: المهام والأهداف.....
161	1.2.3 المهام.....
161	2.2.3 الأهداف.....

162	3.3 حقوق السحب الخاصة.....
164	1.3.3 تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للإحتياطي في النظام النقدي الدولي.....
165	2.3.3 تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية.....
167	4.3 نظام أسعار الصرف.....
167	1.4.3 التحول إلى أسعار الصرف المرنة وضعف الدور الرقابي على الدول الكبرى.....
169	2.4.3 مراجعة نظم الصرف وإجراء التعديلات الضرورية.....
171	5.3 تنظيم السيولة الدولية وتطوير آليات الإئتمان الدولي.....
171	1.5.3 تنظيم السيولة الدولية.....
172	2.5.3 تطوير وتوزيع نظم وآليات الإئتمان الدولي.....
173	1.2.5.3 الخصائص المتعلقة بالية خلق النقود.....
174	2.2.5.3 الخصائص المتعلقة باستخدام الإئتمان.....
176	3.2.5.3 الخصائص المتعلقة بنظام الإئتمان.....
178	6.3 إصلاح نظام المساعدات وإطار الإقتراض وحجم التمويل.....
178	1.6.3 إصلاح نظام المساعدات بالبنك والصندوق.....
178	2.6.3 إصلاح إطار الإقتراض وحجم والتمويل.....
180	7.3 البرامج والمشروطة.....

1801.7.3 البرامج
1802.7.3 المشروطة
1828.3 نظام الحكومة
1821.8.3 الفعالية
1832.8.3 الكفاءة والمساءلة
1833.8.3 المشاركة
184المبحث الرابع: آفاق النظام المالي والنقدي الدولي
18414 ردود الفعل الدولية اتجاه الأزمة المالية العالمية (2008)
1841.1.4 مؤتمر واشنطن لمجموعة العشرين 15-16 نوفمبر 2008
1852.1.4 مؤتمر لندن لمجموعة العشرين 2 أبريل 2009
1873.1.4 مؤتمر بيتسبرغ لمجموعة العشرين 24-25 سبتمبر 2009
1884.1.4 مؤتمر طورنطو لمجموعة العشرين 26-27 جوان 2010
1892.4 مستقبل صندوق النقد الدولي
1891.2.4 إصلاح الحوكمة المالية العالمية
1891.1.2.4 فشل النظام الحالي
1902.1.2.4 التوجه نحو إصلاحات مبنية على المشاركة
1912.2.4 توجه صندوق النقد الدولي نحو ترسيخ نموذج المقرض الأخير

192	1.2.24 توجه صندوق النقد الدولي نحو ترسيخ نموذج المقرض الأخير..
192	2.2.24 تطور الإقتراض الإحتياطي لصندوق النقد الدولي.....
196	خاتمة عامة
207	قائمة المراجع.....
الفهارس	
217	أولاً: قائمة الأشكال والجداول.....
228.218	ثانياً: فهرس المحتويات.....

آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية

دراسة: حالة صندوق النقد الدولي

ملخص:

لقد كشفت الأزمة المالية والإقتصادية العالمية 2008، محدودية وضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان إستقرار النظام النقدي والمالي العالمي وإستشعار المخاطر والتنبؤ بالأزمة بالرغم من إعتياده على مجموعة من البرامج والسياسات.

كما أنه من الواضح أن الدول الصناعية الكبرى التي أسست صندوق النقد الدولي والمؤسسات النقدية والمالية المكملة لدوره ، كانت أول من تخلى عن الإلتزام بالأسس والضوابط النقدية والمالية التي وضعتها ، فإنهارت بذلك المباديء الجوهرية التي قامت عليها إتفاقية برينتن وودز وتوالت الأزمات النقدية والمالية وكان صندوق النقد الدولي منفعلا بها وعاجزا عن إحتوائها والتحكم بها.

لم يعد صندوق النقد الدولي كثير الشبه بالمؤسسة الي أنشأت في برينتن وودز، فقل دوره على البلدان المتقدمة التي تهيمن على إدارته، وإزداد تأثيره على الدول النامية ، وأصبح يلعب دور خطير في إدارة أزمة المديونية العالمية والأزمات المالية العديدة حسب رؤيته الخاصة التي تعكس مصالح الأطراف القوية ، وعجزت برامجه عن تحقيق النمو الإقتصادي المطلوب .

وأمام الضعف المتزايد لكفاءة المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إدارة وتوجيه النظام المالي والنقدي الدولي والتحكم فيه بما يخدم مصالح المجتمع الدولي ، تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة تبني إصلاحات حقيقية على صندوق النقد الدولي ونظام حوكمته لتفعيل دوره في إقامة وإرساء قواعد سليمة لنظام نقدي يتسم بالمرونة والشفافية ، وترتفع فيه المشاركة الإيجابية للدول النامية والإقتصاديات الناشئة في صياغة مبادئه وإتخاذ قراراته .

كلمات مفتاحية:

الحوكمة - صندوق النقد الدولي-النظام النقدي والمالي الدولي -الأزمة المالية -الحوكمة العالمية - برامج صندوق النقد الدولي.

Résumé

Il est évident que les limites et les faiblesses du rôle du **F.M.I** dans la stabilité du système monétaire et financier et la prévision des risques de crises sont manifestes à travers la crise économique et financière (2008), et ce, malgré l'adoption de différents programmes et de stratégies.

Il est clair aussi que les grandes puissances, membres fondateurs du **F.M.I** et des institutions financières complémentaires, ont été les premiers à ne pas respecter leurs engagements quant aux principes fondamentaux des accords de Bretton Woods. C'est ainsi que les crises monétaires et financières se sont succédées sans que le **F.M.I** ne puisse ni les contrôler, ni les contenir.

De ce fait, le **F.M.I** a joué un rôle néfaste dans la gestion de la dette internationale et dans les multiples crises financières par l'enjeu des intérêts particuliers des puissances mondiales.

Devant cette faiblesse croissante des institutions monétaires et financières internationales dans la gestion, l'orientation et le contrôle du système monétaire, il est nécessaire, voire indispensable, de préconiser de véritables réformes du **F.M.I** et de son système de gouvernance par la mise en place de bases saines caractérisées par la transparence et la souplesse en associant les pays en voie de développement aux économies émergentes.

Les Mots Clés: Le fond monétaire international- Le système monétaire et financier international- Les institutions monétaires et financières internationales- La crise économique et financière- La Gouvernance internationale.

